دراسات عالمية



إيران بين الخليج العربي وحوض بحر قزوين:
الانعكاسات الاستراتيجية والاقتصادية

شيرين هنتر

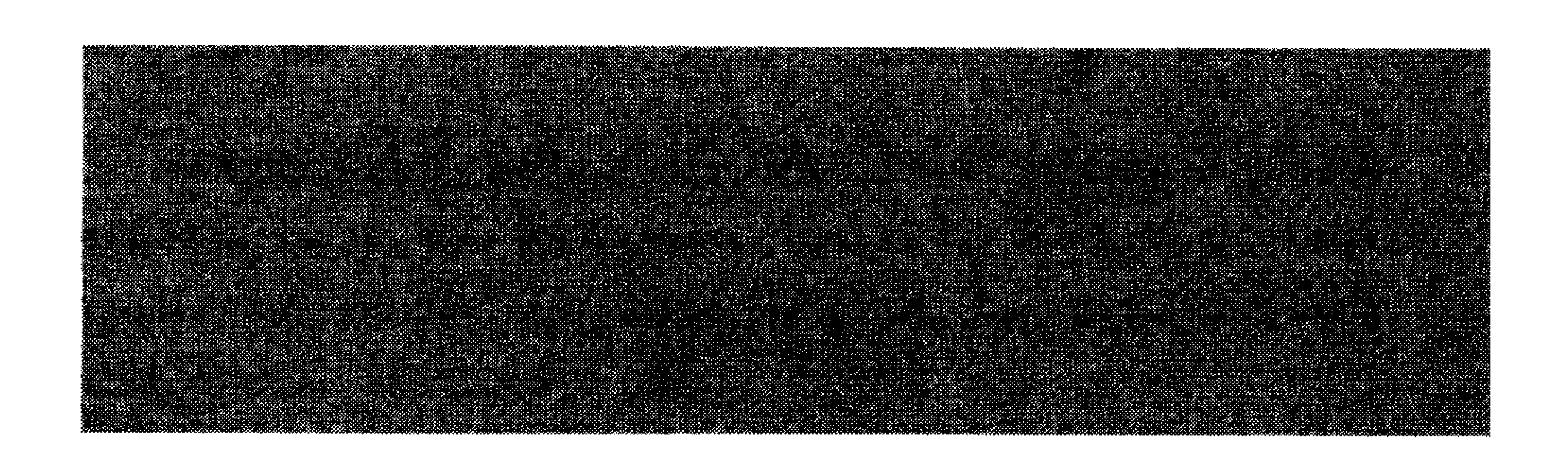


مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

العدد 38

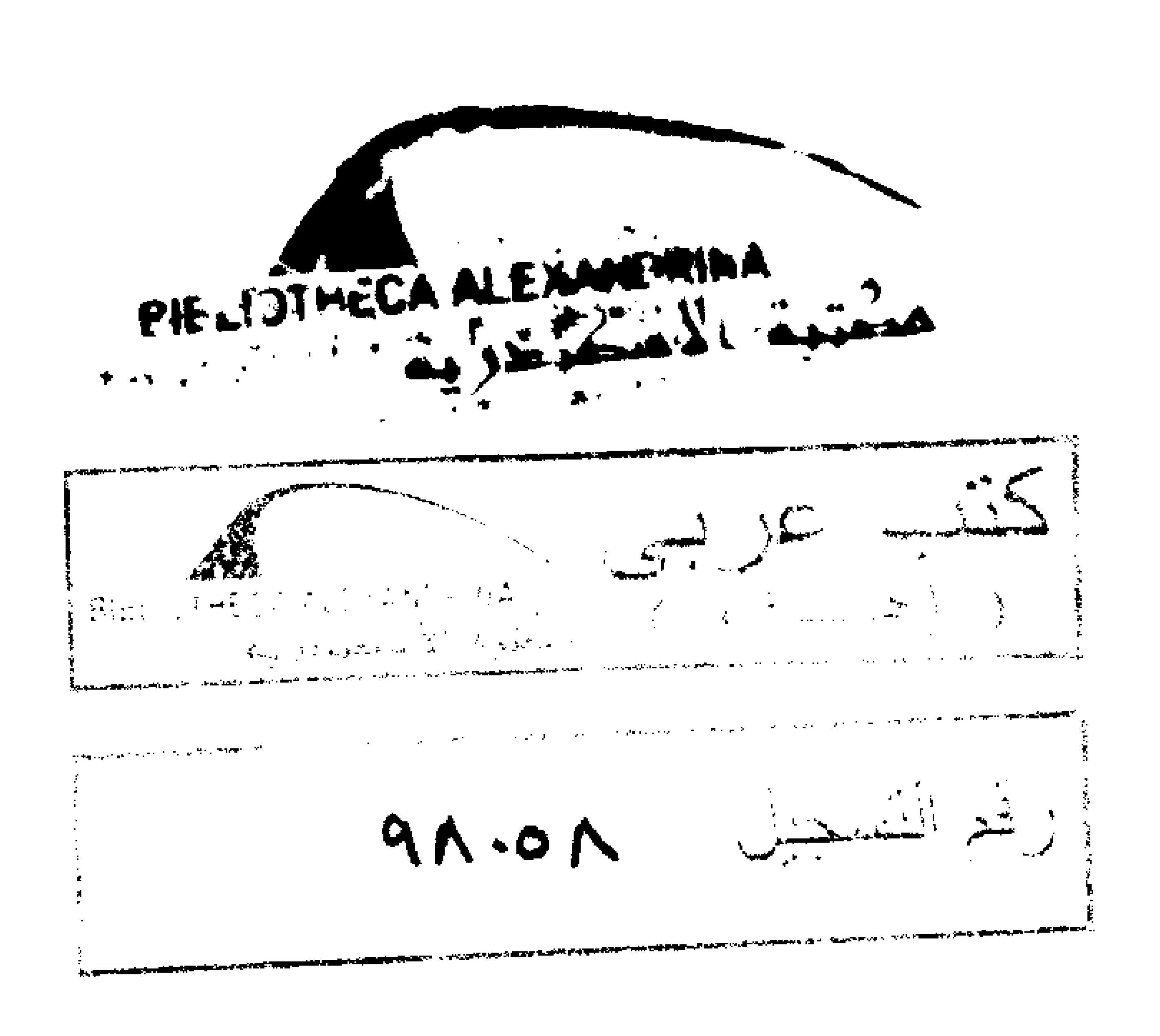
اهداءات ٢٠٠٣

سفارة الإمارات العربية المتحدة



إيران بين الخليج العربي وحوض بحر قزوين: الانعكاسات الاستراتيجية والاقتصادية

شيرين هنتر



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

تأسس مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في أبوظبي بتاريخ 14آذار/ مارس 1994 كمؤسسة علمية مستقلة تعنى بالدراسات والبحوث وأهم المستجدات العالمية في المجالات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تهم دولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي على وجه التحديد، والعالم العربي بصفة عامة.

وفي إطار التفاعل الثقافي والتعاون العلمي، يصدر المركز سلسلة «دراسات عالمية» التي تعنى بترجمة أهم الدراسات والبحوث التي تنشر في دوريات عالمية مرموقة، وتتعلق باهتمامات المركز العلمية، كما تهتم بنشر البحوث والدراسات بأقلام مشاهير الكتاب ورجال السياسة.

ويرحِّب المركز بتلقي الترجمات والدراسات، وفق قواعد النشر الخاصة بسلسلة «دراسات عالمية».

دراســـات عـالـمـيـــة

إيران بين الخليج العربي وحوض بحر قزوين: الانعكاسات الاستراتيجية والاقتصادية

شيرين هنتر

العدد 38

تصدر عن



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

• **محتوى الدراسة لا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز**

هذه الدراسة هي الترجمة العربية للعدد 38 من سلسلة *"The Emirates Occasional Papers"* التي تصدر عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية باللغة الإنجليزية.

الطبعة الأولى 2001

توجه المراسلات باسم رئيسة تحرير سلسلة "**دراسات عالمية**"
على العنوان التالي:

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
ص . ب : 4567
أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة
هاتف : 6423776 - 9712 +
فاكس : 6428844 - 9712 +
e-mail: pubdis@ecssr.ac.ae
www.ecssr.ac.ae

المحتويات

مقدمة

لقد ترك تفكك الاتحاد السوفيتي السابق في كانون الأول/ ديسمبر 1991 أعمق الأثر في طبيعة النظام السياسي الدولي والأنظمة الإقليمية المتفرعة عنه أو التابعة له، والذي كان يتمثل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ونشوء نظام الثنائية القطبية في معسكرين أيديولوجيين متنافسين، تركز أحدهما حول الغرب الليبرالي الرأسمالي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، بينما تمحور الثاني حول الاتحاد السوفيتي الاشتراكي الديكتاتوري.

ولم تنج منطقة من المناطق من آثار التغيرات الشاملة والتحولات الجيوسياسية الناجمة عن انهيار الاتحاد السوفيتي. لكن كان طبيعياً تماماً أن تشعر المناطق والدول التي كانت مجاورة له أو قريبة منه بآثار هذه التغيرات الشاملة أكثر من سواها.

كان لزوال الاتحاد السوفيتي آثار اختلفت باختلاف الدول، وذلك حسب طبيعة علاقات تلك الدول مع الغرب ثم مع الاتحاد السوفيتي. وببساطة لقد استفادت الدول التي كانت جزءاً من التحالف الغربي أو كانت لها علاقات طيبة مع الغرب من التحولات الجيوسياسية والشاملة التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفيتي. وبالمقابل فقد ضعف موقف الدول التي كانت في المعسكر السوفيتي أو كانت على عداء مع الغرب.

لقد تركت النتائج الجيوسياسية الشاملة لانهيار الاتحاد السوفيتي بصماتها القوية والبالغة السلبية على إيران التي كانت تملك حدوداً هي من أطول الحدود المشتركة مع الاتحاد السوفيتي (1500 كيلومتر) وعلاقات عداء مع الغرب.

في الوقت نفسه شعرت منطقة الشرق الأوسط أيضاً - بما فيها منطقة الخليج العربي - بالآثار القوية لانهيار الاتحاد السوفيتي. وبالفعل فنظراً لأن عدداً من الدول المحيطة ببحر قزوين والتي ظهرت للوجود بعد تفكك الاتحاد السوفيتي يمتلك موارد نفطية هائلة، كان

أثر الأحداث السوفيتية فيها بالغ القوة، وكان ذلك وراء ظهور أبعاد جديدة في الجغرافيا السياسية للطاقة.

إن الكميات الدقيقة لموارد الطاقة في هذه الدول (وهي أذربيجان وتركمنستان وكازاخستان) هي موضع خلاف وتخضع لتقديرات شديدة الاختلاف. وقد أفادت وزارة الخارجية الأمريكية بأن الاحتياطيات النفطية القابلة للاستخراج في حوض بحر قزوين تقدر بـ 200 مليار برميل، بينما تدل الإحصائيات المتوافرة من صناعة النفط في تلك المنطقة على أن كميات احتياطيات النفط المؤكدة أقل من ذلك بكثير (انظر الجدول 1). كما أن النتائج المخيبة للآمال بعد أعمال التنقيب الأخيرة التي قامت بها بعض شركات النفط في أذربيجان تؤيد التقديرات الأكثر اعتدالاً لموارد نفط بحر قزوين[1].

الجدول (1)

احتياطيات النفط المؤكدة في الاتحاد السوفيتي السابق

(في نهاية عام 1997)

الدولة	الاحتياطيات (مليار برميل)
روسيا الاتحادية	48.7
كازاخستان	8.0
أذربيجان	7.0
أوزبكستان وغيرها	1.8
المجموع	**65.5**

المصدر: BP/Amoco Statistical Review 1999.

ومع ذلك فهناك اتفاق على أن هذه الموارد كبيرة، وإن كانت تكلفة استغلالها أعلى من تلك المتوافرة في الخليج العربي؛ ولذلك فهي أقل جذباً للمستثمرين والمستهلكين في فترات انخفاض الطلب على النفط وتدني أسعاره. والحقيقة أن بعض المراقبين يعتقدون أنه يمكن لموارد نفط بحر قزوين أن تغدو بديلاً جزئياً لنفط منطقة الخليج العربي في حال

ارتفاع أسعاره وارتفاع الطلب عليه، وقد تساعد تلك الموارد على موازنة نفوذ منتجي النفط في الخليج العربي وتأثيرهم في الأسواق وتحسين التوازن النسبي للقوة الاقتصادية لصالح المستهلكين (انظر الجدول 2).

الجدول (2)

احتياطيات النفط المؤكدة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

(في نهاية عام 1997)

الدولة	الاحتياطيات (مليار برميل)
الجزائر	9.2
مصر	3.8
إيران	93.0
العراق	112.5
دولة الكويت	96.5
ليبيا	29.5
سلطنة عُمان	5.2
دولة قطر	3.7
المملكة العربية السعودية	261.5
سوريا	2.5
تونس	0.3
دولة الإمارات العربية المتحدة	97.8
اليمن	4.0
بقية دول الشرق الأوسط	0.2
المجموع	**719.7**

المصدر: BP/Amoco Statistical Review 1999 .

الانعكاسات الشاملة لتفكك الاتحاد السوفيتي على إيران

أدّى التغيير الذي طرأ - حتى قبل انهيار الاتحاد السوفيتي - على نظرة الاتحاد السوفيتي المستقبلية للسياسة الخارجية، وبالتالي استراتيجيته التي فصلها ميخائيل جورباتشوف في كتابه «**الفكر الجديد**» *(New Thinking)*، إلى إطلاق العنان لتغيرات كبرى في دينامية العلاقات الدولية والإقليمية وذلك في أوائل عام 1988. وكان هناك عنصر مهم في هذا "الفكر الجديد" في السياسة الخارجية السوفيتية؛ وهو تفريغها من محتواها الأيديولوجي. وكان معنى ذلك على المستوى العملي أن الاتحاد السوفيتي قد تخلى عن التنافس الشامل والمتكافئ مع الغرب على تسيد العالم وعلى كسب ولاء قلوب سكانه وعقولهم.

وقد أدى هذا التحول الأساسي في الموقف السوفيتي إلى النتائج والتداعيات التالية:

- لم يعد الاتحاد السوفيتي يدعم دولة من الدول دعماً تلقائياً لمجرد موقفها المعادي للغرب.
- تبنى الاتحاد السوفيتي سياسة تخفيف التوترات مع الغرب.
- تعاون الاتحاد السوفيتي مع الغرب في تسوية الصراعات الإقليمية، بما في ذلك النزاع الأفغاني الذي تورط فيه تورطاً بالغاً.

أزمة الخليج الثانية 1990 - 1991: الاختبار الأول للسياسة السوفيتية الجديدة

كان الغزو العراقي لدولة الكويت في الثاني من آب/ أغسطس 1990 والذي تبعه تشكل التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية لمنع المزيد من العدوان على الدول الأخرى في المنطقة (ولاسيما المملكة العربية السعودية) ثم إجبار العراق على الانسحاب من دولة الكويت، بمنزلة اختبار أول للأسلوب الجديد الذي انتهجه الاتحاد السوفيتي في سياسته الخارجية. وكان السؤال الحاسم في ذلك الوقت هو ما إذا كان الاتحاد السوفيتي سيسمح بتمرير قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الذي يجيز العمل

العسكري ضد العراق في حال رفض الحكومة العراقية الانسحاب من دولة الكويت، أو أن موسكو كانت ستستخدم حق النقض (الفيتو) لتحول دون إجازة ذلك القرار، وبذلك تجبر الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها على العمل دون غطاء الشرعية الدولية.

منذ عام 1972، وهو العام الذي وقع فيه الاتحاد السوفيتي والعراق على معاهدة الصداقة بينهما، كان العراق حليفاً وتابعاً رئيسياً للسوفييت، رغم أنه كان يسعى منذ أواخر السبعينيات إلى إيجاد توازن في علاقاته معهم بتحسين صلاته مع أوربا والولايات المتحدة الأمريكية وتوسعتها. لهذا كان مايزال هناك بحلول عام 1990 تعاطف كبير مع العراق، سواء في أوساط الزعامة السوفيتية أو لدى قطاعات من الشعب السوفيتي. وبذلك أصبحت مسألة ما ينبغي عمله بشأن الأزمة العراقية موضع جدل ونقاش بين الزعماء السوفييت.

ولكي يتفادى الاتحاد السوفيتي اتخاذ القرار الصعب سواء بدعم التحالف الذي قادته الولايات المتحدة الأمريكية أو باللجوء إلى ممارسة حق النقض في مجلس الأمن، سعى السوفييت إلى إقناع صدام حسين بالانسحاب من دولة الكويت وبذلك يتفادى قيام حرب. أما وقد أخفقت هذه الجهود فقد وافق الاتحاد السوفيتي بتأثير واضح من وزير الخارجية إدوارد شيفرنادزه على السياسة الغربية تجاه العراق. وقد هيأ هذا الموقف السوفيتي غطاء من الشرعية الدولية للعمليات العسكرية التي نفذت ضد العراق (ضمن عملية عاصفة الصحراء)، وعكس التحولات التي طرأت على موازين القوى الإقليمية والدولية.

وببساطة فقد أسهم التغير الذي طرأ على طريقة التفكير السوفيتية، ومن ثم نهاية الحرب الباردة، في تعزيز الموقف الاستراتيجي للغرب وقدرته على إرسال قوات عسكرية إلى مناطق مثل الخليج العربي. لم يكن مثل هذا النشر للقوات ليتصور حدوثه في أوج المواجهة بين الشرق والغرب. أما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي فقد أصبحت هذه التحولات أكثر علانية ورسوخاً من ذي قبل.

وفيما يلي أهم النتائج الشاملة لتفكك الاتحاد السوفيتي:

الهيمنة الدولية للغرب

أدت نهاية الثنائية القطبية إلى هيمنة الغرب الدولية، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية. غير أن ذلك لا يرقى إلى مستوى نشوء نظام أحادي القطبية قائم على الهيمنة الأمريكية على العالم أو على الاتفاق العام في صفوف الغرب، بل على العكس من ذلك توجد خلافات خطيرة بين الدول الغربية حول عدد من القضايا وبخاصة السياسة المتبعة تجاه الشرق الأوسط والخليج العربي، كقضية كيفية التعامل مع إيران[2]. ومع ذلك فإن المصالح الأساسية الاستراتيجية والاقتصادية للقوى الغربية تتطابق فيما بينها وغالباً ما تأخذ هذه القوى موقفاً موحداً أثناء فترات الأزمات.

تحسن قدرة الغرب على العمل المنفرد

لقد ساعد تحول القوى الدولية لصالح الغرب على تحسين قدرته على العمل من جانب واحد لفرض عقوبات على الدول بسبب اعتمادها سياسات وتصرفات لا يوافق عليها. وقد ظهرت هذه القدرة من خلال العمليات الغربية في كل من البوسنة وكوسوفا. وهناك مثال آخر هو فرض الولايات المتحدة الأمريكية عقوبات اقتصادية على إيران واتباع سياسة تهدف إلى عزل إيران وتطويقها في إطار ما يسمى باستراتيجية الاحتواء المزدوج. وقد أصبح هذا ممكناً لأن الغرب لم يعد يواجه قوة سوفيتية مقابلة ولم يعد بإمكان دول أخرى مواجهة الغرب بالاستناد إلى دعم الاتحاد السوفيتي.

وعلى الرغم من ذلك فإنه لم يتم دائماً ترجمة هذا التفوق للقوة الغربية بسهولة إلى نفوذ يجعل الآخرين يفعلون ما تريده هي؛ فعجز الغرب عن إزاحة صدام حسين أو سلوبودان ميلوسوفيتش عن السلطة، أو عن منع باكستان من تفجير سلاح نووي، أو عن فرض تغيير في النظام بإيران، يوضح هذه الصعوبة في ترجمة القوة إلى نفوذ.

زيادة حدة المنافسة بين الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الإقليمية

إن الدول العظمى بطبيعتها وباتساع رقعة نفوذها ومصالحها عالمياً لا تحبذ أن تصبح القوى الإقليمية في موقع منافس لها حتى ولو ضمن دائرة جغرافية محدودة. لكن

المنافسة بين دولتين عظميين – أو بين عدة دول كما كانت الحال خلال القرن التاسع عشر – غالباً ما كانت تمكن الأطراف الإقليمية من وقاية نفسها من الضغوط الهائلة التي مارستها الدول العظمى، بل وحتى من تحقيق قدر من الاستقلال بتسليط أحد الطرفين على الآخر. كانت هذه هي الحال أثناء فترة الحرب الباردة، وقد استفادت إيران بصفتها قوة إقليمية من ذلك. لكن اختفاء القوة السوفيتية الموازنة جعل إيران عرضة لضغوط أشد قوة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية؛ مما أسهم في الحد من دورها ونفوذها الإقليميين[3].

في هذا الإطار الجديد الشامل أصبح موقع إيران الاستراتيجي الحساس المطل على كل من الخليج العربي وبحر قزوين أقرب إلى أن يكون عائقاً منه إلى أن يكون مزية؛ لأن الولايات المتحدة الأمريكية عملت ما في وسعها لمنع إيران من الإفادة من موقعها الاستراتيجي. وخير مثال على المأزق الإيراني الجديد هو المعارضة الأمريكية القوية لتصدير أي جزء من نفط أو غاز بحر قزوين عن طريق إيران في أي شكل من الأشكال، علاوة على تمويل الاتحاد الأوربي إنشاء طريق بين الشرق والغرب في شكل "مشروع مسار النقل بين أوربا وآسيا عبر القوقاز" (TRACECA)؛ بحيث لا يمر فعلاً بإيران.

تدني أهمية الدول المتاخمة للاتحاد السوفيتي

أسهم انهيار الاتحاد السوفيتي أيضاً في التقليل من الأهمية الاستراتيجية للدول التي كانت مجاورة له مباشرة، ومن ثم كانت بمنزلة حواجز تقف في وجه النزعة التوسعية السوفيتية. كانت تلك هي الحال بالنسبة إلى إيران؛ ولذلك تضاءلت أهمية إيران الاستراتيجية بالنسبة إلى الغرب في عالم ما بعد العهد السوفيتي، وكذلك بالنسبة إلى بلدان مثل الصين التي لم تعد تخشى سياسة التوسع السوفيتية.

تحول موازين القوى لصالح الدول المؤيدة للغرب

أسهم انهيار الاتحاد السوفيتي في تحويل ميزان القوى في منطقة الشرق الأوسط لصالح الدول المؤيدة للغرب، وضد الدول التي لها علاقات عدائية تقريباً مع الغرب. وأسباب هذا التحول بسيطة تماماً؛ ذلك أن انهيار الاتحاد السوفيتي أدى إلى حرمان

الدول التي كانت في السابق مؤيدة له من مصدر من مصادر العون العسكري والاقتصادي، والأهم من ذلك هو حرمانها من كابح لقدرة الغرب على نشر قواته وإرسالها دون خوف من الانتقام.

وأسهمت أزمة الخليج الثانية في مزيد من تفاقم أثر التغيرات الشاملة الناتجة عن انهيار الاتحاد السوفيتي؛ فبعد الحرب مثلاً تزايد الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي بحدة وتمثل هذا الوجود في الأسطول الخامس. كذلك الأمر بالنسبة إلى دول الخليج العربية التي كانت في الماضي مترددة بشأن التعاون العسكري مع الولايات المتحدة الأمريكية؛ فقد غيرت موقفها ووقعت اتفاقيات تعاون عسكري مع الغرب ولاسيما مع الولايات المتحدة الأمريكية[4].

كانت إيران أكثر دول الشرق الأوسط تضرراً بهذه التغيرات، لأن علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية تتصف بالعداء الشديد، كما أنها ليست طرفاً مهماً في السياسة العربية ـ الإسرائيلية كما هو عليه وضع سوريا، على الرغم من وجودها في لبنان. ولذلك كانت الولايات المتحدة الأمريكية تميل إلى ممارسة الضغط على إيران بسبب معارضتها لعملية السلام العربية ـ الإسرائيلية أو بسبب دعمها لمن تتهمهم الولايات المتحدة الأمريكية بالإرهاب.

تحالفات جديدة ومشروعات إقليمية

إن الآثار الشاملة مجتمعة لانهيار الاتحاد السوفيتي وآثار أزمة الخليج الثانية قادت الغرب وحلفاءه في المنطقة إلى إعادة صوغ سياسة الشرق الأوسط ونمط التحالفات فيه.

وكان الدافع الرئيسي الكامن وراء إعادة صوغ التحالفات الإقليمية خلال الفترة 1992 ـ 1995 هو عملية السلام العربية ـ الإسرائيلية والتقارب الذي حدث بين إسرائيل والدول العربية، وكان من المفترض ألا تشكل هذه العملية في حد ذاتها تهديداً لأمن إيران. وفي الواقع سيكون السلام العربي ـ الإسرائيلي في مصلحة إيران على المدى الطويل؛ لأنه سيقلل من مستويات التوتر في منطقة الشرق الأوسط، ويوفر فرصاً جديدة

لإقامة نظام أمني إقليمي شامل في نهاية المطاف. لكن الذي حدث هو أن عملية السلام أسهمت بسبب بعض جوانبها في تفاقم المعضلات الأمنية بإيران على المدى القصير.

على سبيل المثال كان هناك توجه لدى العرب والإسرائيليين في أوائل التسعينيات إلى استخدام ما يسمى بالتهديد الأمني المشترك الذي كان يفترض أن إيران تمثله، وذلك لتشجيع التعاون العربي-الإسرائيلي. أضف إلى ذلك أنه كان يُلمَّح إلى أنه بعد تسوية المشكلة الفلسطينية سوف يلتفت العرب والإسرائيليون معاً لمواجهة التهديد الإيراني المزعوم. وهذا على الأقل هو الأسلوب الذي كانت تنظر به إيران إلى تطور العلاقات العربية-الإسرائيلية. وهكذا كان الخوف من قيام جبهة عربية-إسرائيلية مشتركة - وهو أمر بدا في أوائل التسعينيات أنه يمكن أن يضم حتى سوريا - سبباً رئيسياً وراء معارضة إيران لعملية السلام[5].

كذلك فإن الترتيبات الخاصة بالأمن الخليجي، والتي اقترحت ونوقشت في أعقاب أزمة الخليج الثانية، تجاهلت إيران واستبعدتها؛ فقد اقترح جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق ترتيبات أمنية في المنطقة على شاكلة حلف شمال الأطلسي (الناتو). كما اقترح ريتشارد ميرفي الذي كان مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأدنى عقد معاهدة أمنية بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية والدول العربية التي شاركت في التحالف المناهض لصدام حسين. وقد كان أهم اقتراح بهذا الشأن هو إقامة نظام أمني يضم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى جانب مصر وسوريا، وهي الصيغة التي أطلق عليها "ستة + اثنان". وتوقع بعض المراقبين مشاركة دول أخرى مثل تركيا وباكستان. وفي الوقت الذي لم يكتب فيه النجاح لهذه الخطة الأخيرة، تجسد ما يسمى بصيغة "ستة + اثنان" وأخذ الطابع الرسمي ضمن إطار ما سمي بـ "إعلان دمشق" في 6 آذار/ مارس 1991.

لكن ذلك لم يؤد إلى إيجاد نظام أمني للخليج العربي يشمل مصر وسوريا والذي يقتضي نشر قوات سورية ومصرية في أراضي دول الخليج العربية، وبدلاً من ذلك توصلت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية كلاً على حدة إلى عقد اتفاقات ثنائية مع دول غربية مختلفة. ومع ذلك فمازالت الأطراف الموقعة على "إعلان دمشق" تعقد

اجتماعات دورية. ولا يوجد مثل هذا الإطار المؤسسي أو الرسمي للتشاور بين إيران ومجلس التعاون لدول الخليج العربية[6].

لقد أدى إبطاء عملية السلام بين العرب وإسرائيل في أعقاب اغتيال رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين في تشرين الثاني/ نوفمبر 1995 وتسلم حزب الليكود زمام السلطة في إسرائيل، إلى تقويض فكرة نشوء تحالف عربي-إسرائيلي يقوم على الخوف المشترك من إيران والشعور بالعداء نحوها.

لكن عودة حكومة مشكلة من حزب العمل إلى السلطة في إسرائيل في تموز/ يوليو 1999 بزعامة إيهود باراك أدت إلى تحسن أجواء العلاقات العربية-الإسرائيلية، بما في ذلك العلاقة بين سوريا وإسرائيل*. وبذلك يصبح إحياء الفكرة القديمة الداعية إلى جعل إيران عدواً مشتركاً لتعزيز المصالحة والتعاون بين العرب وإسرائيل أمراً غير مستحيل، وإن كان أقل احتمالاً مما كان عليه الأمر في أوائل التسعينيات. ويمكن أن يكون ذلك أقرب احتمالاً فيما لو حدث تحول في توازن القوى في القيادة الإيرانية ضد الرئيس الإصلاحي المعتدل محمد خاتمي، وانقلاب ضد الاتجاه الذي حدث بعد عام 1997 والقائم على الاعتدال في مسلك إيران ومساعيها المبذولة لتحسين العلاقات مع الغرب والدول العربية.

غير أنه من الممكن أن يحدث سيناريو معاكس لهذا السيناريو؛ بمعنى أنه يمكن لإيران في ظل قيادة أكثر واقعية وتمسكاً بالنزعة القومية أن تضع نهاية لعداوتها تجاه إسرائيل. وقد كان هناك بالفعل في السنوات القليلة الماضية تساؤل في صفوف المفكرين الإيرانيين وحتى بعض أفراد القيادة السياسية في إيران حول حكمة موقف السياسة الإيرانية من عملية السلام العربية-الإسرائيلية ومن إسرائيل نفسها، في وقت تسير فيه دولة عربية بعد أخرى - بما فيهم سوريا أوثق أصدقاء وحلفاء إيران - نحو إنهاء نزاعاتها مع إسرائيل.

* قدم إيهود باراك استقالته من رئاسة الوزراء في 10 كانون الأول/ ديسمبر 2000 بسبب اندلاع الانتفاضة الفلسطينية التي انفجرت في 29 أيلول/ سبتمبر 2000 وعجزه عن وقفها واستمرار تدني شعبيته. وقد تفوق أرييل شارون زعيم حزب الليكود على باراك بنسبة كبيرة في انتخابات 6 شباط/ فبراير 2001. وشكل شارون حكومة وحدة وطنية بالائتلاف مع حزب العمل وحزب شاس وأحزاب صغيرة أخرى؛ ونتيجة لذلك كله عادت الأجواء في المنطقة إلى التوتر الشديد. (المحرر)

التحالف التركي ـ الإسرائيلي

كان عدم تحقق الخطط الإقليمية القائمة على تعزيز التعاون العربي ـ الإسرائيلي دافعاً لإسرائيل للبحث عن بدائل؛ مما سرع عملية تعزيز شراكتها الاستراتيجية مع تركيا، وهي دولة لها مع إسرائيل تاريخ طويل من التعاون الأمني السري والعلني. وقد كان للتحالف التركي ـ الإسرائيلي الجديد أيضاً آثار سلبية في أمن إيران وقدرتها على أداء دور مهم في منطقة بحر قزوين.

ويرجع هذا التقويم إلى الأسباب التالية:

أولاً: مادامت علاقات إيران بإسرائيل عدائية فإن التحالف التركي ـ الإسرائيلي سيسهم في تفاقم معضلة الأمن بالنسبة إلى إيران، ويوجد أمامها تحدياً جديداً على جبهتها الغربية. فقد لوحظ مثلاً أن إسرائيل ستكون قادرة على مراقبة إيران عن كثب من خلال تركيا أكثر من أي مكان آخر[7].

ثانياً: سوف يسهم التحالف التركي ـ الإسرائيلي في تعزيز القدرات العسكرية التركية التي هي كبيرة أصلاً، وسوف تسهم بخاصة في تعزيز القاعدة العسكرية ـ الصناعية بتركيا، الأمر الذي يفضي إلى تحقيق الاكتفاء العسكري الذاتي[8].

ثالثاً: يمتد التعاون التركي ـ الإسرائيلي إلى الدول الواقعة جنوبي منطقة القوقاز ودول آسيا الوسطى؛ فإسرائيل مثلاً تتمتع بعلاقات متينة ووثيقة بأذربيجان وأوزبكستان وبمكانة سياسية واقتصادية مرموقة في دول أخرى نشأت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي؛ مثل جورجيا وتركمنستان. وبالنظر إلى المشاعر المعادية لإيران ومواقف كلتا القيادتين الأذرية والأوزبكية، علاوةً على علاقات إيران العدائية مع إسرائيل، فقد أدى هذا النمط الناشئ من التحالفات إلى تدهور المناخ الأمني في إيران[9].

علاوةً على ما سبق يلقى التحالف التركي ـ الإسرائيلي دعماً من الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا، ويساعد على تحقيق خطط إقامة ممر بين آسيا وأوربا لنقل النفط، يتجنب المرور في إيران ويسهم في عزلتها وتطويقها.

تعزيز التنافس الإقليمي

لقد قضى انهيار الاتحاد السوفيتي على أسس التعاون بين عدد من الدول في المنطقة، وأدى إلى تفاقم جوانب التنازع والتنافس في علاقاتها. فقد أثر هذا الجانب من جوانب البيئة الجغرافية ـ السياسية التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفيتي تأثيراً قوياً وسيئاً في إيران؛ فمثلاً أصبحت دولتان من الدول الرئيسية المجاورة لإيران هما باكستان وتركيا – بعد انهيار الاتحاد السوفيتي – تريان في إيران منافساً رئيسياً لهما في ممارسة النفوذ في المنطقة التي كانت خاضعة للاتحاد السوفيتي السابق، بينما كانتا في الماضي تنظران إليها بصفتها حاجزاً – بل وحليفاً – في مواجهة خطر النزعة التوسعية السوفيتية.

من المفيد في هذه المرحلة أن نتذكر أن الخوف من تغلغل النفوذ السوفيتي المحتمل في إيران، حتى بعد قيام الثورة الإسلامية التي قوضت الأساس القديم للتحالفين التركي ـ الإيراني والإيراني ـ الباكستاني، دفع كلتا الدولتين إلى التعامل مع إيران بحذر وبشيء من اللين، حتى لا تستسلم للنفوذ السوفيتي[10].

قضى انهيار الاتحاد السوفيتي على الحاجة إلى معاملة إيران بأي شكل من أشكال التقدير الخاص، ودفع كلاً من تركيا وباكستان إلى مزيد من الاهتمام بأن تحولا دون تغلغل النفوذ الإيراني في الجمهوريات الجنوبية من الاتحاد السوفيتي السابق، في الوقت الذي كانتا فيه توسعان من نفوذهما هناك وفي مناطق أخرى؛ ولاسيما في منطقة الخليج العربي التي لم يسبق لهما تاريخياً أن شاركتا فيها مشاركةً مباشرة، رغم أن باكستان كانت تحتفظ بروابط أمنية وعسكرية مع عدد من الدول الخليجية[11]. وقد سعت باكستان وتركيا اللتان تدنت أهميتهما الاستراتيجية نتيجة للانهيار السوفيتي، إلى تسويق نفسيهما لدى الغرب بصفتهما تشكلان حاجزين في وجه النفوذ الإيراني.

مصادر جديدة لعدم الاستقرار والخصوم المحتملون

كان نشوء ست دول جديدة وضعيفة على الحدود الجنوبية للاتحاد السوفيتي السابق معناه إمكانية مواجهة إيران لخصوم جدد محتملين ومصادر جديدة لعدم الاستقرار؛ وبخاصة على حدودها المشتركة مع جمهورية أذربيجان.

إن الدراسة المفصلة للأواصر التاريخية والثقافية وغيرها بين إيران وما أصبح يسمى الآن جمهورية أذربيجان تقع خارج نطاق هذه الدراسة[12]. ويكفينا أن نلاحظ أن القيادة السياسية والغالبية العظمى من الشعب في أذربيجان يرون أن جمهوريتهم وإقليم أذربيجان بإيران كانا يشكلان أرضاً موحدة في العصور القديمة منذ فتح الإسكندر الأكبر لبلاد فارس. ويُتصور أنه جرى فيما بعد تقسيم هذه البلاد إلى جزأين في عامي 1813 و1828، بموجب معاهدتي جولستان (Gulistan) وتركمن تشاي (Turkmen Chai) نتيجة لمؤامرة حيكت بين إيران وروسيا القيصرية.

ليس لهذه النظرية أساس تاريخي؛ لأنه يصعب تصور كيف يمكن لدولة (وهي إيران في هذه الحالة) أن تتآمر مع قوة أخرى على حرمان نفسها من جزء كبير ومهم من أراضيها، وبخاصة بعد خوض غمار حروب طويلة ومكلفة. وبالفعل فمعاهدة تركمن تشاي تُعرف في إيران بأنها "المعاهدة المخزية" لأنها جلبت معها إلى إيران نظام الامتيازات الأجنبية. لكن غياب الحقائق التاريخية لا يشكل عائقاً أمام التأثير الواسع النطاق لهذه النظرية في أذربيجان. ويجري بالفعل الترويج لهذه الفكرة من قبل القيادة السياسية والنخبة الأذرية لإعطاء انطباع بالاستمرارية التاريخية وتعزيز الوحدة القومية وتبرير المطالب التحررية الوحدوية الموجهة إلى إيران[13].

إن الحكم السوفيتي وعلى وجه التحديد رغبة موسكو في تقطيع أوصال إيران بغية إخضاعها بكل يسر لنفوذها، هو الذي أوجد فكرة أذربيجان الموحدة التي سبق تقسيمها بمؤامرة روسية ـ فارسية. وقد تم فعلاً ابتكار عبارتي "أذربيجان الشمالية" و"أذربيجان الجنوبية" لأول مرة خلال العهد السوفيتي. والآن يشير السواد الأعظم من الشعب في جمهورية أذربيجان إلى إقليم أذربيجان الإيراني بأنه "أذربيجان الجنوبية" ويؤمنون بأن من الواجب "إعادة توحيدها" مع الجمهورية الأذرية. لقد دفع اعتقاد الوحدة التاريخية لشطري أذربيجان والرغبة في إعادة توحيدهما مستقبلاً، الحكومات الأذرية المختلفة وزعماءها السياسيين إلى التحسر على حرمان الأذريين في إيران من نعمة الحرية الثقافية والسياسية، وكذلك إلى بذل الجهود لتجنيد أذريي إيران الذين يعيشون خارجها وكسب دعمهم وتحالفهم.

أضف إلى ما سبق أن الزعماء الأذريين أقاموا مؤسسات لتعزيز الهدف المتمثل في توحيد شطري أذربيجان، وإحدى هذه المؤسسات هي "لجنة التحرير الوطنية لأذربيجان الجنوبية" (South Azerbaijan National Liberation Committee-SANLC)، ومؤسسة أخرى هي "حركة توحيد شطري أذربيجان" (The Movement for the Unification of the two Azerbaijans) التي يرأسها رئيس الجمهورية السابق أبوالفضل الشيبي المعروف بقوميته المتطرفة[14]. وتسعى النخبة السياسية الأذرية أيضاً إلى البرهنة على أن من واجب الحكومة أن تعمل على رفع مستوى الوعي العرقي والثقافي في صفوف الأذريين الإيرانيين لكي يطالبوا هم أيضاً بالاتحاد مع جمهورية أذربيجان.

ليست العلاقات مع أذربيجان هي موطن الصعوبة الوحيد المحتمل على التخوم الشمالية لإيران، بل الواقع أن وجود أقليات تركمانية كبيرة الحجم في جرجان ومناطق الصحراء التركمانية داخل إيران كان يمكن أن يصبح في ظروف معينة موضع نزاع بين إيران وتركمنستان.

ظلت العلاقات التركمانية ـ الإيرانية طوال هذه الفترة طيبة في الأساس؛ غير أن الروابط المتنامية خلال عام 1999 بين تركمنستان وحكومة طالبان في أفغانستان من جهة، وبينها وبين باكستان من جهة أخرى أدت إلى نشوء بعض التوترات في العلاقات التركمانية ـ الإيرانية. أضف إلى ذلك أن إيران عرضة للآثار المحتملة للنزاع الناشب داخل آسيا الوسطى ومنطقة القوقاز. وقد أصبح هذا الانكشاف أمام هذه الآثار واضحاً تماماً أثناء الحرب الأرمنية ـ الأذرية التي نشبت حول إقليم ناجورنو كاراباخ والتي واجهت إيران خلالها – في عامي 1992 و1993 – تهديداً محتملاً تمثل في تدفق عدد هائل من المهاجرين عليها.

وإجمالاً فقد أدت التغيرات الشاملة التي حدثت بعد سقوط الاتحاد السوفيتي على المستويين الدولي والإقليمي إلى حدوث آثار سلبية في المناخ الأمني بإيران وأثارت في وجهها تحديات جديدة.

الآثار الاقتصادية

كان لتفكك الاتحاد السوفيتي آثار اقتصادية سلبية بالنسبة إلى إيران أيضاً، وإن كانت هذه الآثار أقل شدة مما هي عليه في المجال الأمني. وتتلخص الأسباب الرئيسية المسؤولة عن هذا الوضع في الآتي:

- فقدان الاتحاد السوفيتي بصفته مصدراً محتملاً للعون المالي والتقني؛ لأن روسيا - الوريث الرئيسي للاتحاد السوفيتي - هي نفسها غدت متلقية للمساعدات والاستثمارات. وقد كان هذا الوضع بمنزلة كارثة لإيران؛ لأن العلاقات السوفيتية - الإيرانية كانت قد شهدت تحسناً كبيراً بحلول عام 1989، وأصبحت إيران تعول على الدعم السوفيتي لها في تنميتها الاقتصادية وجهودها لإعادة التعمير في أعقاب الحرب الإيرانية - العراقية التي استمرت طوال الفترة 1980 - 1988.
- أن بعض الدول التي ظهرت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي تعد منافسة لإيران في الجانب الاقتصادي نظراً لموارد الطاقة المتوافرة فيها، ولأنها تعد أسواقاً محتملة للصادرات، وكذلك لتنافسها مع إيران على نيل المساعدات وأموال الاستثمارات.
- أثر ظهور الدول الغنية بالنفط في المناطق التي كانت تابعة للاتحاد السوفيتي في التقليل من أهمية إيران كمصدر للطاقة؛ الأمر الذي سهل على الولايات المتحدة الأمريكية أن تحول دون الاستثمار على نطاق واسع في قطاع الطاقة الإيراني.

هل كانت هذه النتيجة السلبية حتمية؟

كان لا مفر لإيران من الآثار السلبية التي نتجت عن نهاية الحرب الباردة وكذلك عن تفكك الاتحاد السوفيتي؛ ولاسيما أنها كانت بلداً تمثلت أهميته الاستراتيجية الرئيسية لمدة مئتي عام تقريباً في وقوفه حاجزاً أمام التوسع الروسي/ السوفيتي، بدءاً من التنافس الإنجليزي - الروسي في القرن التاسع عشر، ثم التنافس السوفيتي - الأمريكي الشامل فيما بعد.

لكن هل كـان من المحتـوم أن تصل آثار هذا الزلـزال الشـامل الذي حـدث لإيران إلى هذا المستوى الذي أضحت عليه حتى الآن من القوة والسلبية، أو أن القيادة الإيرانية لو أظهرت مزيداً من الدهاء الدبلوماسي لخفف ذلك من الآثار السلبية للتغيرات الشـاملة التي أعقبت انهيـار الاتحاد السوفيتي، ومكّن إيران من الاستفادة من موقعها الفريد بصفتها الدولة الوحيدة التي تطل على كل من الخليج العربي وبحر قزوين؟

وبما أن إيران أخفقت في تحقيق هذا الهدف الأخير تبرز لدينا الأسئلة المهمة التالية:

- ما الأسباب الرئيسية وراء إخفاق إيران في التكيف مع نظام ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي؟
- هل بإمكان إيران تصحيح الأخطاء وتخفيف آثار العواقب الاستراتيجية والاقتصادية السلبية لأنظمة ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وما بعد أزمة الخليج الثانية على المستويين الدولي والإقليمي؟
- أم أن المشكلات الهيكلية لنظاميها السياسي والاقتصادي قد بلغت حداً حال بينها وبين إجراء التعديلات الضرورية وتغيير الاتجاه؟

يتمثل هدف الدراسة الحالية في الإجابة عن هذه الأسئلة؛ ولهذا الغرض تم تقسيم الدراسة إلى المحاور الرئيسية الآتية، مع محاور فرعية لكل منها. يتناول المحور الأول موقف إيران من النظام الدولي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، ويتضمن مقاومة إيران للنظام العالمي ذي القطب الواحد ولتفوق الولايات المتحدة الأمريكية، وبحثها عن قوى موازنة؛ مثل أوربا والصين وآسيا، وقضية الهيمنة الروسية على المناطق التي كانت تابعة للاتحاد السوفيتي. ويركز المحور الثاني على سياسات إيران الإقليمية تجاه الخليج والعالم العربي ومنطقة آسيا الوسطى والقوقاز والدول المجاورة الأخرى كباكستان وأفغانستان وتركيا. ويتضمن المحور الثالث دراسة للآثار الاقتصادية للدبلوماسية الإيرانية في فترة ما بعد الاتحاد السوفيتي، بينما يحلل المحور الرابع الأسباب الداخلية والخارجية لفشل إيران في التعامل بصورة فعالة مع التغيرات التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفيتي.

ويتضمن تحليلاً للآثار الأيديولوجية التي أفرزتها الثورة، والصراعات بين الزعامات على السلطة، والتشدد في الموقف الأمريكي من إيران بعد عام 1991. أما المحور الأخير فيتضمن استشرافاً للمستقبل.

موقف إيران من النظام الدولي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي

إن أبرز سمة من سمات الموقف الإيراني من النظام الدولي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي هي رفضه الاعتراف بالتحول المثير في السلطتين السياسية والعسكرية لصالح الغرب، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية. وبالفعل فقد كان رفض إيران الاعتراف بتفوق الولايات المتحدة الأمريكية عالمياً وتكييف سياساتها على هذا الأساس، هو السمة الغالبة التي تميزت بها دبلوماسية إيران بعد العهد السوفيتي، كما كان سبباً جذرياً للعديد من النكسات التي أصيبت بها سياساتها والخسائر الاستراتيجية والاقتصادية التي منيت بها.

بدأ الوضع يتغير بعض الشيء بعد انتخاب محمد خاتمي لمنصب الرئاسة الإيرانية في أيار/ مايو 1997، غير أنه لم يحدث تقدم في العلاقات الأمريكية-الإيرانية حتى آذار/ مارس عام 2000 على الرغم من تلطيف اللهجة إلى حد ما بين الطرفين وزيادة الاتصالات غير الرسمية. وعقب النصر الساحق الذي حققه معسكر الإصلاحيين في الانتخابات النيابية الإيرانية التي نُظمت في الثامن عشر من شباط/ فبراير 2000، أعلنت الحكومة الأمريكية كبادرة لحسن النية بأنها ستسمح باستيراد السجاد الإيراني والكافيار والمواد الغذائية مثل الفستق والأطعمة المجففة، وقد وصفت الحكومة الإيرانية الخطوة الأمريكية بأنها إيجابية ومشجعة، ولكنها غير كافية.

غير أنه كانت هناك تساؤلات كثيرة حول الحكمة من موقف إيران العدائي نحو الولايات المتحدة الأمريكية قبل ذلك بعام؛ حتى من قبل شخصيات إصلاحية بارزة مثل وزير الداخلية السابق المعلن لانشقاقه عبدالله نوري الذي يقضي فترة حكم بالسجن بتهم تتعلق بالمس بالقيم الإسلامية وتحدي مبدأ ولاية الفقيه والدعوة إلى إقامة علاقات

مع الولايات المتحدة الأمريكية. وكانت السمة الأخرى المميزة للموقف الإيراني، والتي كانت نتيجة مباشرة وحتمية للسمة الأولى، هي البحث الدائب عن قوة توازن قوة الولايات المتحدة الأمريكية.

مقاومة إيران للنظام العالمي ذي القطب الواحد ولتفوق الولايات المتحدة الأمريكية

منذ ظهور الآثار المباشرة لأزمة الخليج الثانية عندما جاءت الولايات المتحدة الأمريكية بفكرة "النظام العالمي الجديد" استناداً إلى التفوق الأمريكي، عارضت إيران هذه الفكرة وقاومتها. وفي أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي عندما حل نظام سياسي دولي تميز بالقطبية الأحادية محل نظام القطبية الثنائية، سعت إيران إلى التغلب عليه بدلاً من التكيف معه. وأفضل مثال على هذه السمة الأساسية للدبلوماسية الإيرانية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي هو رفضها تطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، أو حتى البدء باتصالات مباشرة بين الحكومتين يمكن أن تعالج شكاوى متبادلة وتمهد الطريق لاستئناف العلاقات الطبيعية في وقت ما في المستقبل.

وخير ما يوضح وجهة نظر الدبلوماسية الإيرانية المقابلة التي عقدتها مجموعة ميرور (The Mirror Group) مع بيهزاد نبوي (Behzad Nabavi) وزير الصناعات الثقيلة السابق في منتصف الثمانينيات وعضو سابق في حزب تودة الشيوعي، وهو حالياً عضو في منظمة الثورة الإسلامية (Islamic Revolution Organization)، بعد المقابلة التي عقدتها مراسلة محطة (CNN) كريستيان أمانبور (Christiane Amanpour) مع الرئيس خاتمي في كانون الثاني/ يناير 1998.

بدأ بيهزاد نبوي حديثه بالإقرار بوجود مدرستين فكريتين في إيران بشأن العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، تؤمن إحداهما بأن هذه العلاقات - على حد قوله - أكثر أهمية لإيران من "الخبز اليومي" للإيرانيين، وتدافع عن الاستئناف المباشر لعلاقات شاملة مع الولايات المتحدة الأمريكية. وأضاف القول إن أفراد هذه الفئة يأسفون لحلول تركيا محل إيران بصفتها الحليف الرئيسي للولايات المتحدة الأمريكية في

المنطقة. وتابع نبوي قائلاً إنه كان بإمكان إيران اتباع هذا النهج لو أنها اعترفت فقط بأن الثورة الإسلامية وتجربة السنوات العشرين الماضية كانتا عبارة عن سوء فهم وعادت إلى سياسات الشاه. وفي تلك الحالة سيكون بإمكان إيران استعادة مكانتها بصفتها الحليف المفضل للولايات المتحدة الأمريكية، وستحل محل تركيا باعتبارها الجسر أو صلة الوصل الرئيسية مع منطقة آسيا الوسطى؛ لأنها تحتل موقعاً أفضل من موقع تركيا من الناحية الاستراتيجية[15].

ويقول الرأي الآخر إن إيران ليست بحاجة إلى إقامة علاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن في الوقت نفسه ينبغي ألا تسمح إيران للولايات المتحدة بتقويض علاقاتها مع بقية دول العالم، بل ينبغي لإيران بدلاً من ذلك أن تقيم سلسلة من العلاقات الاستراتيجية مع روسيا والصين واليابان والدول الأوربية الرئيسية لكي تواجه بذلك العقبة الأمريكية وتزيلها[16].

أجريت هذه المقابلة مع نبوي في عام 1998، ومع ذلك فقد كانت وجهتا النظر هاتان كلتاهما موجودة في أوساط القيادة الإيرانية منذ وقف إطلاق النار في الحرب الإيرانية- العراقية عام 1988 على أقل تقدير. وقد سادت وجهة النظر الثانية رغم أنها لاقت تحدياً ونقداً متزايدين، وذلك نظراً لعوامل سنذكرها فيما بعد، وأسهمت أيضاً في تحديد العناصر الرئيسية للاستراتيجية التي اتبعتها إيران طوال فترة التسعينيات؛ وهي استراتيجية تركت أثراً عميقاً في جوانب سياستها الخارجية وفي ظروفها الاقتصادية والسياسية.

البحث عن قوى موازنة جديدة

سعت إيران إلى تكوين أحلاف مع أطراف دولية رئيسية ولاسيما الصين، أو على الأقل إقامة علاقات تعاون معها كما هي الحال مع أوربا، سعياً إلى تخفيف الآثار السلبية للنفوذ الأمريكي على أمنها واقتصادها، وأملاً في أن تحول دون تعزيز قيام نظام عالمي أحادي القطبية يقوم على التفوق العسكري والسياسي للولايات المتحدة الأمريكية.

الصين والهند وشرق آسيا

كانت الصين والهند هما الدولتين اللتين كانت إيران تأمل في إقامة شراكة معهما بحيث تصبح قوة موازنة للولايات المتحدة الأمريكية؛ لأن لكلتا الدولتين مشكلاتها الخاصة مع الولايات المتحدة، كما أن لكلتا الدولتين شكوكها الجدية إزاء ما أصبح يعرف بالنظام الدولي الأحادي القطبية.

كان وزير خارجية إيران السابق علي أكبر ولايتي ومسؤولون آخرون يدعون بين فترة وأخرى كلاً من الهند والصين للانضمام إلى إيران في التصدي لهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم؛ حتى إن الرئيس السابق علي أكبر هاشمي رفسنجاني صرح في مقابلة مع صحيفة «**ذي هندوستان تايمز**» (*The Hindustan Times*) أجريت معه عام 1993 بقوله: «إن الهند هي أحد الشركاء الطبيعيين لإيران، وإذا نظرنا إلى وضعنا مع الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الغربية نجد أن الصين شريك آخر مناسب لنا». ثم أضاف « ... إذا عملنا معاً فسيكون لنا القول الفصل في القضايا الدولية»(17).

لقد كشفت هذه العبارات عن افتقار مؤسف إلى فهم القوى والنواميس الجديدة المحركة للسياسة الدولية، واهتمامات ومصالح الصين والهند، وقيمة إيران النسبية بالنسبة إليهما في إطار مصالحهما الاستراتيجية والاقتصادية الشاملة.

فعلى سبيل المثال، لم تقدر القيادة الإيرانية تقديراً كاملاً أنه على الرغم من عدم رضى الصين عن عالم تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية، فإنها تقدر قيمة السوق الأمريكية الضخمة بالنسبة إلى صادراتها وأهمية رأس المال والتقنية الأمريكيين لنموها الاقتصادي؛ ولذلك فالصين غير مستعدة للتضحية بهذه المزايا لمجرد الوقوف في وجه الولايات المتحدة الأمريكية. وهذا لا يعني قبول الصين بالتفوق الأمريكي، وإنما يعني أن الصين لا تقف في وجه الولايات المتحدة إلا إذا كانت مصالحها الحيوية مهددة، ولا تدخل في تنافس عالمي شامل مع الولايات المتحدة الأمريكية وهي غير مؤهلة له سواء اقتصادياً أو سياسياً أو عسكرياً.

وبالفعل فكلما أدت جوانب من علاقات الصين بإيران - مثل تعاونها المزعوم في مجال الطاقة النووية ونقلها لتقنيات الصواريخ - إلى المجازفة بخلق صعوبات في العلاقات الصينية ـ الأمريكية، كانت الصين تميل إلى التضحية بإيران بدلاً من المجازفة بتعريض علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية للخطر. وقد كانت هذه العملية التبادلية أوضح ما تكون أثناء رحلة الرئيس الأمريكي السابق بيل كلنتون إلى الصين عام 1997[18].

ولو أن السوق الإيرانية كانت تعادل ثلث حجم السوق الأمريكية، وكانت تملك الموارد المالية والتقنيات التي تحتاجها الصين، لكان هناك احتمال أن يغري ذلك الصين بالانضمام إلى إيران في تحالف مضاد للولايات المتحدة الأمريكية، لكن الأمر ليس كذلك، أضف إلى ذلك أن الصين لديها مشاعر متضاربة تجاه الأيديولوجيا الإسلامية في إيران، وقد زادت حدة هذا التضارب منذ تفكك الاتحاد السوفيتي وانفتاح آسيا الوسطى على المؤثرات الخارجية. وفي الصين أقلية مسلمة كبيرة توجد في بعض أوساطها - مثل اليوجوريين (Uigurs) في الإقليم الغربي - نزعات استقلالية وتوجهات إسلامية؛ وهذا ما يجعل الصين حذرة من جميع أطياف الأيديولوجيا الإسلامية. في غضون ذلك لا تجد الصين في إيران في مرحلة ما بعد الاتحاد السوفيتي القيمة الاستراتيجية ذاتها التي تجدها في باكستان التي ماتزال الصين تعدها - خلافاً لإيران - حليفاً استراتيجياً حيوياً وقوة موازنة لقوة الهند.

وتنطبق الاعتبارات نفسها أيضاً على الهند؛ فعلى الرغم من تحسن العلاقات الهندية ـ الإيرانية في السنوات القليلة الماضية وامتلاك الدولتين لعدد من المصالح المشتركة في أفغانستان وآسيا الوسطى؛ وبخاصة كبح النفوذ الباكستاني، فإن مصالح الهند الأوسع نطاقاً تتناقض مع تشكيل تحالف مع إيران مضاد للولايات المتحدة الأمريكية. وبالفعل ففي الوقت الذي سعت فيه الهند إلى تعزيز العلاقات الثنائية مع إيران، سعت أيضاً إلى تنبيه السلطات الإيرانية للتغيرات واسعة النطاق في الأنظمة نتيجةً لانهيار الاتحاد السوفيتي. ولذا رأينا رئيس الوزراء الهندي السابق ناراسيما راو (Narasimha Rao) يركز خلال زيارته لطهران عام 1993 على «شبح التغير الكبير الذي حدث في العالم»

بدلاً من التركيز على كيفية تشكيل تحالف مضاد للأمريكيين[19] . وقد أدى التحسن الشديد الذي طرأ على العلاقات الهندية ـ الأمريكية ، والذي جسدته زيارة الرئيس الأمريكي السابق كلنتون للهند في آذار/ مارس 2000، إلى القضاء على احتمالات قيام مثل ذلك التحالف .

وكما أصبح معروفاً منذ ذلك الوقت ، إذا ما قدر أن يكون ثمة تحالف ثلاثي يهدف إلى إيجاد قوة موازنة لقوة الولايات المتحدة الأمريكية ، فسيكون بين روسيا والهند والصين ولن يضم إيران[20] ، لكن في ضوء التطورات الأخيرة يبدو قيام مثل هذا التحالف أبعد احتمالاً .

وبالنسبة إلى دول آسيوية أخرى أيضاً تعد الولايات المتحدة الأمريكية شريكاً اقتصادياً حيوياً ولاعباً استراتيجياً مهماً في المنطقة ؛ سواء في مضيق تايوان أو في شبه الجزيرة الكورية . فإذا ما أخذنا كثرة النزاعات والمنافسات التي تمزق دول شرق آسيا نجد أنها جميعاً - مع احتمال استثناء ماليزيا - تحبذ الوجود الأمريكي في منطقة المحيط الهادي بصفته قوة موازنة لقوة الصين ولقوة كوريا في حال إعادة توحيدها أو اليابان في حال استعادة قوتها ؛ ولذلك فهم غير مستعدين أيضاً لتعريض علاقاتهم مع الولايات المتحدة الأمريكية للخطر من أجل إيران .

أوربا بصفتها بديلاً

كان الأمل يراود إيران أيضاً في أن تصبح أوربا شريكاً اقتصادياً مهماً وقوة سياسية موازنة لقوة الولايات المتحدة الأمريكية ، غير أن إيران أخطأت حساباتها هنا أيضاً بافتراضها أن بإمكانها أن تستخدم أوربا بصفتها قوةً وشريكاً اقتصادياً للتغلب على العقبات الأمريكية ، دون إحداث تغييرات أساسية في جوانب معينة من سياستها الخارجية .

نجم هذا الخطأ في الحسابات عن عدم فهم القيادة الإيرانية لحقيقتين أساسيتين في العلاقات الأمريكية ـ الأوربية ؛ أولاهما أنه على الرغم من الخلافات المتكررة بين

الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا حول عدد كبير من القضايا والتنافس الاقتصادي بينهما، توجد بينهما مصالح استراتيجية واقتصادية مشتركة ولاسيما في الشرق الأوسط ودول الاتحاد السوفيتي السابق، وتشتركان في الأساس - علاوةً على ذلك - في القيم الأخلاقية والمبادئ الاجتماعية والسياسية نفسها. وعلى وجه الخصوص ماتزال الدول الأوربية ترغب في إشراك الولايات المتحدة الأمريكية بإدارة الأمن الأوربي والتصدي للأزمات كالتي حدثت في يوغسلافيا السابقة.

وفي منطقة الشرق الأوسط والجمهوريات الجديدة الواقعة جنوبي الاتحاد السوفيتي السابق، توجد لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا مصالح واحدة ومشتركة، تتمثل في المحافظة على الأنظمة الموالية للغرب، وكبح جماح الأفكار المتطرفة، وتشجيع التسوية والتعاون بين العرب وإسرائيل، وضم دول آسيا الوسطى ومنطقة القوقاز بشكل من الأشكال إلى المؤسسات الأمنية والاقتصادية الغربية؛ مثل حلف الناتو (برنامج الشراكة من أجل السلام)، والاتحاد الأوربي، والمجلس الأوربي. وبالتالي فإن الدول الأوربية لن تكون على استعداد لتعريض علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية للخطر من أجل إيران.

وثانية هاتين الحقيقتين أن أوربا استهجنت أيضاً تلك الجوانب من السياسات الخارجية الإيرانية التي تعارضها الولايات المتحدة الأمريكية، ومنها معارضة إيران لعملية السلام العربية ـ الإسرائيلية، ودعمها المزعوم للجماعات الإرهابية، وجهودها المزعومة للتخريب في دول الخليج المجاورة، ومساعيها المزعومة أيضاً لامتلاك أسلحة الدمار الشامل.

هناك عاملان إضافيان كان لهما تأثير عكسي في علاقات إيران مع الدول الأوربية في أواخر الثمانينيات وفي التسعينيات هما:

- اغتيال شخصيات المعارضة الإيرانية المقيمة في أوربا، وقد تورط في ذلك جهاز مخابرات الحكومة الإيرانية؛ مثل اغتيال شهبور بختيار آخر رئيس لمجلس الوزراء

في عهد الشاه، وبعض شخصيات المعارضة الأقل شهرة في باريس، وقتل شخصيات المعارضة الكردية في ألمانيا، وهي حادثة أصبحت تعرف بقضية ميكونوس (The Mykonos Affair).

- قضية سلمان رشدي التي ألقت بظلالها على العلاقات الأوربية ـ الإيرانية طوال سنوات العقد الماضي. رأينا في هذه الأثناء العوامل نفسها - التي قللت من الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية لإيران بالنسبة إلى الدول الأخرى - تؤثر أيضاً في الحسابات والتصورات الأوربية حول الثقل النسبي لإيران، وقد جعلهم ذلك غير مستعدين للمخاطرة بمصالحهم الأخرى لإقامة علاقات أفضل مع إيران.

لكن علاقات إيران مع أوربا منذ انتخاب الرئيس محمد خاتمي وبخاصة مع إيطاليا وفرنسا شهدت تحولاً نحو الأفضل، كما خفت حالة التوتر التي كانت سائدة بين المملكة المتحدة وإيران بعد التوصل إلى تسوية بينهما بشأن قضية سلمان رشدي، وتبادل البلدان السفراء فيما بينهما. وقد زار طهران كل من الرئيس النمساوي ووزير الخارجية الفرنسي ووزير الخارجية الألماني ووزير الخارجية ورئيس الوزراء الإيطاليان. كما زار الرئيس خاتمي إيطاليا في آذار/ مارس 1999 وكانت زيارة ناجحة، قابل خلالها البابا وتحدث عن آرائه حول ضرورة قيام حوار بين الحضارات وعن توافر الرغبة في ذلك[21].

أما زيارة خاتمي إلى فرنسا التي كانت مقررة في أيار/ مايو 1999 فقد تأجلت بدعوى الاختلاف حول تقديم الخمر في العشاء الرسمي الذي كان سيقيمه الرئيس الفرنسي على شرف خاتمي. لكن الأرجح أن السبب الحقيقي وراء التأجيل يعود إلى خلاف ومناورات نشبت في صفوف القيادة الإيرانية؛ حيث شعرت العناصر المتشددة بالقلق بسبب التحسن السريع الذي طرأ على علاقات إيران مع الغرب، مما دفعهم للسعي إلى إبطاء التقدم في هذا الاتجاه[22]. وقد ذهب الرئيس خاتمي بالفعل إلى فرنسا في السابع والعشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر 1999، لكنها لم تكن زيارة رسمية، ومع ذلك فقد عقد محادثات رسمية موسعة مع الرئيس جاك شيراك.

وقد حدث تحول نحو الأفضل أيضاً في العلاقات مع الدول الأوربية والاتحاد الأوربي؛ مما زاد من إمكانية المشاركة الفعالة لمؤسسات أوربية في التنمية الاقتصادية في إيران. غير أن اعتقال 13 يهودياً إيرانياً في آذار/ مارس 1999 بتهمة التجسس لصالح إسرائيل، والتي أعلنت في حزيران/ يونيو من العام نفسه، كان سبباً في حدوث توتر جديد في العلاقات بين إيران وأوربا. وقد أوضح الاتحاد الأوربي - من خلال اتصالات دبلوماسية خاصة - أنه إذا أعدم هؤلاء المعتقلون كما طالب بذلك بعض المتشددين، فسوف يؤدي ذلك إلى تجميد علاقات إيران مع أوربا من جديد.

وقد دعت إحدى الجماعات اليهودية البارزة في فرنسا شركات فرنسية مثل توتال (Total) وإلف أكويتين (Elf Aquitaine) وبيجو (Peugeot) وطومسون (Thomson)، إلى تجميد استثماراتها في إيران أو سحبها من هناك[23]. وتمت ممارسة ضغوط مماثلة على دول أوربية أخرى. كما حذرت الصحافة في الولايات المتحدة الأمريكية خاتمي أيضاً من أنه إذا أصيب المعتقلون بأي أذى فسوف تواجه إيران عزلة شديدة وتعامل بصفتها دولة منبوذة كما لم يعامل أحد من قبل[24].

باختصار، لم تنجح مساعي إيران لاستخدام أوربا شريكاً اقتصادياً ودقّ إسفين في العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا. وقد تمثل سبب عدم النجاح أساساً في أن جوانب السياسات الإيرانية، الداخلية منها والخارجية، التي كانت غير مرغوب فيها لدى الولايات المتحدة الأمريكية كانت لا تروق لأوربا أيضاً.

الهيمنة الروسية على المناطق التي كانت تابعة للاتحاد السوفيتي

حدث انهيار الاتحاد السوفيتي في توقيت هو الأسوأ بالنسبة إلى إيران؛ ففي عام 1989 عندما بدأت عملية تفكك الاتحاد السوفيتي في التسارع، كانت إيران قد توصلت إلى تفاهم شامل مع الاتحاد السوفيتي، وأدى ذلك إلى تأمين الاستقرار في حدود إيران الشمالية للمرة الأولى منذ قرنين من الزمان. وقد لقي هذا التطور الترحيب الشديد في إيران التي كانت قد خرجت لتوها من حرب مدمرة بينها وبين العراق، بعد التوقيع على

اتفاقية مذلة لوقف إطلاق النار في آب/ أغسطس 1988، أبقت جزءاً من أراضيها تحت الاحتلال العراقي وحدودها الجنوبية في حالة من القلق والاضطراب. وكانت الزيارة التي قام بها إدوارد شيفرنادزة وزير الخارجية السوفيتي إلى طهران في شباط/ فبراير 1989 ولقاؤه مع آية الله الخميني، حيث بارك التعاون السوفيتي ـ الإيراني، خير رمز لهذا العهد الجديد في العلاقات السوفيتية ـ الإيرانية.

وعلاوة على المنافع الأمنية الواضحة، كانت إيران تتوقع أن تتلقى من الاتحاد السوفيتي إمدادات ومساعدات عسكرية وتقنية وصناعية هي في أمس الحاجة إليها في عملية إعادة البناء العسكري والاقتصادي. ولذلك كانت تنظر إلى الأحداث في الاتحاد السوفيتي السابق بقلق، وامتنعت عن أي عمل يمكن تفسيره بأنه تأييد لتفكيكه.

وعلى سبيل المثال، فإنه بعد تكشف الموقف على المسرح السياسي السوفيتي كان ثمة موجة طاغية من العواطف القومية والإسلامية في حزام المناطق الإسلامية المحيطة بالاتحاد السوفيتي، ومع ذلك لم تقم إيران بأي محاولة فعالة لتشجيع هذه النزعات أو استغلالها خدمة لمصالحها. والواقع أن إيران كانت طوال عملية تفكيك الاتحاد السوفيتي تصف الحركات القومية والصراعات العرقية التي ظهرت في الاتحاد السوفيتي بأنها شؤون سوفيتية داخلية.

حتى إن معاملة الاتحاد السوفيتي القاسية لهذه القوى القومية والتي شملت في بعض الأحيان استعمال القوة العسكرية؛ كما دل على ذلك إرسال القوات السوفيتية إلى تبليسي عام 1989 وإلى باكو عام 1990، لم تدفع إيران إلى تغيير موقفها الحذر. لكن هذا الموقف الحذر لم يدفع عنها اتهامات موسكو لها بإثارة التوجهات الأصولية الإسلامية في الجمهوريات الإسلامية في الاتحاد السوفيتي.

فتور العلاقات الروسية ـ الإيرانية: 1991 ـ 1994

على الرغم من سعي إيران الحثيث لتفادي القيام بأي عمل من شأنه إثارة عداوة الاتحاد السوفيتي سابقاً - وبعده روسيا - ضدها، فقد أصيبت العلاقات الروسية ـ

الإيرانية بالفتور في الفترة التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفيتي مباشرة. وكان السبب الرئيسي هو الجدل السياسي الدائر داخل روسيا حول دورها الدولي مستقبلاً واهتماماتها الرئيسية وشركائها المرغوب فيهم.

كانت الفكرة التي سادت في روسيا خلال السنوات الثلاث الأولى التي تلت انهيار الاتحاد السوفيتي هي فكرة التعاون الوثيق والشراكة مع الغرب. وكان أنصار هذه الفكرة يعرفون بأنصار التقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية عبر الأطلسي (Euro-Atlanticists) وكانوا يعتقدون أن الاندماج في العالم الغربي هو خير ما يخدم مصالح روسيا، كما عبر عن ذلك وزير الخارجية الروسي الأسبق أندريه كوزيريف (Andrei Kozyrev) بأن تصبح روسيا جزءاً من "النادي المتمدن الخاص" (special civilized club).

وبناء على هذه الرؤية فإن أعظم خطر يهدد المصالح الروسية والغربية على حد سواء هو الإسلام المتطرف (الراديكالي). وقد وفر هذا التهديد المشترك أساساً مهماً للتعاون فيما بين الطرفين. وفي إطار هذه الرؤية كانت إيران تعد مصدر تهديد للمصالح الروسية بدلاً من أن تكون حليفاً ممكناً. ونتيجةً لذلك اتخذت روسيا موقفاً متباعداً عن إيران خلال الفترة 1991ـ1994.

رغم ذلك لم يثن هذا الموقف الروسي إيران عن تعزيز العلاقات مع روسيا، أملاً في أن يؤدي ذلك في نهاية المطاف دوراً يعوضها عن الولايات المتحدة الأمريكية. ومع حلول منتصف عام 1993 حدثت تطورات أسهمت في تحرير روسيا من أوهام صلتها بالغرب، وأدت إلى تضاؤل نفوذ دعاة التقارب مع الغرب في صوغ السياسة الخارجية لروسيا وتعزيز موقف دعاة المدرسة الأوراسية الجديدة (النزعة الأوربية ـ الآسيوية الجديدة – Neo-Eurasianist school).

ويعتقد أتباع هذا الاتجاه – خلافاً لدعاة التقارب مع الغرب – أن على روسيا أن تنتهج سياسة خارجية أكثر تنوعاً لا تستوعب الغرب فحسب، وإنما أيضاً الصين والهند والشرق الأوسط. وقد اعتقد أصحاب التوجه الأوربي ـ الآسيوي أيضاً – وأشهر من

يمثلهم في روسيا وزير الخارجية ورئيس وزراء روسيا السابق يفجيني بريماكوف - أن استمرار وجود عالم أحادي القطبية، أو بعبارة أخرى عالم يهيمن عليه الغرب، ليس في مصلحة روسيا القومية. ولذلك كان على روسيا أن تسعى إلى موازنة التفوق الغربي والتقليل منه من خلال عقد تحالفات مع دول إقليمية أخرى لها أهميتها.

اكتسبت إيران بصفتها قوة إقليمية رئيسية مطلة على كل من بحر قزوين والخليج العربي مزيداً من الأهمية ضمن هذه الرؤية الجديدة لمصالح روسيا وسياستها الخارجية[25]. أضف إلى ذلك أن السياسة الحذرة وغير الأيديولوجية من حيث الأساس التي انتهجتها إيران مع دول آسيا الوسطى وجنوب القوقاز، قد خففت من مخاوف موسكو بشأن التشدد الإسلامي الذي كانت تشجعه إيران وتدعمه على حدودها الجنوبية.

وبدلاً من ذلك أصبحت باكستان وأفغانستان مصدرين رئيسيين للأفكار الإسلامية المتشددة في منطقة دول آسيا الوسطى التي تشكلت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ومنطقة القوقاز. كما أن هذا النمط من الأيديولوجيا الإسلامية المستوحى من الفكر الوهابي الذي تمثله حركة طالبان خير تمثيل، وبسبب معارضته للشيعة وإيران، فإنه يشكل تهديداً لإيران؛ ونتيجةً لهذه التطورات بدأت روسيا ترى في إيران حليفاً محتملاً في معالجة مشكلات حدودها الجنوبية وكبح محاولات تدخل الغرب وحلفائه الإقليميين مثل تركيا، وفي مكافحة الصنف الجديد من أصناف الأصولية الإسلامية.

وهكذا اعتمدت روسيا موقفاً أكثر دفئاً ومودةً تجاه إيران[26]. وكانت ردة الفعل الإيرانية على العروض الروسية تتسم بالحماس؛ فقد أشارت إيران في كثير من المناسبات إلى استعدادها للتعاون الوثيق مع روسيا في حل النزاعات العرقية وغيرها في الأصقاع الجنوبية من الاتحاد السوفيتي السابق[27].

لكن عزلة إيران عن الغرب جعلتها تقترب من روسيا وتتودد إليها من موقع ضعف، وهكذا بقي زمام المبادرة بالنسبة للعلاقات الروسية ـ الإيرانية في يد روسيا، فلم تستفد إيران كثيراً من هذه العلاقة، بل ربما عانت جراء هذا الارتباط في علاقاتها مع الدول

التي أعقب قيامها انهيار الاتحاد السوفيتي والتي لديها الكثير من الشكاوى والمظالم الخطيرة ضد روسيا. ولم تتلق إيران من روسيا أي دعم ولو رمزياً كقيام الرئيس الروسي السابق بوريس يلتسين مثلاً بزيارة إلى طهران رغم دعواتها المتكررة التي قدمتها له، وكانت هناك تخمينات بين حين وآخر بأن يقوم يلتسين أو رئيس الوزراء السابق فيكتور تشيرنوميردين بزيارة طهران[28].

وقد جاء امتناع الرئيس الروسي السابق بوريس يلتسين عن زيارة إيران، مع أنه سافر إلى كل من الهند والصين، انعكاساً لاعتبارات ثلاثة هي:

أولاً: لقد أثبتت أنه على الرغم من تلاشي رؤية دعاة التقارب مع الغرب في روسيا، فمازالت هذه العلاقات تحتل المرتبة الأولى بين أولويات السياسة الخارجية؛ ولذلك لم تكن روسيا على استعداد لأن تضحي بتعريض علاقاتها مع الغرب للخطر في سبيل علاقتها مع إيران.

ثانياً: لقد أظهرت أن إيران لم تكن تحتل في تقدير روسيا الأهمية التي كانت تتمتع بها الصين أو الهند أو حتى العراق؛ وبالفعل فقد قطعت روسيا شوطاً في السعي إلى رفع العقوبات عن العراق أو تخفيفها على الأقل، رغم معارضة الغرب وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية[29].

ثالثاً: لم تشعر روسيا التي كانت تدرك الخيارات المحدودة المتاحة أمام إيران بأي ضرورة أو اضطرار إلى تقديم تنازلات - ولو رمزية - لإيران لكي تضمن تعاونها في المجالات التي تشعر روسيا بأنها في مصلحتها.

وكانت روسيا على استعداد أيضاً لتغيير موقفها من بعض القضايا التي تهم إيران حتى دون التشاور مع القيادة الإيرانية؛ وخير مثال على ذلك الاتفاقية الثنائية التي توصلت إليها روسيا وكازاخستان عام 1998 حول ترسيم الحدود للمناطق التابعة لكل منهما في بحر قزوين، لكي يتمكنا من استغلال موارد الطاقة لديهما، بينما كان هناك

جدل حتى ذلك الحين بين روسيا وإيران مفاده أنه ينبغي حل هذه القضايا بمشاركة جميع الدول المطلة على بحر قزوين.

لو أن الوضع الداخلي في روسيا تطور على نحو أكثر إيجابية، ولو أن روسيا نجحت في إرساء نفوذ ثابت في الدول المحيطة بها من الجنوب وتمكنت من وقف توسع النفوذ الغربي، لتحققت لطهران بعض المصالح من خلال انحيازها إلى روسيا. والحال أن قبضة روسيا على حزامها الجنوبي قد ضعفت باطراد منذ عام 1994؛ سواء في المناطق التي ماتزال جزءاً من الاتحاد الروسي مثل الشيشان وداغستان، أو المناطق التي أصبحت دولاً مستقلة، في الوقت الذي يتوسع فيه النفوذ الغربي في هذه المناطق. فإذا وضعنا في اعتبارنا أن من أساسيات السياسة الغربية - ولاسيما الأمريكية - تجاه الحزام الجنوبي للاتحاد السوفيتي السابق منذ عام 1992، احتواء إيران وعزلها، نجد أن التراجع الروسي والزحف الغربي قد أسهما إسهاماً حقيقياً في تقويض قدرة إيران على أن تكون لاعباً في هذه المنطقة، بل وأوجدا مصادر جديدة للمخاطر المحتملة التي تهدد أمنها.

تشن روسيا منذ خريف عام 1999 حرباً لا هوادة فيها على الشيشان، كما تمارس ضغوطاً على دول مثل أذربيجان وجورجيا سعياً وراء استعادة بسط نفوذها في هذه المناطق. وحتى لو قدر لروسيا أن تفلح في هذا الأمر فإن ذلك لن يساعد بالضرورة إيران. وتشير كل الاحتمالات إلى أن ذلك في الحقيقة سيقلل من أهمية إيران لدى روسيا، وبذلك يقوض الأساس الذي سيقوم عليه التعاون بينهما خلال السنوات القليلة القادمة.

ومع ذلك فعلى الرغم من ضآلة نتائج هذه الاستراتيجية المتمحورة حول روسيا، ثابرت إيران على تبنيها لسياسة الانحياز إلى روسيا والتفاؤل بأنها ستصبح في نهاية المطاف بديلاً ونداً مكافئاً لقوة الولايات المتحدة الأمريكية.

سياسات إيران الإقليمية

تميز أسلوب إيران في التعامل مع جيرانها القدماء والجدد في عهد ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وبعد أزمة الخليج الثانية بثلاث سمات بارزة؛ هي: الحذر والتركيز على المصالحة، والتركيز على المصالح الاقتصادية والأمنية بدلاً من التطلعات الأيديولوجية، وتوسعة التعاون الاقتصادي الإقليمي. وقد كان لهذا الأسلوب الإيراني بعض النتائج الإيجابية في العلاقات؛ سواء مع جيرانها العرب أو مع الدول الجديدة التي كانت خاضعة للاتحاد السوفيتي السابق.

لكن العيوب التي كان يعانيها الأسلوب الإيراني عامة في التعامل مع الأوضاع الشاملة التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفيتي، أسهمت أيضاً في تقويض علاقات إيران الإقليمية، ومنعتها من الاستفادة إلى أقصى درجة من المزايا الاستراتيجية والمزايا الأخرى، وسببت لها في بعض الحالات نكسة خطيرة كما حدث في أفغانستان.

الخليج والعالم العربي

لم تخل علاقات إيران دوماً من التوتر مع الدول العربية الخليجية أو الدول العربية الصديقة للغرب حتى في عهد ما قبل الثورة عندما كانت إيران حليفاً حميماً للغرب، وإن كانت درجات هذا التوتر تختلف باختلاف الفترات وباختلاف الدول. وكانت هناك عدة أسباب؛ بعضها يعود إلى منافسات تاريخية وثقافية، وبعضها الآخر يعود إلى عهود قريبة هي المسؤولة عن هذه الحالة شبه المستمرة من العلاقات المتوترة بين إيران ودول الخليج العربية[30]. ومن الأمور التي تتمتع بأهمية خاصة في هذا المجال التنافس على مناطق النفوذ الإقليمي بين إيران والمملكة العربية السعودية والعراق، والخلافات في الأيديولوجيا والنظرة العالمية، والطبيعة المختلفة للحلفاء الأجانب لكل دولة من هذه الدول.

الواقع أن الالتزام بأيديولوجيا مشتركة واتخاذ الحلفاء أنفسهم قد أسهم تاريخياً في تخفيف أثر العوامل الحاسمة الأخرى في العلاقات العربية ـ الإيرانية دون أن يلغيها.

وهكذا فالأفكار المناهضة للسوفييت والشيوعية التي شكلت قاسماً مشتركاً بين إيران والمملكة العربية السعودية، إبان نظام حكم ما قبل الثورة الإيرانية، والتي اقترنت بكونهما حليفتين للولايات المتحدة الأمريكية، أدت إلى قيام درجة من التعاون بينهما؛ وبخاصة ضد القوى المتطرفة (الراديكالية) في المنطقة. لكن هذا التعاون المحدود لم يمنع كلتا الدولتين من أن تكون لها مناطق نفوذها الخاصة بها في الشرق الأوسط وجنوب آسيا – أفغانستان وباكستان – وفيما وراء هذه المناطق.

بالمقابل نجد أن التحالفات والاتجاهات الأيديولوجية المختلفة لكل من إيران والعراق (بعد سقوط الملكية فيه عام 1958) قد زادت حدة مصادر التوتر بينهما؛ مثل النزاعات الحدودية. كما أن العوامل المؤثرة في السياسات العربية ـ العربية؛ وبخاصة متطلبات الحفاظ على إحساس أساسي بالتضامن العربي، أثرت أيضاً في موقف الدول العربية من قضايا تتعارض مع إيران وتتعلق بدولة عربية أو أكثر؛ ففي الفترة التي كان فيها شاه إيران والملك حسين عاهل الأردن حليفين حميمين مثلاً، وبينما كان يشاع أن النظام البعثي في بغداد يعمل على هدم الأنظمة المعتدلة والملَكية في المنطقة، كانت الكتب المدرسية في الأردن – مثل نظيرتها في العراق – تنص على أن إقليم خوزستان هو جزء من العالم العربي. وكذلك بالنسبة إلى سوريا؛ فعلى الرغم من تحالفها مع إيران على مدى العقدين الماضيين فقد ظلت تؤيد مطالب دولة الإمارات العربية المتحدة بملكية الجزر الثلاث المتنازع عليها في الخليج العربي؛ وهي طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى.

نضيف إلى هذه العوامل النظرة العربية العامة التي لا ترى في الخليج العربي مجرد كتلة مائية محايدة، وإنما جزء لا يتجزأ من العالم العربي. بينما ترى إيران في الوقت نفسه أن الخليج حيوي لوجودها القومي والاقتصادي والثقافي، لأنه لولا موقعها المطل على الخليج لكانت بلداً داخلياً مغلقاً، لأن بحر قزوين بحر مغلق، أو بمعنى أكثر دقة "بحيرة واسعة جداً". أضف إلى ذلك أن إيران أيضاً تطمح إلى تولي زعامة المنطقة، وهذا كثيراً ما يثير المخاوف من هيمنة إيرانية محتملة على منطقة الخليج بكاملها، ومن التهديدات الأمنية التي يمكن أن تنشأ من مثل ذلك الوضع.

نظراً للتفاوت في حجم إيران وعدد سكانها وطاقتها الكامنة فإن هناك ما يبرر المخاوف العربية، وإن كان تاريخ علاقة إيران مع الخليج خلال القرنين الماضيين قد تميز بالتقهقر والانسحاب على الصعد الثقافية والسياسية والعسكرية. وقد نجم هذا التقهقر عن دخول قوتين من خارج المنطقة هما بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية إلى الخليج العربي.

لكن دول الخليج العربية استفادت من هذا التدخل، خلافاً لما هي الحال عليه بالنسبة إلى إيران، وإن كانت هذه الفوائد ليست محضة. وقد استفاد العراق أيضاً لسنوات عديدة، وبخاصة طوال الثمانينيات، من هذا الوجود الأجنبي، إلى أن أدت طموحاته المفرطة وسلوكه العدواني نحو جيرانه - بمن فيهم أشقاؤه العرب - والتي رافقت برنامجه القومي المطور تجاه الشرق الأوسط، إلى إصابته بأضرار بالغة على أيدي قوات من خارج المنطقة أثناء أزمة الخليج الثانية في الفترة 1990 - 1991.

كانت هذه الفروق في الطاقة الكامنة والتجربة التاريخية سبباً في وجود تباين أساسي بين المنظورين العربي والإيراني حول قضية التعامل مع أمن الخليج. ومنذ أوائل السبعينيات تبنت إيران الرأي القائل بأن أمن الخليج يجب أن تضمنه الدول المطلة عليه أو - كما كان الشاه يسميها - "الدول المشاطئة". وقد استمرت هذه الفكرة الإيرانية إلى ما بعد تغير نظام الحكم، حتى إن الجمهورية الإسلامية مازالت تتبنى هذا المبدأ بقوة أكبر.

بالمقابل أيدت دول الخليج العربية وجود قوات أجنبية من خارج المنطقة عند نشوب أزمة، حتى وإن كان ذلك الوجود على مقربة منها أحياناً، وذلك لتحقيق التوازن مع ثقل الدول الإقليمية الأكبر حجماً كإيران والعراق. لكنها لم تحبذ فكرة احتفاظ دول عربية أخرى كمصر أو سوريا بوجود عسكري على أراضيها. وقد تم إيضاح ذلك عندما رفضت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية - في أعقاب أزمة الخليج الثانية - عروضاً مصرية وسورية بتمركز قوات في هذه الدول لحمايتها من العراق أو غيره من الغزاة المحتملين.

سياسة إيران الخليجية بعد العهد السوفيتي

بدأت إيران إعادة تقويم أسلوبها في التعامل مع الدول العربية المجاورة لها في الخليج وذلك قبل انهيار الاتحاد السوفيتي بفترة، وفور التوقيع على الهدنة المذلة مع العراق في آب/ أغسطس 1988. وكانت هذه العملية جزءاً لا يتجزأ من مناقشة شاملة لمسار السياسة الخارجية الإيرانية في عهد ما بعد الثورة.

وقد ظهر من خلال المراجعة الذاتية أن سياسة إيران المتبعة في تصدير الثورة خارج حدودها حتى ولو بالوسائل السلمية فقط كما ادعى القادة الإيرانيون، والخطب الطنانة التحريضية الموجهة ضد دول الخليج العربية، وربما مشاركتها في بعض الأنشطة التخريبية ضدها، قد أثرت سلبياً في مصالح إيران. ومن الأمثلة على ذلك أن الإيرانيين اعترفوا أخيراً أن هذا الموقف كان هو الدافع الرئيسي وراء دعم دول الخليج العربية لصدام حسين والعراق في حربه ضد إيران، ودعا إلى وجود عسكري أمريكي أكثر فاعلية في منطقة الخليج العربي في وقت مبكر منذ عام 1987، حيث أخذ شكل مرافقة ناقلات النفط الكويتية بقصد حمايتها.

وهكذا لم يأت عام 1989 إلا وقد قررت القيادة الإيرانية إصلاح العلاقات مع جيرانها العرب في الخليج. وقد توصلت إيران علاوةً على ذلك إلى أن التعاون مع العرب في الخليج ذو أهمية لانتعاشها الاقتصادي[31]. وفي ذلك الوقت أيضاً رجعت بعض دول الخليج العربية على الأقل، وبخاصة دولة الكويت، إلى سياستها القائمة على التوازن بين إيران والعراق، وبما أن العراق كان حينها أقوى الطرفين فإن هذه الدول كانت على استعداد للبحث في إمكانية تخفيف التوترات مع إيران. أضف إلى ذلك أن بعض الدول الخليجية مثل سلطنة عُمان احتفظت دائماً بعلاقات طيبة مع إيران، وكانت دولة قطر أيضاً تؤيد تحسين الروابط مع طهران.

فتح الغزو العراقي لدولة الكويت في آب/ أغسطس 1990 أمام إيران إمكانية تحسين العلاقات مع دول الخليج العربية. لكن سياسة إيران الداخلية، وبخاصة معارضة

المتشددين لتطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، ومشاعرهم المعادية للمملكة العربية السعودية ووجود قلق عام من أن يؤدي الوقوف إلى جانب التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية إلى الإضرار بالمصداقية الإسلامية لإيران، حد من قدرة طهران على الاستفادة من أزمة الخليج الثانية. ولذا لم تنضم إيران إلى التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ضد الرئيس العراقي صدام حسين، وإنما اكتفت بالوقوف على الحياد. وعلى الرغم من أن حياد إيران ساهم في نجاح قوات التحالف، فإن شعور دول الخليج العربية بالعرفان إزاء صنيع إيران كان فاتراً نوعاً ما.

أدت أزمة الخليج الثانية في نهاية المطاف إلى إفساد المناخ الأمني في إيران لتزايد الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة، كما أدت إلى توقيع اتفاقيات دفاع ثنائية بين مختلف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وعدد من الدول الغربية، وارتفاع في صادرات الأسلحة إلى دول المنطقة.

وجاء رد فعل إيران على هذه التطورات في شكل هجوم شفهي شديد اللهجة على الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج، واتهامات للولايات المتحدة الأمريكية بأنها كانت تسعى لزرع الشقاق في العلاقات العربية ـ الإيرانية، ونصائح للعرب بأن أمن الخليج يجب أن تضمنه الدول المطلة عليه، وقد اقترن هذا الهجوم الإيراني بتأكيدات بأن إيران لا تمثل أي تهديد لأمن دول الخليج العربية.

مع ذلك لم تفض التطورات التي حدثت في أوائل التسعينيات - سواء على المستوى الدولي أو المحلي - إلى تحسن سريع في العلاقات الإيرانية ـ الخليجية. وقد أسهم انهيار الاتحاد السوفيتي وتعزيز الوجود الأمريكي في منطقة الخليج العربي في أعقاب أزمة الخليج الثانية (1990 ـ 1991) في تغيير الإطار الاستراتيجي للعلاقات الإيرانية ـ الخليجية، مما قلل من الإلحاح على تحسين الروابط مع إيران.

وعلى المستوى الإقليمي حدث خلاف خطير في علاقات الطرفين بسبب ترحيل السلطات الإيرانية عام 1992 لعدد من المواطنين الإماراتيين والوافدين من جزيرة أبوموسى تحت ذريعة أنهم لا يحملون الوثائق اللازمة.

وقد احتجت دولة الإمارات العربية المتحدة على الإجراء الإيراني من منطلق أنه يتناقض ومذكرة التفاهم الموقعة عام 1971، كما أكدت مطالبها بالسيادة على جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى[32].

كما حدث في تلك الأثناء توتر في علاقات إيران مع المملكة العربية السعودية ودولة البحرين بسبب محاولات الحجاج الإيرانيين تنظيم مظاهرات معادية للولايات المتحدة الأمريكية أثناء الحج، ومزاعم بتورط إيران في الاضطرابات التي حدثت في دولة البحرين رغم عدم وجود دليل ثابت على ذلك. وقد أدت هذه الأسباب مجتمعةً إلى تقويض احتمالات حدوث تحسن مبكر في العلاقات الإيرانية ـ الخليجية.

وأسهم التفجير الذي وقع عام 1996 بمبنى في مدينة الخبر الذي كان سكناً لعدد من أفراد الجيش الأمريكي بالمملكة العربية السعودية، والتورط الإيراني المزعوم فيه، في توتير العلاقات الإيرانية ـ السعودية. وعرض إيران لتهديد فرض عقوبات أمريكية جديدة محتملة عليها؛ بما في ذلك احتمال تعرضها لضربات عسكرية[33].

بقيت إيران متحفظة بشأن قضية الجزر الثلاث المتنازع على ملكيتها مع دولة الإمارات العربية المتحدة وأعلنت أنها ستحتفظ بسيطرتها على الجزر بكل الوسائل الضرورية[34]. وعلى الرغم من كل هذه التوترات تابعت إيران جهودها الدبلوماسية لعقد مصالحة مع دول الخليج العربية عموماً من خلال وزارة الخارجية ووزير الخارجية الإيراني السابق علي أكبر ولايتي الذي بقي على اتصال مع نظرائه الخليجيين. كما سعت إيران أيضاً طوال فترة رئاسة رفسنجاني إلى تخفيف حدة التوتر مع دول عربية ولاسيما مع مصر. غير أن هناك جوانب معينة من سياسات إيران الإقليمية، وبخاصة معارضتها لعملية السلام العربية ـ الإسرائيلية ودعمها المزعوم لعناصر إسلامية مسلحة في مصر، هي التي أحبطت هذه المساعي. كما كان تورط إيران المزعوم في السودان عقبة أخرى في وجه المصالحة المصرية ـ الإيرانية، رغم ورود تقارير دورية في وسائل الإعلام في كلتا الدولتين عن تحقيق تقدم وشيك في العلاقات ثم نفيت فيما بعد[35].

وفي أعقاب الصراع الأهلي الذي نشب في الجزائر عام 1992 بين الحكومات المتعاقبة التي يدعمها الجيش والإسلاميين، قطعت الجزائر علاقاتها الدبلوماسية مع إيران. وبالمقابل شهدت علاقات إيران مع المغرب وتونس درجة معتدلة من التحسن.

لكن بحلول أواخر عام 1996 حدثت تطورات في الشرق الأوسط جعلت الأوضاع أكثر ملاءمة لحدوث تقارب عربي - إيراني؛ وذلك عندما تولى رئيس وزراء إيران المعتدل محمد خاتمي السلطة في آب/ أغسطس 1997 واتبع استراتيجية عامة تقوم على الانفراج وتحسين علاقات إيران الخارجية، كانت الدول الخليجية والدول العربية الأخرى، ولاسيما المملكة العربية السعودية، على استعداد للتجاوب مع العروض الإيرانية.

مصالحة هشة في الخليج

تضافرت مجموعة من العوامل جمعت بين خيبة الأمل العربية وتباطؤ عملية السلام الفلسطينية - الإسرائيلية، والتحالف الإسرائيلي - التركي العسكري والاستراتيجي، وفشل استراتيجية الاحتواء المزدوج في إحداث أي تغيير في النظام سواء في إيران أو العراق، وأسهمت في جعل دول الخليج العربية تعيد النظر في موقفها من إيران. وهناك عوامل أخرى أيضاً كان لها دور مهم؛ وهي تولي الرئيس محمد خاتمي السلطة في إيران والدور المتزايد لولي العهد السعودي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود في إدارة السياسات الداخلية والخارجية للمملكة العربية السعودية. والأمير عبد الله معروف بتأييده للتعاون الوثيق فيما بين العرب وفيما بين المسلمين، ويتبنى موقفاً يدعو إلى التقليل من اعتماد المملكة على الولايات المتحدة الأمريكية، دون أن يقضي ذلك بالطبع على التحالف السعودي الاستراتيجي مع الولايات المتحدة. كما كان ولي العهد السعودي وما يزال يتمتع بعلاقات طيبة وراسخة مع سوريا ومع الرئيس [السوري الراحل] حافظ الأسد تحديداً، الذي حاول لبعض الوقت تحقيق مصالحة بين إيران والمملكة العربية السعودية.

نتيجة لاجتماع هذه العناصر تزايدت الاتصالات الدبلوماسية بين الجانبين طوال عام 1997 ممهدة الطريق أمام ولي العهد السعودي للمشاركة في مؤتمر قمة منظمة المؤتمر

الإسلامي الذي عقد في طهران في 7 كانون الأول/ ديسمبر 1997. وشارك إلى جانب ولي العهد السعودي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود عدد كبير من رؤساء ورؤساء وزراء ووزراء خارجية الدول العربية والإسلامية الأخرى. ولذلك اعتبرت قمة طهران نجاحاً كبيراً لدبلوماسية إيران ونهايةً لعزلتها الدولية، وكانت بمنزلة حفل لظهورها في المجتمع الدولي.

ومما زاد من أهمية نجاح قمة طهران البرود الذي اعترى تجاوب الدول العربية مع القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي عقدت في مدينة الدوحة بدولة قطر في تشرين الثاني/ نوفمبر 1997 برعاية الولايات المتحدة الأمريكية[36]. كان هذا المؤتمر هو الأخير في سلسلة من المؤتمرات خصصت لتعزيز التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط، بدأت بقمة الدار البيضاء التي عقدت عام 1994 وتلتها قمة عمّان عام 1995. كانت هذه المؤتمرات جزءاً لا يتجزأ من تسوية عربية ـ إسرائيلية، ومن إعادة صوغ لنمط العلاقات الإقليمية والجهود المبذولة لإيجاد نظام جديد في الشرق الأوسط. وقد استبعدت إيران بصورة طبيعية من هذه المؤتمرات نظراً لأنها ليست جزءاً من عملية التعاون الإقليمي الأوسع نطاقاً.

بعد قمة طهران قام الرئيس الإيراني السابق هاشمي رفسنجاني بزيارة طويلة للمملكة العربية السعودية امتدت بين 21 شباط/ فبراير و6 آذار/ مارس 1998. وكانت هذه الزيارة ناجحة تماماً، على الرغم من الرأي المعارض الذي تمثل في الملاحظات المناهضة للشيعة التي أدلى بها إمام وخطيب المسجد النبوي بالمدينة المنورة[37]. وقد قام رفسنجاني أثناء زيارته للمملكة العربية السعودية بزيارة مهمة لدولة البحرين بغية إصلاح العلاقات معها. وكان الموقف السعودي عاملاً مهماً مشجعاً للحكومة البحرينية لاتخاذ قرار يسمح بإتمام هذه الزيارة، التي لم تكن لتتم لو لم يسبقها تحسن في العلاقات السعودية ـ الإيرانية.

زيارة خاتمي للمملكة العربية السعودية وقطر وسوريا

على الرغم من أهمية زيارة الرئيس الإيراني السابق هاشمي رفسنجاني للمملكة العربية السعودية في حد ذاتها، فقد كانت مجرد تمهيد لزيارة أهم بكثير للرئيس الإيراني

محمد خاتمي للمملكة في أيار/ مايو 1999، والتي تمت في إطار جولة له أكبر في الدول العربية زار فيها كلاً من سوريا وقطر. وقد توقف الرئيس خاتمي أولاً في دمشق لتأكيد الطابع الاستراتيجي للعلاقات السورية ـ الإيرانية، كما التقى أيضاً مجموعة من القادة الفلسطينيين المتشددين تأكيداً لموقف إيران المتشدد من القضية الفلسطينية، وكذلك وفد قيادة حزب الله اللبناني.

وفي قطر وقع خاتمي عدداً من الاتفاقيات التي شملت مجموعة واسعة من الميادين، واتفق البلدان على تبادل الزيارات بواسطة القادة العسكريين[38]. غير أن أهم مرحلة في الرحلة كانت زيارته للمملكة العربية السعودية؛ حيث لقي استقبالاً حاراً، ولم تشتمل زيارته على حوادث غير سارة مثل تلك التي أفسدت زيارة رفسنجاني. وكان الجانب الاستثنائي من زيارة خاتمي هو زيارته للمناطق التي يقطن فيها الشيعة السعوديون.

وعلى الرغم من أن المسؤولين السعوديين بمن فيهم الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود وصفوا الزيارة بأنها ناجحة جداً فقد أشاروا إلى أن إعادة بناء الثقة بين البلدين تتطلب كثيراً من الجهد[39]. لكن الجانب الإيراني كان أكثر حماساً لنتائج الرحلة وعبر عن أمله في التعاون مستقبلاً في أمور الدفاع. غير أن السعوديين أوضحوا أن مثل هذه التوقعات لم تنضج بعد رغم أن الجانبين اتفقا على تعيين ملحقين عسكريين في سفارتيهما وإمكانية تبادل الزيارات البحرية. ومما يحمل دلالة خاصة الزيارة التي قام بها النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء السعودي ووزير الدفاع والطيران الأمير سلطان بن عبدالعزيز آل سعود لطهران في أيار/ مايو 1999 والتي أجرى فيها محادثات مع نظيره الإيراني[40].

ازدادت أيضاً اتصالات إيران مع الدول الخليجية والعربية الأخرى في الفترة 1998 ـ 1999؛ فقد كان من المقرر مثلاً أن يقوم ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء الكويتي الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح بزيارة رسمية لإيران في السادس من آذار/ مارس 1999، غير أن وفاة أمير البحرين المفاجئة جعلته يقطع زيارته ويتوقف قليلاً في مطار طهران[41]. ومع ذلك فإن هذه المبادرة كانت دليلاً على أن الجمود الذي ساد العلاقات في الثمانينيات قد بدأ يذوب ويتلاشى. وحصل تغير في علاقات إيران بالبحرين نحو

الأفضل مع زيارة وزير الخارجية البحريني إلى طهران في أيار/ مايو 1999 وقرار البلدين تبادل السفراء[42].

على الرغم من الدلالات الإيجابية والمشجعة على تطور العلاقات العربية ـ الإيرانية، وبخاصة العلاقات الإيرانية ـ الخليجية، فسيكون من الخطأ التفكير في أن الثقة والمودة قد عادتا إلى العلاقة بين العرب وإيران. وبصورة خاصة فإن المصالحة الإيرانية ـ الخليجية التي لم تؤد إلى حل لمشكلة الجزر الثلاث المحتلة (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى) مع دولة الإمارات العربية المتحدة تجعل مستقبل العلاقات الإيرانية ـ الخليجية غير واضح. وقد دلت التقارير على أن دولة الإمارات العربية المتحدة لم تكن سعيدة بهذا التقارب في الوقت الذي لم تحل فيه مشكلة الجزر الثلاث المحتلة[43]. ولا ينبغي أن ينظر إلى التوجه نحو بناء الثقة والمصالحة بصفته أمراً ثابتاً لا يتغير، أضف إلى ذلك أن إيران لم تحصل على أي أمن حقيقي أو منافع اقتصادية من دبلوماسية المصالحة التي تبنتها.

دوام المصالحة العربية ـ الإيرانية وفوائدها

لتقويم قابلية التقارب العربي ـ الإيراني الحديث العهد للاستمرار وقوته، تنبغي مراعاة النقاط التالية:

أولاً؛ يعود التقارب العربي ـ الإيراني جزئياً إلى تطورات إقليمية أخرى بعضها أفرز نتائج عكسية. وإيضاحاً لذلك نقول إن تعثر عملية السلام الفلسطينية ـ الإسرائيلية والذي أدى إلى تعثر متابعة التسوية والتعاون بين العرب وإسرائيل كان عاملاً رئيسياً أسهم في تسهيل التقارب العربي ـ الإيراني، والعامل الآخر هو التحالف التركي ـ الإسرائيلي. إذا عادت العملية السلمية إلى مسارها فسوف تستأنف بلاشك الجهود الرامية إلى تشجيع التعاون الإقليمي في إطار مؤتمرات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كما أن تحسن العلاقات العربية ـ الإسرائيلية سيقلل أيضاً من المخاطر الفعلية أو المتصورة التي يشكلها التحالف التركي ـ الإسرائيلي على المصالح العربية.

لقد أصبحت الأردن الآن عضواً فعلياً في هذا التحالف، ولم يحل تحالف تركيا مع إسرائيل دون التطبيع التدريجي للعلاقات العراقية ـ التركية، بل وحتى العلاقات السورية ـ التركية بعد موافقة سوريا على طرد زعيم حزب العمال الكردستاني عبدالله أوجلان من معقله في لبنان، وإن كان ذلك قد تم بعد حشد تركيا لقواتها على حدودها مع سوريا[44]. والواقع أن انتخاب إيهود باراك رئيساً لوزراء إسرائيل بعث الدفء في العلاقات العربية ـ الإسرائيلية، وحتى بين سوريا وإسرائيل. ولو حدث تقدم ملحوظ في العملية السلمية فسيؤدي ذلك إلى إحياء خطط التعاون الاقتصادي والأمني الإقليمي. وإذا لم تفعل إيران شيئاً في هذه الآونة للبدء بحوار بينها وبين إسرائيل فسيتم استبعادها من هذه الترتيبات جميعاً*.

ثانياً؛ سوف تركز الدول العربية بعد تحررها من المخاوف الناجمة عن التحدي الإسرائيلي على مظالمها ضد إيران. وبالفعل فإن الجهود التي بذلتها إيران خلال ما يقارب عقداً من الزمان لإزالة التوتر بينها وبين العالم العربي، إضافةً إلى التقارب العربي ـ الإيراني مؤخراً، لم يؤد إلى تغيير المواقف العربية الأساسية من قضايا تتمتع بأهمية قصوى بالنسبة إلى إيران، وهي وضع الجزر الثلاث في الخليج العربي ووضع إقليم خوزستان. وقد أيد مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجامعة الدول العربية في بياناتهما الرسمية المختلفة مطالبة دولة الإمارات العربية المتحدة بالسيادة على الجزر الثلاث المحتلة[45]. ومايزال العراق يتابع مطالبته بخوزستان، حيث لا توجد معاهدة سلام بين إيران والعراق، كما لم يتم حتى الآن ترسيم الحدود بين الدولتين.

ثالثاً؛ لم تؤد التسوية الأخيرة مع إيران إلى الحيلولة دون متابعة العرب وإيران لمصالحهما وسياساتهما المتباعدة في المجالات الأخرى؛ فالسعودية مثلاً اعترفت بحركة طالبان في أفغانستان التي تشكل تهديداً خطيراً محتملاً بالنسبة إلى أمن إيران. صحيح أن المملكة العربية السعودية نأت بنفسها عن طالبان في السنوات الأخيرة، لكن ذلك كان بسبب أسامة بن لادن، ولم يكن نابعاً من أي رغبة في إرضاء إيران.

---

* أعد هذا النص قبل اندلاع انتفاضة الأقصى في أيلول/ سبتمبر 2000. (المحرر)

رابعاً؛ لم تؤثر التسوية المفترضة بين العرب وإيران في وجهات نظر دول الخليج العربية حول المحافظة على علاقات أمنية وثيقة مع الغرب، والأهم منها العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، حتى إن ولي العهد السعودي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود الذي يتمتع باستقلالية في تفكيره قام بزيارة إلى واشنطن في أيلول/ سبتمبر 1998 بهدف توثيق الروابط الأمريكية ـ السعودية، إذاً مادام العداء الأمريكي ـ الإيراني مستمراً فستبقى هناك قيود جدية تحد من تعزيز المصالحة العربية ـ الإيرانية وتوسعة التعاون بين الطرفين، ولاسيما في المجال الأمني.

الأهم من ذلك أن الدول العربية، الخليجية منها وغيرها، لم تتكون لديها الثقة حتى الآن بأن السياسة الإيرانية الداخلية ستستمر في التطور في الاتجاه المعتدل، وأن رؤية الرئيس محمد خاتمي بشأن التسوية بين إيران وبقية دول العالم ستتحقق تماماً، ففي الوقت الذي رحبت فيه الحكومات العربية بالتوجهات التي ظهرت مؤخراً فإن هناك ما يبرر ويوضح عدم استعدادها للتخلي عن حذرها، كما أن بعض الدول العربية مثل مصر ترى في إيران نداً ومنافساً لها في المنطقة، ولديها تحفظات على فكرة عودتها للظهور بصفتها طرفاً مهماً في الشرق الأوسط، وهو ما سيتحقق إذا تم تطبيع العلاقات الأمريكية ـ الإيرانية. ومهما يكن الأمر فإنه لو حدث تحسن في العلاقات الأمريكية ـ الإيرانية فإن أغلب الدول العربية، بما فيها مصر، ستتخذ موقفاً أكثر إيجابية من إيران.

الاتحاد السوفيتي السابق

تتبع إيران في تعاملها مع الجمهوريات الجديدة على طول الحزام الجنوبي المحيط بالاتحاد السوفيتي السابق، أسلوباً غير أيديولوجي في أساسه، وهو أسلوب براجماتي توجهه المخاوف الأمنية والمصالح الاقتصادية، كما ركز هذا الأسلوب أيضاً على موضوعي الاستقرار الإقليمي والتعاون الاقتصادي. وقد أسهمت العوامل التالية في انتهاج الإيرانيين لهذا الأسلوب الذي تميز بمزيد من الواقعية والإيجابية:

أولاً؛ عندما برزت هذه الدول في البداية على المسرح الإقليمي كانت إيران ماتزال تترنح من آثار الدمار والصدمة اللذين عانت بسببهما في حرب الثماني سنوات مع

العراق. وقد عانت إيران بالإضافة إلى ذلك آثار النزاع الأفغاني، وبخاصة تدفق أكثر من مليوني لاجئ أفغاني عليها كان لابد لها من إيوائهم دون أي مساعدات خارجية كبيرة؛ سواء كانت مالية أو غير ذلك.

وهكذا تمثل هم إيران الرئيسي فيما يتعلق بهؤلاء الأطراف الجدد في تفادي نشوب أي صراع بينها وبين أي من هذه الدول ووقاية نفسها من آثار النزاعات التي قد تظهر في دول المنطقة الجنوبية التي تشكلت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، بما في ذلك تدفق موجة جديدة من اللاجئين. حدث مثل هذا الوضع تقريباً في الفترة 1992 ـ 1993 في أعقاب استيلاء الأرمن على عدد من القرى الأذرية، الأمر الذي حول مئات الآلاف من الأذريين إلى لاجئين. لكن رد إيران هذه المرة كان سريعاً؛ حيث أقامت مخيمات لأولئك اللاجئين داخل حدود جمهورية أذربيجان، وبذلك منعت دخولهم إلى إيران.

كان هذا القلق حول الاستقرار الإقليمي أيضاً الدافع الرئيسي وراء مساعي إيران التي بذلتها عام 1992 للوساطة بين أذربيجان وأرمينيا لوضع حد للنزاع حول إقليم ناجورنو كاراباخ، مع أن تلك المساعي أخفقت في الوصول إلى نتيجة نظراً لتضافر عدد من العوامل الإقليمية والدولية[46]. وإجمالاً كانت مخاوف إيران حول أمنها وراء تبنيها لموقف براجماتي تجاه الدول الجديدة في آسيا الوسطى ومنطقة القوقاز.

ثانياً؛ أرادت إيران المحافظة على علاقات طيبة مع روسيا، حتى في الأوقات التي كانت فيها روسيا تتصرف ببرود تجاه طهران. غير أنها لم تكن لتفلح في ذلك لو لم تتبع أسلوباً براجماتياً حيال الدول التي ظهرت عقب انهيار الاتحاد السوفيتي. وقد أدركت إيران بالفعل أن اتخاذ موقف تمليه دوافع أيديولوجية سيجلب عليها عداوة روسيا.

ثالثاً؛ أرادت إيران أن تصبح قوة اقتصادية كبرى في المنطقة وشريكاً موثوقاً به للدول الواقعة جنوبي منطقة القوقاز وفي آسيا الوسطى، ولكي تحقق إيران هذا الهدف كان عليها أن تبدد الشكوك التي ربما كانت تشعر بها هذه الدول حول نيتها الأيديولوجية في المنطقة. ولذلك كان عليها أن تركز على فائدتها لهذه الدول بصفتها طريقاً للعبور ومنفذاً لها إلى البحار المفتوحة وشريكاً اقتصادياً وتجارياً.

كانت إيران حريصة أيضاً على إشراك هذه الدول في تحالفات التعاون الإقليمية في إطار منظمة التعاون الاقتصادي (ECO) . لكن سياسات إيران نحو هذه المناطق لم تحقق نجاحاً باهراً إذا ما قيس هذا النجاح بمستوى مشاركاتها الاقتصادية والسياسية والثقافية في الدول التي ظهرت عقب انهيار الاتحاد السوفيتي، ودرجة تأثيرها في صوغ الصورة الجغرافية ـ السياسية والجغرافية ـ الاقتصادية في المنطقة الجنوبية من الاتحاد السوفيتي السابق، ومع ذلك فقد نجحت إيران في تجنب بعض المآزق التي كان يمكن أن تفرزها السياسة الموجهة أيديولوجياً.

كان هناك سببان وراء إخفاق إيران النسبي في تعزيز ميزتها العظيمة المتمثلة في أنها المنطقة الوحيدة الممتدة بين بحر قزوين والخليج العربي؛ أحدهما يرتبط بالدينامية التاريخية والثقافية للتفاعل الإيراني مع آسيا الوسطى ومنطقة القوقاز، بينما يستمد الآخر من علاقات إيران المتوترة مع الغرب ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية. أما فيما يتعلق بالسبب الأول فقد وضع التنافس التركي ـ الإيراني في هذه المنطقة عقبات كبرى أمام تحسن العلاقات، وبخاصة التنافس بين الإمبراطوريات الصفوية والأفشارية والقاجارية من جهة والإمبراطورية العثمانية من جهة أخرى، حيث استمر هذا التنافس من القرن السادس عشر حتى القرن التاسع عشر، كما أسهم في وضع تلك العقبات المشاعر المعادية لإيران في بعض الدول أو بعض الجماعات المتنفذة داخل هذه الدول، وبخاصة دعاة وحدة الشعوب التركية ودعاة وحدة الشعوب التركستانية. وقد كان للعامل الأخير دور مهم في العلاقات الإيرانية ـ الأذرية وفي العداء المستحكم بين أوزبكستان وإيران.

لقد ساعدت الرغبة الأوزبكية في اجتثاث الهوية والثقافة الطاجيكية من أوزبكستان لارتباطهما بإيران، وفي القضاء – إذا أمكن – على وجود طاجكستان كدولة مستقلة، على ظهور المشاعر والسياسات المعادية لإيران. لكن الحكومة الأوزبكية بررت موقفها السلبي تجاه إيران بخشيتها من التطرف الإسلامي ودعم إيران للمتطرفين في آسيا الوسطى. أضف إلى ذلك أن أوزبكستان تطمح إلى الاضطلاع بدور الزعامة في

المنطقة، وربما زعامة تجمع تركستاني، وهو ما يجعلها حذرة من الدول التي توجد لديها تطلعات لأن تصبح قوى إقليمية.

أما بالنسبة إلى إيران فإن الذي يضاعف هذا الخوف قلق الأوزبك من أن يؤدي تزايد الوجود الثقافي والسياسي الإيراني في آسيا الوسطى إلى إذابة الثقافة والشخصية التوركية (Turkic) للمنطقة، وإلى المساعدة أيضاً على إحياء الثقافة والهوية الطاجيكية وتعزيزهما. وهناك سبب آخر للعداء الذي تكنه أوزبكستان لإيران وهو المساعي التي تبذلها الأولى لتعزيز أهميتها بالنسبة للغرب بصفتها قوة موازنة لإيران وحاجزاً في وجه اتساع النفوذ الإيراني[47].

لكن منذ التقدم الذي أحرزته حركة طالبان والانتصارات التي حققتها في أفغانستان في عامي 1998 و1999 والنشاط المتزايد للتنظيمات الإسلامية المقاتلة في أوزبكستان والتي اتخذت من باكستان قاعدة لها، لم تعد إيران تعتبر المصدر الرئيسي للتهديد الإسلامي المتطرف. وقد أدى ذلك - منذ أواخر عام 1998 - إلى ذوبان جليد العلاقات نسبياً بين الدولتين، وهذا ما عكسته الزيارة التي قام بها وزير خارجية طهران إلى طشقند في أيار/ مايو 1998.

في هذه الأثناء كانت جميع الدول الواقعة جنوبي القوقاز وآسيا الوسطى تقريباً سترحب بإقامة علاقات وثيقة مع إيران وبقيامها بدور إقليمي معقول، لولا المعارضة الأمريكية النشيطة وشنها لحملات ضد إقامة مثل هذه العلاقات.

حرص إدوارد شفرنادزة خلال السنتين الأوليين من توليه رئاسة جورجيا على إقامة علاقات وثيقة مع إيران، وكان من بين أهداف ذلك موازنة النفوذ الاقتصادي والعسكري الروسي. ولذلك حاول شفرنادزة القيام بوساطة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية على أمل إنهاء المعارضة الأمريكية للدور الإيراني في المنطقة أو تخفيفها على الأقل. لكن مساعيه لم تكلل بالنجاح، ومن ثم تحولت جورجيا إلى التركيز على توسعة العلاقات الاقتصادية والسياسية والأمنية مع تركيا وإسرائيل، رغم احتفاظها بعلاقات طيبة نوعاً ما مع إيران.

كذلك انفتحت تركمنستان وكازاخستان وقرغيزيا جميعاً على التعاون الاقتصادي والسياسي مع إيران، غير أن اعتراضات الولايات المتحدة الأمريكية كانت عائقاً أمام التطوير الكامل لهذه العلاقات. وحتى أذربيجان كانت راغبة في الأيام الأولى لرئاسة حيدر علييف في التعاون مع إيران حتى في قطاع النفط. لذلك عرضت أذربيجان على إيران حصة بنسبة 10٪ في الكونسورتيوم (اتحاد الشركات) المشكل لاستغلال جزء من احتياطياتها النفطية، لكن الضغوط الأمريكية - وربما البريطانية أيضاً - أجبرت أذربيجان على إلغاء هذا العرض، وتوزيع الحصة بين تركيا (3٪) وشركة إكسون (Exxon Corporation) عملاق النفط الأمريكي (7٪).

وحتى أرمينيا التي تتمتع من بين الدول التي ظهرت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي بأمتن العلاقات مع إيران، وتشاطرها عدداً من الهموم الأمنية؛ بما فيها الهواجس المتعلقة باحتمال نشوء جبهة أو كتلة توركية، فقد كان عليها أن تحذر الاقتراب كثيراً من إيران لئلا تتأثر علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية. لكن ميل الولايات المتحدة المتزايد لصالح أذربيجان دفع أرمينيا إلى الاعتماد أكثر فأكثر على روسيا، وكذلك إلى العمل على توسعة علاقاتها بإيران؛ بما في ذلك التعاون العسكري[48].

هناك عدة أسباب جعلت علاقات إيران الطيبة مع روسيا غير كافية لإبطال آثار المعارضة الأمريكية ومساعدة إيران على تحقيق أهدافها في المنطقة. فقد أرادت روسيا:

أولاً؛ أن تحافظ على مناطق الاتحاد السوفيتي السابق - بما فيها الجزء الجنوبي - بصفتها مناطق نفوذ خاصة بها. وهكذا لم تكن روسيا من حيث المبدأ تريد لأي دولة - حتى ولو دولة صديقة - أن تمتلك نفوذاً اقتصادياً وسياسياً وثقافياً مهماً في هذه المنطقة، ولم تكن إيران مستثناة من هذه القاعدة.

ثانياً؛ هناك الحقيقة القائلة إن بعضاً من خطط إيران للتعاون الإقليمي - وبخاصة منظمة التعاون الاقتصادي - تنطوي على منافسة لخطط روسيا الخاصة بالمناطق التي كانت تابعة للاتحاد السوفيتي السابق ضمن إطار رابطة الدول المستقلة (CIS)، ويدل ذلك على أن روسيا لم تحبذ وجوداً إيرانياً كبيراً في هذه المناطق.

وثالثاً؛ تتنافس روسيا وإيران في العديد من المجالات، وبخاصة بشأن خط الأنابيب وطرق نقل وتصدير غاز كل منهما إلى تركيا وأوربا.

رابعاً؛ رغم السياسة البراجماتية التي تنتهجها إيران تجاه آسيا الوسطى ومنطقتي القوقاز الشمالية والجنوبية، ماتزال هناك بقايا شكوك في أذهان الروس حول الأهداف الأيديولوجية النهائية لإيران في المنطقة. ولذلك سعت روسيا في السنوات القليلة الماضية إلى استغلال إيران كلما تلاءم ذلك مع أغراضها، لكنها لم تفعل شيئاً لتعزيز أهداف إيران. وفي الوقت نفسه أضرت السياسة الإيرانية ذات التوجه الروسي بعلاقاتها مع بعض الدول الواقعة في منطقتي آسيا الوسطى وجنوب القوقاز التي ترى في روسيا عدوها الأول. وينطبق هذا على أذربيجان، وإلى حد ما على جورجيا وأوزبكستان أيضاً.

والخلاصة أن عجز صناع القرار بإيران إجمالاً عن الاستيعاب الكامل لأبعاد التغيرات الشاملة التي أحدثها انهيار الاتحاد السوفيتي؛ وخصوصاً تغير ميزان القوى لصالح الغرب، وعن تكييف سياساتهم مع هذه الأحوال المستجدة، دل على أنه حتى ممارسة سياسة براجماتية تصالحية وغير أيديولوجية لم تمكن إيران من تحقيق أهدافها في آسيا الوسطى والقوقاز. وإنما ظفرت دول تتمتع بمزايا استراتيجية أقل مما تتمتع به إيران، ولاسيما تركيا وإسرائيل، بمواطئ قدم مهمة في هذه المناطق، وشكلت نوعاً من التحالف المعادي لإيران، مستفيدةً في ذلك من السياسة الأمريكية القاضية بالعزل الفعلي لإيران. وقد شمل ذلك التحالف - علاوة على تركيا وإسرائيل - كلاً من أذربيجان وأوزبكستان وجورجيا.

تركيا وباكستان وأفغانستان

أدى انهيار الاتحاد السوفيتي إلى تقويض الجوانب التعاونية في العلاقات التركية ـ الإيرانية والإيرانية ـ الباكستانية وزيادة حدة الجوانب التنافسية فيها؛ ففي آسيا الوسطى مثلاً أصبحت باكستان ترى في التنافس مع إيران مباراة أو موقفاً يشكل فيه فوز أحد الطرفين خسارة للطرف الآخر؛ بحيث تكون الحصيلة "صفراً"، ولذلك قررت عام 1993 إضعاف موقف إيران بصفتها ممر العبور الجنوبي لصادرات النفط بالنسبة لدول

آسيا الوسطى، وكانت الخطوة الأولى في هذا الاتجاه تتمثل في القضاء على النفوذ الإيراني في أفغانستان وإحلال الهدوء في تلك الدولة وجعلها تحت السيطرة الباكستانية بهدف جعل باكستان المنفذ الجنوبي الطبيعي لآسيا الوسطى. وهذا هو السبب الذي جعل وزير الداخلية في حكومة رئيسة وزراء باكستان السابقة بناظير بوتو الذي أوكلت إليه سياسة باكستان الخاصة بالشؤون الأفغانية؛ وهو اللواء نصيرالله بابر، يعد رئيسة الوزراء بأنه سوف «يتدبر أمر تحييد موقف إيران في أفغانستان»[49].

حققت باكستان هذا الهدف بإيجادها لطالبان وتحويل أفغانستان إلى معقل معاد للشيعة ولإيران، موجدة بذلك تهديداً أمنياً خطيراً لإيران على حدودها الشرقية[50]. وقد كانت هذه الحدود مستقرة إلى عهد قريب، باستثناء تدفق اللاجئين الأفغان وأنشطة مهربي المخدرات. وقد أحدث الوضع الأفغاني أيضاً أضراراً في علاقات إيران مع باكستان، وزاد للمرة الأولى منذ قيام دولة باكستان قبل أكثر من خمسين عاماً مضت من احتمالات نشوب صراع مسلح بين الدولتين، وإن كانت هذه الاحتمالات ماتزال مستبعدة[51].

أضف إلى ذلك أن باكستان التي تناقصت أهميتها الاستراتيجية بالنسبة لحليفها القوي - الولايات المتحدة الأمريكية - سعت إلى استعادة بعض هذا النفوذ المفقود من خلال تحولها إلى أداة لتحقيق السياسة الأمريكية المتمثلة في عزل إيران وتطويقها[52]. وليس هناك ما يرجح احتمال نشوب نزاع مباشر بين الدولتين المسلمتين، غير أنه سيكون من الصعب استعادة الدفء الغابر الذي كان يميز العلاقات الباكستانية-الإيرانية؛ والسبب الكامن وراء هذا التقدير هو أن التغيرات الثقافية والسياسية هي المسؤولة عن التصدع الذي أصاب العلاقات الإيرانية-الباكستانية، وقد شملت تلك التغيرات نمو الحركات السنية المتشددة في باكستان، وازدياد المشاعر المعادية للشيعة وبالتالي نشوء صراع سني-شيعي، وتنامي المشاعر المعادية لإيران، ويعود ذلك جزئياً إلى الخلافات الطائفية.

إن النقاش التفصيلي للعوامل المشار إليها آنفاً يقع خارج نطاق هذه الدراسة، ويكفي هنا أن نذكر أن من الأمثلة على هذا التحول الثقافي في باكستان تحول الموقف الباكستاني

من الإعجاب بالثقافة الفارسية وتفضيلها، وتمثله خير تمثيل أعمال شاعر وفيلسوف باكستان الأكبر العلامة إقبال لاهوري، إلى موقف يرى في إيران مركزاً لبدع الشيعة وضلالاتهم[53].

ومن الأمثلة على هذا التحول تفجير المركز الثقافي الإيراني في لاهور في كانون الثاني/ يناير 1997 وتكرار قتل مواطنين إيرانيين خلال السنوات العشر الماضية[54]. وقد رصدت الحكومة الإيرانية، بل والأهم من ذلك وسائل الإعلام الإيرانية، هذه التطورات واحتجت على تراخي السلطات الباكستانية في محاكمة مرتكبي الأعمال المعادية لإيران[55].

أدى سوء العلاقات بين إيران وباكستان إلى آثار سلبية في البيئة الأمنية، وبخاصة في ضوء التفوق العسكري الباكستاني، بما في ذلك امتلاكها لأسلحة نووية، والمشكلات التي تواجهها إيران في الحصول على أسلحة تقليدية متطورة بسبب المعارضة الأمريكية والغربية. إن ترسيخ وجود حركة طالبان في المناطق الأفغانية المجاورة للحدود الإيرانية والتي يقطنها الشيعة على نطاق واسع وتنتشر فيها تقليدياً اللغة الفارسية، مثل منطقة هرات، سوف يدفع بإيران إلى تعزيز قدراتها العسكرية في الشرق، مما يجعل حدودها الأخرى أكثر انكشافاً وعرضة للأخطار[56]. وحتى لو انخفضت مخاطر نشوب حرب شاملة بين إيران وحركة طالبان انخفاضاً كبيراً فسوف تبقى مخاوف إيران الأمنية إلى أن تتم إقامة حكومة أوسع تمثيلاً وأقل أيديولوجية في أفغانستان. لكن فساد علاقات باكستان مع الولايات المتحدة الأمريكية والتقارب الهندي ـ الأمريكي قد يدفعان بباكستان إلى العودة إلى انتهاج سياسة أكثر تأييداً لإيران واستيعاب المصالح الإيرانية في أفغانستان.

إن العوامل التي قوضت أساس التعاون الإيراني ـ الباكستاني هي نفسها التي أسهمت كذلك في توتير علاقات طهران مع تركيا. لكن بما أن العلاقات الإيرانية ـ التركية لم تكن قط حميمة بالمستوى الذي كانت عليه علاقات إيران مع باكستان، ولأنه لم يقع حدث درامي في العلاقات التركية ـ الإيرانية؛ مثل مشكلة أفغانستان، فإن الشعور بالجفاء لم يكن بالقوة التي سادت علاقاتها مع باكستان.

في أواخر الثمانينيات حينما أصبحت العلاقات بين الشرق والغرب أكثر دفئاً، شعرت تركيا بالقلق من تناقص أهميتها الاستراتيجية لدى حلفائها الغربيين. وقد اشتدت هذه المخاوف بسبب التصريحات التي أدلى بها بعض الزعماء الأمريكيين البارزين آنذاك، وبخاصة السيناتور روبرت دول (Robert Dole)، والتي مفادها أن الولايات المتحدة الأمريكية - نظراً لانتهاء الحرب الباردة - ستقوم بخفض مساعداتها لدول مثل تركيا. ولذلك شرعت تركيا منذ ذلك الوقت في السعي للبرهنة على فائدتها للغرب. كانت هذه الرغبة إلى حد ما حافزاً لقرار الرئيس التركي تورجوت أوزال بتبني دور ريادي في التحالف المعادي لصدام حسين والاستمرار في السياسة الهادفة إلى تحويل تركيا إلى مركز لمفهوم "أوراسيا" الجديد ومحور لتصدير نفط بحر قزوين(57).

هناك عنصر آخر من عناصر هذه الاستراتيجية؛ وهو تصوير تركيا على أنها قلعة في وجه إيران وأيديولوجيتها الإسلامية. ومن هذا المنطلق كانت تركيا في الفترة 1995 - 1996 تبذل مساعي حثيثة لإقناع البرلمان الأوربي بضرورة المصادقة على الاتفاقية الجمركية الاتحادية بين الاتحاد الأوربي وتركيا، وصرحت رئيسة الوزراء التركية [آنذاك] تانسو تشيلر بكل جرأة أن هناك نموذجين اجتماعيين - سياسيين في العالم الإسلامي يتنافسان لكسب ولاء الناس هما: النموذج التركي والنموذج الإيراني. ثم تابعت تشيلر القول إن رفض الاتحاد الأوربي المصادقة على الاتفاقية الجمركية الاتحادية بين الاتحاد الأوربي وتركيا لن يؤدي إلا إلى تعزيز نفوذ النموذج الإيراني. وكانت النتيجة التي خلصت إليها هي أن على أوربا أن تساعد تركيا لأنها كانت حاجزاً واقياً في وجه إيران وأيديولوجيتها التخريبية. ولم يكن موقف تشيلر شذوذاً عن القاعدة فقد كانت المؤسسة العسكرية التركية على الدوام شديدة الارتياب من إيران، وقد اتهمتها بمساعدة المتمردين الأكراد والإسلاميين الأتراك.

في الوقت نفسه اشتكت إيران من أن تركيا تسمح لمجاهدي خلق بالعمل من أراضيها. وإضافةً إلى ذلك فإن غلاة القوميين ودعاة وحدة الشعوب التركية يحملون مشاعر معادية للإيرانيين. ويعتقد بعض دعاة وحدة الشعوب التركية أن إيران كانت

خاضعة للحكم التركي في العصر السلجوقي . كما أنهم يشجعون النزعات المعادية لإيران والداعية إلى وحدة الشعوب التركية بين سكان إيران الناطقين بإحدى اللغات التوركية، وبخاصة في إقليم أذربيجان .

منذ تشكيل التحالف بين العلماني المتطرف بولنت أجاويد وغلاة القوميين في حزب العمل القومي في أيار/ مايو 1999 حدث تحول في العلاقات التركية ـ الإيرانية نحو الأسوأ . فبعد أن منعت الحكومة التركية - مثلاً - مروة قاوقجي العضو في حزب الفضيلة الذي خلف حزب الرفاه بزعامة أربكان وحل محله، من الإدلاء بالقسم بصفتها نائبة في البرلمان بسبب ارتدائها الحجاب الإسلامي، حدث تبادل للعبارات الغاضبة بين وسائل الإعلام في البلدين، حتى إن الحكومة التركية اتهمت إيران بالتدخل في شؤونها الداخلية[58] .

وأضاف التحالف التركي ـ الإسرائيلي مصدراً آخر من مصادر التوتر إلى العلاقات التركية ـ الإيرانية . فقد أسهم التنافس على النفوذ في آسيا الوسطى ورغبة تركيا في أن تصبح محوراً لشبكة النقل والمواصلات الأوراسية (الأوربية ـ الآسيوية) الجديدة، في تلاشي أساس التعاون التركي ـ الإيراني .

إن إعادة تنشيط التعاون الإقليمي لأجل التنمية (RCD) السابق ضمن الإطار الجديد المتمثل في منظمة التعاون الاقتصادي التي تشمل - علاوة على إيران وباكستان وتركيا - الجمهوريات الإسلامية التي كانت جزءاً من الاتحاد السوفيتي السابق، لم يكن لها سوى أثر ضئيل في التخفيف من الجوانب التنافسية والصراعية المتنامية في العلاقات التركية ـ الإيرانية والإيرانية ـ الباكستانية . وقد عرقلت الخلافات السياسية بالفعل تطوير منظمة التعاون الاقتصادي إلى منظمة للتعاون الاقتصادي الإقليمي الفعال[59] .

لكن على الرغم من كل هذه التوترات لم يسمح البلدان حتى الآن بأن تؤدي المشكلات المذكورة آنفاً إلى أزمة حقيقية في علاقاتهما؛ فقد شكلا - مثلاً - لجاناً تتصدى لمشكلات الأمن في المناطق الحدودية؛ ومنها أنشطة القوات المعادية لحكومتي البلدين[60] .

في صيف عام 1999 وقع حادث يمكن اعتباره نذيراً بتدهور العلاقات التركية ـ الإيرانية؛ ففي منتصف تموز/ يوليو هاجمت طائرات حربية تركية مقاطعة أذربيجان الغربية بحجة أن إيران كانت تؤوي إرهابيين. وهذه ليست تهمة جديدة، ولكن في الماضي لم تكن تركيا تشن هجمات على إيران. وإذا تكررت هذه الهجمات في المستقبل فقد تؤدي إلى تدهور خطير وغير مسبوق في العلاقات التركية ـ الإيرانية[61]. لكن بدا أن الدولتين تدركان الأخطار المحتملة التي تنطوي عليها هذه التطورات، وجرت اتصالات بين السلطتين التركية والإيرانية لتعزيز الترتيبات الأمنية على حدودهما بهدف تفادي تكرار تلك الحوادث.

باختصار نقول إنه على الرغم من جهود إيران التي تبذلها لاتباع سياسة إقليمية لا تقوم في أساسها على المواجهة، فإن دينامية النظام الدولي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي قد سببت توترات جديدة في علاقاتها مع جاراتها وأسهمت في تدهور أجوائها الأمنية.

النتائج الاقتصادية لدبلوماسية إيران بعد تفكك الاتحاد السوفيتي

كما ذكر في المقدمة أدى الإطار الجيواقتصادي (الجغرافي ـ الاقتصادي) بعد انهيار الاتحاد السوفيتي إلى إلحاق الضرر بسائر الدول التي هي بحاجة إلى مساعدات ميسرة الشروط وإلى استثمارات. وبالنظر إلى علاقات إيران المتوترة مع الغرب، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، فقد شعرت بالآثار السلبية لهذه الأجواء الجديدة بشكل أقوى وأوضح. وقد جاءت التغيرات الجديدة في المناخ الجيواقتصادي الدولي في مرحلة حساسة جداً من التنمية الاقتصادية في إيران، كانت احتياجاتها المالية والتقنية فيها ملحة بوضوح.

احتاجت إيران إلى هذه الموارد للتخلص من الأضرار التي سببتها لها حربها التي استمرت ثماني سنوات مع العراق وكلفتها مئات المليارات من الدولارات، ولمواجهة تبعات ازدياد عدد السكان ومعظمهم من الشباب، حيث بلغ ضعف العدد الذي كان عليه عام 1979 عندما قامت الثورة، وكذلك لإعادة بناء اقتصادها. ويتضح مقدار التحدي الاقتصادي الذي تواجهه إيران عندما نتذكر أن 50٪ من عدد سكانها الإجمالي

الذي يقدر بين 62 و65 مليوناً، تبلغ أعمارهم خمسة عشر عاماً فما دون، وقد فرض هذا ضغوطاً على موارد إيران لتلبية احتياجاتهم من التعليم والوظائف. والحقيقة أنه يجب أن توجد إيران ما بين 600 ألف ومليون وظيفة جديدة سنوياً تلبية لاحتياجات الشباب من الوظائف.

وإيران أيضاً بحاجة ماسة إلى تنويع اقتصادها وتقليل اعتماده على النفط الذي مايزال يؤمن لها 90٪ من إيراداتها من العملة الصعبة وأكثر من 80٪ من إجمالي صادراتها. والذي يدعو إلى القلق أنه لم يحصل تغير كبير في طبيعة صادرات إيران غير النفطية التي ماتزال تتكون من السجاد والفستق والفواكه المجففة والكافيار والجلود وبعض المنتجات الحديدية والمعدنية. أضف إلى ذلك أن إيران تواجه منافسين جداً في هذه المجالات جميعاً؛ فقد أضر إغلاق الأسواق الأمريكية - مثلاً - بصناعة السجاد الإيرانية.

هناك مصدر قلق مباشر لإيران يتمثل في تزايد الاستهلاك الداخلي للنفط وقدم حقول آبارها النفطية، وإذا ما استمر معدل الاستهلاك على ما هو عليه حالياً فإنه يقدر أن إنتاج إيران من النفط بعد عشر سنوات سيكون كافياً فقط لتلبية احتياجاتها الداخلية، ما لم تحدث زيادة في مستوى الإنتاج من خلال استخدام تقنيات متقدمة أو اكتشاف حقول جديدة، أو يحدث الأمران معاً[62].

لكن بما أنه لم تتم أعمال صيانة مناسبة لحقول النفط الإيرانية في السنوات القليلة الماضية، فإن مقدار الاستثمارات المطلوبة لتجديدها ولبدء برنامج واسع النطاق للتنقيب والاستكشاف عالية جداً بالفعل، وقد تصل إلى 20 مليار دولار.

وتملك إيران بالطبع موارد هائلة من الغاز، بما يعادل 21٪ من الاحتياطي العالمي، ويمكن أن يحل محل النفط في القطاعين المنزلي والصناعي، كما يمكن تصديره (انظر الجدول 3)، غير أن تحقيق هذا الهدف يتطلب أيضاً استثمارات كبيرة لرؤوس الأموال لتوسعة شبكات أنابيب الغاز المنزلية، وهذا ما لا تستطيع موارد إيران تلبيته.

الجدول (3)

احتياطيات الغاز في الخليج العربي

(في نهاية عام 1997)

الدولة	الاحتياطي (تريليون متر مكعب)
دولة البحرين	0.15
إيران	22.94
العراق	3.11
دولة الكويت	1.50
سلطنة عُمان	0.78
دولة قطر	8.49
المملكة العربية السعودية	5.39
دولة الإمارات العربية المتحدة	5.80

المصدر: BP/Amoco Statistical Review 1999.

أما فيما يتعلق بتصدير الغاز فإن إيران تواجه منافسة من روسيا وبقية الدول المطلة على بحر قزوين، وبخاصة تركمنستان وأخيراً أذربيجان (انظر الجدول 4). هذا هو الوضع مثلاً بالنسبة للسوقين التركية والباكستانية. وقد أسهم النزاع الهندي ـ الباكستاني وعلاقات إيران المتوترة مع باكستان في تعقيد موضوع الصادرات إلى الهند؛ وهي سوق أخرى مهمة بالنسبة إلى إيران.

سوف يطرأ مزيد من الضعف على موقف إيران في أسواق الطاقة عندما يتم رفع العقوبات عن العراق؛ لأن العراق عندئذ ستستأثر ببعض الأسواق الإيرانية وتصبح أيضاً منافساً قوياً للحصول على نصيب من الاستثمارات المتاحة؛ وبخاصة إذا لم يحدث تحسن معقول في الطلب العالمي على النفط ومن ثم في أسعار النفط في المستقبل القريب.

الجدول (4)

احتياطي الغاز في حوض بحر قزوين
والدول الأخرى التي كانت جزءاً من الاتحاد السوفيتي السابق
(في نهاية عام 1997)

الدولة	الاحتياطي (تريليون متر مكعب)
أذربيجان	*0.85
كازاخستان	1.84
تركمنستان	2.86
أوزبكستان	1.87
روسيا الاتحادية	48.14
أوكرانيا	1.12
بقية دول الاتحاد السوفيتي السابق	0.02

المصدر : BP/Amoco Statistical Review 1999 .

* لعل هذا الرقم ازداد مع اكتشافات الغاز الجديدة في أذربيجان .

مشكلة إيران الأخرى هي تراكم قدر كبير من الديون الأجنبية في أعقاب زيادة الإنفاق في أوائل التسعينيات، ولا تعرف بدقة قيمة ديون إيران الخارجية . وقد حددت السلطات الإيرانية الإجمالي بالنسبة إلى الأشهر التسعة الأولى من السنة الإيرانية 1377 التي كانت بدايتها في 21 آذار/ مارس 1999 بقيمة 11,815 مليون دولار، منها 5,299 ملايين دولار ديون قصيرة الأجل . لكن بعض المراقبين الأجانب يعتقدون أن دين إيران الخارجي هو أعلى من ذلك بكثير ويزيد على 20 مليار دولار على أقل تقدير . وعلى أي حال فإن هبوط أسعار النفط سبب لإيران مشكلات في سدادها لأقساط الديون، وقد سعت إلى إعادة جدولة ديونها التي يعود الجزء الأكبر منها إلى ألمانيا وإيطاليا واليابان[63] . وأسهم تحسن أسعار النفط في النصف الأخير من عام 1999 في التخفيف إلى حد ما من صعوبة الوضع المالي الحالي لإيران؛ غير أن احتياجاتها المالية الطويلة الأجل تبقى كبيرة، ومن غير المتوقع أن يتم إشباعها دون تدفق مقادير ضخمة من رؤوس الأموال الأجنبية .

لكن معضلات إيران الاقتصادية لم تكن مستعصية على الحل رغم خطورتها. وإنما السياسة - سواء الداخلية أو الخارجية - هي التي زادت مشكلاتها الاقتصادية تعقيداً وتفاقماً. وبالفعل فقد عبرت وسائل الإعلام الإيرانية علناً عن هذا الارتباط[64]. ومن العوامل المرتبطة بالسياسة الخارجية نجد أن المشكلة الرئيسية هي العداء بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، والسياسة الأمريكية القاضية بالحيلولة دون تدفق الاستثمارات والمعونات على إيران. وإيضاحاً لذلك نقول إن معارضة الولايات المتحدة الأمريكية حرمت إيران من المساعدات التنموية من المؤسسات الدولية ولاسيما البنك الدولي، باستثناء بضعة قروض صغيرة لمشروعات اجتماعية. كما حالت الولايات المتحدة أيضاً دون عضوية إيران في بنك التنمية الآسيوي، الأمر الذي سبب حرمانها من مساعدات ممكنة من ذلك المصدر. كذلك أجبرت (أي الولايات المتحدة) اليابان على تأجيل مساعداتها لإنشاء سد قارون، وبصورة عامة حالت دون حصول إيران على معونات بشروط ميسرة في صورة مساعدات تنمية رسمية[65]، وأخيراً أسهمت العقوبات المفروضة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في وقف تدفق الاستثمارات الأجنبية على صناعة النفط والغاز الإيرانية.

ولكن هناك عدة استثناءات لهذه القاعدة؛ فقد كانت شركة توتال الفرنسية مثلاً تشارك في تطوير حقل سيري (Sirri). وتجدر ملاحظة أن هذه الشركة هي إحدى شركات النفط الكبرى القليلة التي لا تحظى بنصيب كبير في السوق الأمريكية. ومع ذلك فإن التحسن الذي طرأ حديثاً على العلاقات الأوربية-الإيرانية جعل بعض الشركات النفطية الأوربية الأخرى تهتم بصناعة النفط الإيرانية. وعلى سبيل المثال وردت تقارير تفيد بأن المفاوضات التي جرت بين "شركة النفط الإيرانية الوطنية" (NIOC) وشركة النفط الفرنسية إلف أكويتين حول تطوير حقل نفط دورود (Doroud) وصلت إلى مرحلة متقدمة. ويفيد التقرير نفسه أن إلف قد تُطور حقل دورود بالاشتراك مع الشركة الإيطالية أجيب (Agip)[66] كما أظهرت شركة ساجا بتروليوم (Saga Petroleum) أيضاً - وهي كبرى شركات النفط النرويجية المستقلة - اهتماماً بإيران، كما فعلت "هيئة النفط والغاز الطبيعي" الحكومية في الهند[67]. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 1999 أعلنت

أيضاً شركة شل الملكية الهولندية (Royal Dutch Shell) عن توصلها إلى اتفاق مع إيران على تطوير حقلي نفط دورود ونوروز (Norouz) البحريين. لكن لم يؤد أي من هذه الاتصالات إلى عقود ثابتة واستثمارات قوية باستثناء صفقة شركة توتال.

كان للقرار الأمريكي في أيار/ مايو 1998 القاضي بالتخلي عن فرض أحكام مشروع قانون العقوبات المفروضة على الشركات الأوربية التي لها استثمارات في إيران وليبيا، وذلك تفادياً لنشوب حرب تجارية مع الاتحاد الأوربي، كان له أثر إيجابي في موقف الشركات الأوربية من الاستثمارات في إيران. غير أن الولايات المتحدة الأمريكية ماتزال منزعجة من شركات الطاقة الأوربية التي تقوم باستثمارات في إيران، وقد وجهت النقد لاتفاقية شل. والخلاصة أن هذه التطورات - رغم إيجابيتها - لن تكون كافية لإعادة تنشيط صناعة النفط والغاز الإيرانيين. وإذا أخذنا في الاعتبار أهمية شركات النفط الأمريكية والاندماجات التي تمت حديثاً بين شركات بريتش بتروليوم (BP) وأموكو (Amoco) وإكسون (Exxon) وموبيل (Mobil)، فإن مشاركة الشركات الأمريكية ضرورية لتطوير الصناعة النفطية في إيران. وحتى إذا لم تشارك الشركات الأمريكية في قطاع الطاقة بإيران، فإن التخلص من المعارضة الأمريكية ضروري لتدفق قدر أكبر من رؤوس الأموال الأوربية إلى صناعتي النفط والغاز الإيرانيتين.

أما العامل المهم الآخر الذي سيحدد مستوى تدفق رؤوس الأموال على إيران فهو وضعها السياسي الداخلي وما إذا كانت السلطات ستتمكن من إيجاد البيئة القانونية والسياسية والاجتماعية الضرورية لاستقطاب رأس المال الأجنبي. وقد حدث بعض التطورات المشجعة في هذا المجال؛ ففي تشرين الثاني/ نوفمبر 1998 مثلاً صادق البرلمان الإيراني على مشروع قانون يقدم ضمانات لسلامة الاستثمارات الأجنبية في مناطق التجارة الحرة.

في ذلك الوقت أعد "مجلس تشخيص مصلحة النظام" الذي كان يرأسه الرئيس الإيراني السابق هاشمي رفسنجاني مقترحات لأجل ضمان الاستثمارات في داخل الدولة، وأرسلها إلى المرشد الأعلى للثورة آية الله علي خامنئي، ولكن نظراً لكره

المرشد الأعلى الشديد للاستثمارات الأجنبية يعتقد بعض المراقبين أنه قد لا يعرض المقترحات على البرلمان[68]. وربما أدى هبوط أسعار النفط الذي حدث عام 1998 ـ 1999 ونجمت عنه مشكلة خطيرة في السيولة النقدية بإيران إلى دفع المرشد للتغلب على كراهيته لما يسمى بـ "الرأسماليين الكبار"، المحليين منهم والأجانب، والمجازفة بمواجهة وضع اقتصادي أشد صعوبة، مع احتمال قوي بحدوث اضطرابات اجتماعية وسياسية. وقد يدفعه هذا الإدراك بدوره إلى تحويل المقترحات إلى البرلمان، وتوقف مصير ذلك التشريع على نتائج الانتخابات البرلمانية بإيران في شباط/ فبراير 2000. وبما أن الإصلاحيين قد سيطروا على مجلس الشورى فقد تحسنت احتمالات إصدار قوانين تقدمية خاصة بالاستثمارات الأجنبية، لكن "مجلس الوصاية" قد يؤخر مع ذلك صدور مثل ذلك التشريع، حتى وإن كان الإصلاحيون مسيطرين على البرلمان الجديد.

بالإضافة إلى إيجاد مناخ سياسي وقانوني أنسب للاستثمار يجب أن تقوم إيران بتحسين الإدارة البيروقراطية فيها، وعلى وجه الخصوص زيادة عدد المفاوضين الأكفاء، ويبدو في الوقت الحالي أن النقص في عدد هؤلاء المفاوضين يسبب تأخيراً في التوصل إلى اتفاقات مع الشركات الأجنبية بشأن القضايا المتعلقة بالنفط والغاز.

أما فيما يتعلق بالاستثمار في قطاع الطاقة، فمن الواجب أيضاً أن تحرص إيران على أن تكون الحوافز التي تقدمها للشركات المختلفة، منافسة للحوافز التي تعرضها دول أخرى. ومن هذا القبيل دعا ولي العهد السعودي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود مثلاً شركات النفط الأمريكية للقدوم إلى المملكة العربية السعودية، وذلك أثناء زيارة قام بها إلى الولايات المتحدة الأمريكية في أيلول/ سبتمبر 1998. وقد زادت هذه الدعوة من التوقعات بأن تسمح المملكة للشركات الأمريكية بالمشاركة في حقوق التنقيب عن النفط فيها واستخراجه. وإذا أخذنا في الاعتبار احتياطي المملكة الهائل وجودة نفطها الخام العالية وانخفاض تكلفة إنتاجه، فسوف تكون منافساً قوياً لسائر منتجي الطاقة على جذب رؤوس الأموال المتوافرة.

على الرغم من ذلك كله، فلو أن إيران استطاعت تسوية مصاعبها مع الولايات المتحدة الأمريكية والظفر برفع العقوبات الاقتصادية، فإنها ستصبح فرصة استثمارية مغرية لشركات الطاقة الأمريكية وغيرها. والحقيقة أن هناك احتمالاً بأن ينقل العديد من شركات النفط استثماراته من منطقة قزوين إلى إيران؛ وذلك نظراً للغموض السياسي الذي يكتنف روسيا، وللتكلفة المرتفعة لاستغلال نفط كازاخستان، والنتائج المحبطة نسبياً للحفر والتنقيب في بعض الحقول الأذرية، والصعوبات التي تنطوي عليها عملية نقل نفط قزوين إلى الأسواق الدولية. وستكون الحال كذلك خاصة بالنسبة إلى الشركات التي لم تحصل فيما سبق على نصيب كبير من الطاقة المستخرجة من حوض بحر قزوين.

إن التخلص من المعارضة الأمريكية الفعالة سيشجع أيضاً الاستثمار في حقول أخرى، وإن كان المفروض أيضاً تحقيق شروط أخرى سبقت الإشارة إليها قبل أن تستطيع إيران اجتذاب استثمارات أجنبية واسعة النطاق، وفي الوقت نفسه سوف تستقطب إيران - في غياب الفيتو الأمريكي - قروضاً طويلة الأجل وبشروط ميسرة من مصادر فردية أو دولية.

أسباب عدم فاعلية الموقف الإيراني تجاه التغيرات التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفيتي

هناك ثلاثة عوامل أسهمت في الحيلولة دون استجابة إيران بصورة فاعلة للتغيرات الشاملة التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفيتي وتعديل سياستها بناء عليها:

الآثار الأيديولوجية للثورة

لقد كانت الثورة ولاسيما بأبعادها المعادية للغرب خاصة الأمريكيين، حاجزاً رئيسياً حال دون تفهم القيادة الإيرانية للتغيرات الأساسية التي حدثت في عالم ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، ولذلك أسهمت في عجز إيران عن التكيف مع الظروف الجديدة التي دفعتها إلى انتهاج سياسات بعيدة عن الواقعية؛ مثل تشكيل قوة موازنة لقوة الولايات المتحدة الأمريكية.

بالطبع لم يكن كل الزعماء الإيرانيين في غفلة عن التغيرات الكبيرة التي أدى إليها انهيار الاتحاد السوفيتي وعن آثاره البعيدة المدى بالنسبة إلى إيران. كما أن أولئك الذين كانوا أكثر اطلاعاً على هذه الحقائق كانوا كذلك أكثر استعداداً لانتهاج المرونة الأيديولوجية. فقد كان رئيس إيران السابق هاشمي رفسنجاني ورئيسها الحالي محمد خاتمي - مثلاً - أكثر مرونة في الأمور الأيديولوجية، لكنهم لم يتمكنوا حتى الآن من التغلب على مقاومة المتشددين. وقد أدت خلافات الرأي المتأصلة في أيديولوجيا الثورة في مراحلها الأولى حول أمور مثل الاستثمارات الأجنبية ونطاق الخصخصة ومعدلاتها، إلى عرقلة الإصلاحات الاقتصادية في إيران، ومن ثم ساهمت في مشكلاتها الراهنة وفي بطء التقدم في إعادة بنائها الاقتصادي وتطويرها.

صراع الزعماء على السلطة

لقد أدت الخلافات الأيديولوجية في صفوف الزعامات، مقترنة بالنزاعات حول المصالح الاقتصادية والسياسية والسلطة الشخصية، إلى صراع حاد على السيادة داخل صفوف القيادة الإيرانية. ويتمثل أحد خطوط الصراع في التنافس بين من يسمون بالمعتدلين (أو الإصلاحيين كما يدعون الآن) والمتشددين، لأن المعتدلين أقل تصلباً من الناحية الأيديولوجية وأكثر استعداداً للتوصل إلى نوع من أنواع التفاهم مع الغرب.

إن المسرح السياسي في إيران أشد تعقيداً مما توحي به هذه الصورة الثنائية. ومع ذلك فإن الخلاف بين أولئك الذين يرون أن سلطتهم الاقتصادية والسياسية تواجه تهديداً يتمثل في أي مرونة أيديولوجية يتم تبنيها وفي سياسة الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وبين أولئك الذين يؤمنون أن بقاء النظام نفسه قد يتوقف على قدرته على الإصلاح، هو خلاف حقيقي، وهو السبب الرئيسي لعجز إيران عن إدخال **التغييرات الضرورية في سياساتها الداخلية والخارجية، وينعكس هذا الانقسام بين** الإصلاحيين والمتشددين في سائر أجهزة الحكومة الإيرانية ومؤسستها العسكرية، وبخاصة الحرس الثوري.

لكن المتشددين مازالوا حتى الآن يحتفظون بنفوذ أكبر داخل الجهاز الأمني والعسكري في الدولة. ولذلك فعلى الرغم من فقدان المتشددين للتأييد الشعبي كما اتضح ذلك من انتخاب الرئيس خاتمي في أيار/ مايو 1997 ومن نتائج الانتخابات اللاحقة للمجالس المحلية عام 1999 ومظاهرات الطلاب في تموز/ يوليو 1999، تمكن هؤلاء من عرقلة الإصلاحات الداخلية وعملية إنهاء العداء الأمريكي - الإيراني والتغيرات الأخرى المحتملة في سياسة إيران الخارجية.

لقد أسهم انتصار المعسكر الإصلاحي في الانتخابات البرلمانية التي جرت في شباط/ فبراير 2000، والتي تعكس تأييداً شعبياً كاسحاً للتغيير، في تعزيز موقف الإصلاحيين. لكن من المستبعد أن يسلم الإصلاحيون بالهزيمة بسهولة.

تشدد الموقف الأمريكي من إيران

رغم الاعتدال المتدرج والمتفاوت في السلوك الخارجي لإيران، وخير ما يمثله موقفها أثناء أزمة الخليج الثانية، فقد تشددت الولايات المتحدة الأمريكية في موقفها من إيران في أعقاب انتصارها وقوات الحلفاء على القوات العراقية في حرب تحرير دولة الكويت، وبعد ذلك عقب انهيار الاتحاد السوفيتي. ولم تتوقف الولايات المتحدة الأمريكية عند حد الامتناع عن مساعدة العناصر المعتدلة والبراجماتية في إيران، بل انتهجت سياسة عزل إيران وتطويقها في إطار استراتيجية الاحتواء المزدوج.

لقد أسهم الموقف الأمريكي في إضعاف موقف المعتدلين وزاد من صعوبة دفاعهم عن الانفتاح على الغرب أو تحديهم للمتشددين في الشؤون الأخرى. ومنذ تسلم خاتمي للسلطة وحتى آذار/ مارس 2000، حدث شيء من التغير في لهجة الأمريكيين تجاه إيران، لكن لم يلن الموقف الأمريكي حيال القضايا الرئيسية التي تهمها، مثل قضية رفع العقوبات الاقتصادية. وقد ضاعفت هذه السياسة الأمريكية من مشكلات إيران الاقتصادية من خلال الحد من إمكانية حصولها على رؤوس الأموال والتقنيات، كما أسهمت - من بين أمور أخرى - في تدهور وضعها الأمني بتشجيع بعض جيرانها على اتباع سياسة تجاه إيران بعيدة عن روح المجاملة.

النتائج والاحتمالات

يقودنا التحليل السابق إلى النتائج الأساسية التالية :

- لم يتلاءم النظام الدولي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي واندلاع أزمة الخليج الثانية مع أمن إيران ومصالحها الاقتصادية ؛ فقد أدى انهيار الاتحاد السوفيتي إلى خفض الأهمية الاستراتيجية لإيران على نطاق واسع بصفتها أكبر حاجز يفصل بين الاتحاد السوفيتي وحقول نفط منطقة الخليج العربي ؛ ومن ثم إلى زوال الحاجة لدى الأطراف الدولية والإقليمية إلى وضع أي اعتبار خاص لإيران .

- أدى انهيار الاتحاد السوفيتي إلى تأكيد الهيمنة الغربية ، وبخاصة الأمريكية ، سواء على المستوى العالمي أو في المناطق المجاورة مباشرة لإيران ؛ بما فيها منطقتا الخليج العربي وحوض بحر قزوين . وقد مكنت تلك الحقيقة الغرب ، وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية ، من تبني موقف عقابي لإيران ، وتمثل ذلك في استراتيجية الاحتواء المزدوج الأمريكية وسياسة العقوبات .

- أدى زوال الخطر السوفيتي المشترك إلى تقويض الأساس التعاوني لعلاقات إيران مع بعض جاراتها الرئيسية ولاسيما تركيا وباكستان ، وزاد من حدة الجوانب التنافسية والخلافية في علاقاتها فيما بينها ؛ الأمر الذي أسهم في تدهور الأجواء الأمنية بالنسبة إلى إيران .

- أثر ذلك أيضاً في توازنات القوى الإقليمية في الشرق الأوسط والمنطقة التي كانت خاضعة للاتحاد السوفيتي السابق على نحو غير موات لإيران .

- أدى ظهور ست جمهوريات جديدة في منطقة الحزام الجنوبي للاتحاد السوفيتي السابق إلى إيجاد تحديات أمنية جديدة ومنافسين اقتصاديين جدد لإيران .

كان بإمكان إيران تلافي النتائج السلبية لهذه التغيرات بانتهاجها دبلوماسية أكثر واقعية ودهاء ؛ ولذا فإن إيران إذا كانت قد تعرضت لكل هذه الآثار السلبية نتيجة

التحول الشامل الذي حدث، فإن جزءاً منها عائد إلى خطأ قيادتها في تقدير مدى التغيرات الشاملة، وإخفاقها في ملاءمة سياسات إيران وتكييفها معها. وتتمثل الأسباب الرئيسية لهذا الإخفاق في التأثير المستمر لما تبقى من ميراث الأيديولوجيا الثورية والصراع على السلطة داخل صفوف القيادة فيما بين الإصلاحيين والمتشددين.

وسوف تتحدد الاحتمالات الاقتصادية والسياسية المستقبلية بإيران في المقام الأول من خلال استعداد قيادتها وقدرتها على تسوية الخلافات وتنفيذ التغييرات الضرورية في سياساتها الداخلية والخارجية. ويمكن ضمن هذا الإطار العام تصور ثلاثة سيناريوهات أساسية لمستقبل إيران على المديين القريب والمتوسط:

السيناريو الإيجابي

ينص هذا السيناريو على أن القيادة الإيرانية ستكون قادرة على تسوية خلافاتها حول القضايا الكبرى في السياسة الخارجية، وبخاصة العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، وحول القضايا الاقتصادية ولاسيما المتعلقة بالنظم والقوانين التي يخضع لها الاستثمار الأجنبي والخصخصة. وسوف يؤدي حل هذه المشكلات بدوره إلى رفع العقوبات الأمريكية، والقضاء على المعارضة الأمريكية لتقديم المساعدات إلى إيران من منظمات متعددة الأطراف ودول أخرى، وتخفيف المعارضة الأمريكية لزيادة المشاركة الإيرانية في الترتيبات الاقتصادية والأمنية في الخليج العربي وضمن دول المنطقة التي تشكلت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، والتخلي عن سياسة منع الشركات الأمريكية والأوربية أو صرفها عن المساهمة في إعادة بناء الاقتصاد الإيراني.

إن إيجاد أجواء سياسية ملائمة في إيران، وبخاصة إقامة حكم القانون، سيساعد أيضاً على استقطاب رؤوس أموال المغتربين الإيرانيين وخبراتهم. وفي هذه الظروف سوف تشهد إيران زيادة في تدفق رؤوس الأموال والتقنيات، وإن كانت تصعب معرفة حجم هذا التدفق. وقد تحظى أيضاً بمعاملة أكثر مرونة وتفهماً من قبل دائنيها فيما يتعلق بتسديد ديونها الخارجية، وسوف يخفف ذلك إلى حد ما من الآثار السلبية المترتبة على

هبوط أسعار النفط . وحتى الآن لم تصل هذه الأسعار - رغم ارتفاعها قليلاً مؤخراً - إلى الحد الذي يجعلها كافية لتحسين صورة الإيرادات في إيران .

وإذا طرأ تحسن على الإيرادات، فسوف يتيح ذلك لإيران متنفساً للتصدي بصورة أشمل لمشكلات بنيتها الاقتصادية ووضع استراتيجية طويلة الأمد لتنويع قاعدتها الاقتصادية، ولعل ذلك سيمكنها من تلبية احتياجات الشباب من شعبها المتنامي إلى التعليم والتوظيف وغير ذلك من الاحتياجات .

أما على الجبهة الأمنية فإن تحسن العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية سيشجع دول المنطقة على انتهاج أسلوب إيجابي تجاه إيران . في حين كانت التطورات التي حدثت في إيران طوال عام 1999 مؤشراً على تعميق الخط الفاصل بين الاتجاهين المتشدد والإصلاحي، الأمر الذي أضعف احتمالات تحقق هذا السيناريو ؛ وقد شملت هذه التطورات سلسلة من الاغتيالات التي استهدفت الكتاب وشخصيات المعارضة البارزين مثل داريوش فوروهار (Dariush Foruhar) وزوجته، ويزعم أن عناصر متعصبة من الحرس الثوري ومن وزارة الاستخبارات قد نفذتها، واعتقال 13 يهودياً إيرانياً في حزيران/ يونيو 1999 بتهمة التجسس لصالح إسرائيل، ومهاجمة عناصر أمن متطرفة لطلاب من جامعة طهران ؛ مما أدى إلى مظاهرات واسعة النطاق في جميع أنحاء البلاد في تموز/ يوليو 1999، واعتقال شخصيات إصلاحية بارزة مثل عبدالله نوري . ومن جهة أخرى فإن زيادة التأييد الشعبي للإصلاح والإصلاحيين والذي يمثله خير تمثيل فوزهم في انتخابات شباط/ فبراير 2000 البرلمانية، سيزيد من صعوبة هيمنة المتشددين دون المجازفة بإمكانية حدوث اضطرابات اجتماعية . وتسهم هذه الحقيقة في زيادة فرص تحقق هذا السيناريو الإيجابي، وإن كان ذلك تكتنفه المصاعب .

السيناريو السلبي

يتلخص هذا السيناريو في أن النزاعات داخل صفوف القيادة الإيرانية ستستمر بل قد تزداد سوءاً . وينطوي استمرار هذه الخلافات والمنافسات داخل صفوف القيادة الإيرانية

على قرب حدوث شلل حكومي، وعلى العجز التام عن اتخاذ خطوات حاسمة لتسوية الخلافات الرئيسية في مجال السياسة الخارجية والاقتصاد، وخصوصاً مسألة العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية.

يدل هذا الوضع على أن القيود الحالية المفروضة على حرية حصول إيران على الموارد المالية والتقنية التي هي في حاجة ماسة إليها سوف تستمر. والنتيجة الحتمية هي تدهور الأوضاع الاقتصادية في إيران؛ لأن من غير المتوقع حدوث زيادة كبيرة في سعر النفط في المستقبل المنظور.

من المرجح أن يؤدي تدهور الأوضاع الاقتصادية في إيران إلى تفاقم التوترات الاجتماعية والسياسية وتقويض احتمالات الإصلاح السياسي، وتؤدي من ثم إلى تعميق الانقسامات الاجتماعية-السياسية القائمة. ولا يستبعد في مثل هذه الظروف حدوث نوع من الانفجار الاجتماعي الداخلي. وبالفعل قد تكون اضطرابات الطلبة في تموز/ يوليو 1999 نذيراً بحدوث اضطرابات داخلية واسعة النطاق.

لكن من الصعب في بداية القرن الحادي والعشرين أن نتنبأ بنطاق ومدى خطورة مثل هذا الانفجار وانعكاساته على استمرارية النظام السياسي القائم، أو حتى على وحدة إيران الوطنية وسلامة أراضيها. وحتى لو تم تلافي حدوث الانفجار الداخلي وعاد المتشددون مع ذلك لتكون لهم اليد العليا مرة أخرى، فسوف تتضاءل فرص الإصلاح في إيران، وتتبدد مكاسب السياسة الخارجية التي تحققت خلال العامين السابقين، وستكون النتيجة تزايد خطر حدوث اضطرابات على المدى الطويل. غير أن التطورات الإيجابية التي أعقبت الانتخابات البرلمانية في شباط/ فبراير 2000 قللت من خطر تحقق هذا السيناريو.

السيناريو المختلط

إذا نظرنا إلى الصورة الحالية للسلطة في إيران، وإلى نطاق الخلاف في الرأي ومدى عمقه في صفوف الزعامة الإيرانية، بما فيها المعسكر الإصلاحي، وجدنا أنه من المستبعد

أن تكون السلطات الإيرانية قادرة على التوصل إلى إجماع سريع في الرأي حول كافة جوانب السياسة الخارجية والاستراتيجية الاقتصادية لإيران والقضايا المتعلقة بالإصلاح الاجتماعي والسياسي.

ومن غير المؤكد على وجه الخصوص أن تتوصل القيادة الإيرانية إلى اتفاق قريب حول قضية المصالحة مع الولايات المتحدة الأمريكية أو حول أي قضية صعبة أخرى من قضايا السياسة الخارجية؛ مثل عملية السلام بين العرب وإسرائيل. لكن المكاسب البرلمانية التي حصل عليها الإصلاحيون، مع التحسن النسبي في العلاقات الأمريكية-الإيرانية، أسهمت في تعزيز إمكانية تحرك السلطات الإيرانية بشأن هذه الأمور بمزيد من السرعة. أضف إلى ذلك أن خطورة مشكلات إيران الاقتصادية القصيرة والطويلة الأجل واستفحال الاستياء الشعبي، سيدفعان القيادة الإيرانية إلى التوصل إلى شكل من أشكال التفاهم الأساسي حول التدابير الخاصة بتشجيع الاستثمار الأجنبي من مصادر أوربية وآسيوية، من أجل تفادي نشوب أزمة سياسية خطيرة.

وكذلك مادامت ديون إيران الخارجية تعود في معظمها إلى الدول الأوربية واليابان فسوف تسعى سعياً حثيثاً لتحسين علاقاتها مع أوربا على أمل أن تكون الدول الأوربية أكثر مرونة معها فيما يتعلق بتسديد ديونها، وربما تقدم لها اعتمادات إضافية للتصدير. وقد أحرزت إيران ودائنوها الأوربيون حتى الآن بعض التقدم في هذا الخصوص[69].

إذا نجحت إيران في هذه الاستراتيجية فقد يصبح في إمكانها تفادي أسوأ العواقب التي يمكن أن تنتج عن مصاعبها الاقتصادية الحالية، وبخاصة الخطر المتزايد لاحتمالات انفجار اجتماعي وسياسي. غير أن مشكلاتها الاقتصادية الطويلة الأمد ستبقى مع ذلك دون حل. لكن اتباع هذه السياسة لن يكون ممكناً إلا إذا أخفق المتشددون في الوصول إلى الهيمنة الكاملة. وحتى إن توصلوا هم والإصلاحيون إلى تسوية، فإن انتهاج استراتيجية عشوائية متخبطة قد لا يستمر إلا فترة قصيرة نسبياً من الزمن، نظراً للتململ والإحباط المتزايدين اللذين أصيب بهما الإيرانيون، وبخاصة الشباب منهم، وقد يكون حدوث نوع من المواجهة التي تنتهي بانتصار أحد الطرفين أمراً لا مفر منه.

إذا أمكن أن تقتصر هذه المواجهة على الحلبة السياسية وأن يتم حلها بالوسائل السياسية، كالانتخابات البرلمانية مثلاً، فسيحدث تحسن كبير في احتمالات الإصلاح السياسي والاقتصادي، وكذلك في مستقبل إيران المرتقب. أما إذا تطورت هذه المواجهة إلى شكل من أشكال الصراع المسلح، فسوف تعرض استقرار إيران لخطر حقيقي؛ لكن القيادة الإيرانية تدرك مخاطر مثل هذا الصراع وسوف تعمل على تفادي حدوثه.

وبالفعل فقد أظهرت إدارة الانتخابات البرلمانية الإيرانية ونتائجها المباشرة أن من المحتمل مستقبلاً أن تكون "أصوات الناخبين" لا "الرصاص" هي الحكم الفصل في السياسة الإيرانية. لكن محاولة اغتيال سعيد هاجريان - وهو مستشار رئيسي لدى الرئيس خاتمي - دلت على أن السياسة الإيرانية ستبقى متقلبة وعرضة للعنف بين حين وآخر.

والخلاصة أنه على الرغم من أن الإيرانيين قد اتخذوا في السنتين الأخيرتين عدداً من الخطوات الإيجابية في اتجاه تحسين علاقاتهم مع جيرانهم من دول الخليج العربية وجيرانهم الآخرين في آسيا الوسطى ومنطقة جنوب القوقاز، وكذلك مع أوربا وبعض الدول الآسيوية وبخاصة الهند، فليس واضحاً ما إذا كان التحسن الذي طرأ على أجواء العلاقات الإيرانية ـ الخليجية والإيرانية ـ الأوربية سيؤدي إلى منافع اقتصادية على شكل مساعدات واستثمارات بكميات كافية وفي زمن قصير نسبياً بحيث يترك أثراً ملموساً في الأوضاع الاقتصادية الإيرانية.

كذلك ليس واضحاً ما إذا كان الدفء النسبي في العلاقات الأوربية ـ الإيرانية سيدفع الاتحاد الأوربي إلى أن يشمل إيران في مشروعه الخاص بإقامة ممر عبر أوراسيا (يصل آسيا الوسطى بأوربا)؛ الأمر الذي سيساعد على التصدي إلى حد ما للسياسة الأمريكية الهادفة إلى عزل إيران عن بقية الدول التي كانت تشكل الجزء الجنوبي من الاتحاد السوفيتي السابق. كما أنه من غير الواضح أيضاً ما إذا كانت شركات الطاقة الأوربية العملاقة؛ مثل بريتش بتروليوم (BP) أو شل (Shell) على استعداد لتجاهل المعارضة الأمريكية وبناء خط أنابيب يمر في إيران لنقل نفط بحر قزوين عندما تسمح أحوال أسواق النفط بجعل مثل هذا المشروع اقتراحاً قابلاً للتطبيق.

إن أكبر تحد يواجه إيران في السنوات القادمة يتمثل في حل الخلافات السياسية الداخلية والصراعات على السلطة فيها من خلال الوسائل السلمية. أما التحدي الاقتصادي والجيوسياسي الرئيسي الآخر الذي يواجه إيران، والذي يتعلق بوضوح بالسياسة الداخلية، فسيبقى متمثلاً في واقع علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وستجد إيران أن من الصعب عليها تحقيق أهدافها السياسية والأمنية والاقتصادية ما لم تحسن علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية. غير أن هذه أيضاً هي أشد القضايا مدعاة للجدل والاختلاف في صفوف القيادة الإيرانية. وإذا ما أفلحت إيران في الوصول إلى إجماع وطني على هذه القضية، واستمرت التوجهات الإيجابية في العلاقات الأمريكية - الإيرانية وتسارعت، فسيحدث عندئذ تحسن كبير في الإمكانات والاحتمالات المستقبلية في إيران؛ سواء من الناحية الاقتصادية أو من الناحية السياسية.

لكن ينبغي ألا يفترض أن تحسن العلاقات الأمريكية - الإيرانية سيؤدي إلى حل جميع التحديات الجيوسياسية والاقتصادية، بل إنه حتى إذا تحسنت العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية فسيكون على إيران مع ذلك تحقيق التوازن بين العديد من الاتجاهات الدولية والإقليمية المتناقضة بغية ضمان احتياجاتها الأمنية والاقتصادية الأساسية. ومن المؤكد أن إقامة علاقات أفضل مع الولايات المتحدة سيجعل التوازن الناجح بين مثل هذه القوى المتناقضة أكثر يسراً وسهولة وأقرب إلى النجاح.

ولاشك في أن ذلك سيؤدي إلى تحسين بيئة إيران الأمنية على نحو واضح، ويجعل من السهل اندماجها من جديد في المجتمع الدولي، كما سيمكنها بصورة أفضل من أداء دور في منطقتي حوض بحر قزوين والخليج العربي يتناسب مع حجمها ومواردها وتاريخها.

الهوامش

1. ورد في "نشرة لورنس" التابعة لوكالة رويتر بتاريخ 10/ 11/ 1998 أن «اثنين من أصل عشرة اتحادات شركات أجنبية عاملة في أذربيجان قد فشلا حتى الآن في العثور على احتياطيات من النفط الخام مجدية تجارياً، ويدرسان فسخ عقودهما إذا ما استمر إخفاق أعمال الحفر». وقد أعلنت شركة بنزويل (Penzoil) النفطية الأمريكية عن وقف عملياتها في أذربيجان.

2. للاطلاع على تحليل حديث للخلافات الأمريكية ـ الأوربية بشأن الخليج العربي انظر:

Simon Serfaty, "Bridging the Gulf Across the Atlantic: Europe and the United States in the Persian Gulf," *Middle East Journal* vol. 52, no. 3 (Summer 1998): 337-351.

3. يعود تزايد توتر العلاقات كذلك بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية عموماً إلى هذا التغير الشامل، غير أن حجم الصين الكبير وقوتها الاقتصادية والعسكرية الأكبر جعلا الولايات المتحدة الأمريكية أكثر رفقاً في التعامل مع الصين.

4. حتى اندلاع أزمة الخليج الثانية (1990 ـ 1991) كانت دول الخليج العربية تفضل بقاء الوجود العسكري الغربي، وبخاصة الأمريكي، كامناً وراء الأفق ومتأهباً للتدخل في وقت الأزمات، ويعود ذلك إلى حد كبير إلى القلق من رد الفعل السوفيتي والخوف من التخريب على يد الأطراف الموالية للسوفييت في المنطقة.

5. كان الرئيس الإسرائيلي السابق عيزرا وايزمن (Ezer Weizman) من دعاة الخيار العربي والتعاون العربي ـ الإسرائيلي. وقد كتب زئيف شيف (Ze'ev Schiff) الصحفي الإسرائيلي معبراً بصراحة عن تعاون عربي ـ إسرائيلي ضد إيران.

6. للاطلاع على مناقشة كاملة لهذه الأمور انظر:

Shireen T. Hunter, "Persian Gulf Security: Future Challenges," *Middle East Insight* vol IX, no. 1 (Fall 1992): 22-31; Shireen Hunter, "Persian Gulf Security, Lessons of the Past and Need for New Thinking," *SAIS Review* vol. 12, no. 1 (Winter 1992): 155-165; Shireen T. Hunter, "NATO Mold Won't Fit Fractious Middle East," *Los Angeles Times*, September 7, 1990; and Richard Murphy, "Seven Steps to Contain Iraq," *Washington Post*, November 29, 1990.

7. فيما يتعلق بقدرة إسرائيل على مراقبة إيران من خلال تركيا انظر:

Daniel Pipes, "A New Axis: The Emerging Turkish-Israeli Entente," *The National Interest* no. 5 (Winter 1997/98): 31-36.

8. يذكر المقال المشار إليه آنفاً أنه بمقتضى أضخم صفقة دفاعية بين تركيا وإسرائيل، والتي قيمتها 632.5 مليون دولار، تتولى صناعة الطيران الإسرائيلية تطوير وتحديث أربع وخمسين طائرة من طائرات الفانتوم التركية (F-4E). أضف إلى ذلك أنها ستنتج بصورة مشتركة صواريخ (Popeye II)، كما سيتلقى الطيارون الأتراك تدريباً في إسرائيل على الحرب الإلكترونية. Ibid., 34.

9. فيما يتعلق بعلاقات إسرائيل بدول آسيا الوسطى ودول جنوب القوقاز انظر:

Robert O. Freedman, "Israel and Central Asia: A Preliminary Analysis," *Central Asia Monitor* no. 2 (1993): 16-20; and Bulent Aras, "Israel's Strategy in Azerbaijan and Central Asia," *Middle East Policy*, vol. V, no. 4 (January 1998): 68-79.

10. فيما يتعلق بالعلاقات التركية - الإيرانية والباكستانية - الإيرانية خلال الثمانينيات انظر:

Shireen T. Hunter, *Iran and the World, Continuity in a Revolutionary Decade* (Bloomington, IN: Indiana University Press, 1990), 131-138.

11. شاركت القوات المسلحة الباكستانية في برامج التدريب في دول الخليج العربية، وقد كان لباكستان على مدى فترة الثمانينيات قوات في المملكة العربية السعودية يقارب عدد أفرادها 20 ألفاً، وكان الرئيس الباكستاني محمد ضياء الحق قد زار كلاً من الأردن ودولة الإمارات العربية المتحدة.

12. للاطلاع على تحليل مفصل لهذه القضايا انظر:

Shireen T. Hunter, "Greater Azerbaijan: Myth or Reality," in M.R. Djalili (ed.) *Le Caucase Post Sovietique: La Transition Dans Le Conflict* (Bruxelles: Bruylant, Paris: Librairie Generale de Droit et de Jurisprudence, 1995), 115-142.

13. بعض الأذريين يعترفون بالفعل فيما بينهم بالتلفيق المتعمد لهذه الأسطورة.

14. بالنسبة إلى لجنة التحرير الوطنية لأذربيجان الجنوبية (SANLC) انظر:

Svante E. Cornell, "Iran and the Caucasus," *Middle East Policy* vol. V, no. 4 (January 1998): 55.

15. انظر:

"Iran: Nabavi on US-Iran Relations," Foreign Broadcasting Information Services, FBIS/NES-98065, March 6, 1998.

16. Ibid.

17. "Iran Talks of Bid for New Alliances," *New York Times*, September 26, 1993.

وخلال الفترة نفسها كتبت صحيفة إيرانية يومية هي **هامشهري** *(Hamshahri)* تقول: «رداً على التسوية بين العرب وإسرائيل ودعم أوربا واليابان لهذا الاتفاق، فإن خير رد منطقي عليه هو إقامة تحالف استراتيجي بين إيران والهند والصين، بل وحتى كازاخستان». Ibid.

18 . حول رحلة الرئيس الأمريكي بيل كلنتون والتفاهم الصيني ـ الأمريكي بشأن إيران انظر :

Han Hua, "Beijing Welcomes Clinton's June Visit to China," FBIS/CHI-98-077, March 18, 1998.

19 . "Iran Talks of Bid for New Alliances," op. cit.

20 . "Russia Pushes Regional Alliances," *Toronto Star*, December 22, 1998.

قال رئيس الوزراء الروسي يفجيني بريماكوف خلال زيارة قام بها إلى نيودلهي : إن «كثيراً من الأمور في المنطقة تعتمد على سياسات الصين وروسيا والهند ، فإذا نجحنا في إقامة مثلث استراتيجي فسيكون ذلك أمراً طيباً» . انظر أيضاً :

"Wooing Delhi," *Financial Times*, December 23, 1998, and Alexi Bausin, "What Eastern Alliance?" *Moscow Times*, April 19, 1997.

21 . اقترح خاتمي فكرة الحوار بين الحضارات أثناء زيارته للأمم المتحدة في أيلول/ سبتمبر 1998 . وقد تبنت فكرته الجمعية العامة للأمم المتحدة التي أعلنت أن عام 2001 هو " عام الحوار بين الحضارات " . وقد جرت اجتماعات تمهيدية بين إيران ومصر وإيطاليا واليونان ، وكذلك داخل أروقة منظمة المؤتمر الإسلامي .

22 . انظر :

"Paper on Postponement of Khatami's France Visit" Foreign Broadcasting Information Service (FBIS/NES-1999-0403), April 3, 1999.

23 . انظر :

"Arrest of 13 'Spies' Sparks Row," *Middle East Economic Digest* (MEED) vol. 43, no. 26 (July 2, 1999): 21.

24 . انظر :

Thomas L. Friedman, "This is the Big One," *New York Times*, June 29, 1999. "... And let me assure you, if you kill these 13 Jews, Iran will be treated as a pariah state as never before."

25 . فيما يتعلق بوجهات النظر المختلفة لدعاة التقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية ودعاة النزعة الأوراسية انظر :

Mohaiddin Mesbahi, "Russian Foreign Policy and Security in Central Asia and the Caucasus," *Central Asian Survey* vol. 12, no. 2 (1993): 181-196.

26 . بالنسبة إلى التغيرات التي طرأت على وجهة نظر روسيا انظر :

Dimitri Volski, "A New Look at Cooperation with Iran," *New Times*, no. 15 (June 2, 1993): 27.

27. حول دفء العلاقات الروسية ـ الإيرانية وأسبابه انظر :

Shireen T. Hunter, "Closer Ties for Russia and Iran," *Transitions* vol. 1, no. 24 (December 29, 1995): 42-45.

28. انظر :

"Iran: Russia's Bulgak says Chernomyrdin to visit Tehran Soon," FBIS-NES 98-064, March 5, 1998.

29. فيما يتعلق بالعلاقات الروسية ـ العراقية انظر :

Robert O. Freedman, "Russia's Middle East Ambitions," *Middle East Quarterly* vol. V, no. 3 (September 1998): 35-36.

30. من بين الأسباب الباقية لحالات التوتر في العلاقات العربية ـ الإيرانية : الاختلافات العرقية والطائفية ، والتنافس بين الثقافتين العربية والفارسية ، والنزاعات الحدودية .

31. انظر :

Nasri Ghorban and Mohammad Saria, "Outlook for Future Cooperation Among Persian Gulf States," *The Iranian Journal of International Affairs*, vol. V, nos. 3 and 4 (Fall/Winter 1993-94): 738-754.

32. للاطلاع على جذور هذا النزاع انظر :

Mohammad Reza Dabiri, "Abu-Musa Island: A Binding Understanding or A Misunderstanding?" *The Iranian Journal of International Studies*, vol. V, nos. 3 and 4 (Fall/Winter 1993-94): 738-754. Also Hooshang Amirahmadi (ed.) *Small Islands: Big Politics* (New York, NY: St. Martin's Press, 1997). See also Richard Schofield, "Boundaries, Territorial Disputes and the GCC States" in David E. Long and Christian Koch (eds) *Gulf Security in the Twenty-First Century*, Emirates Center for Strategic Studies and Research (London: I.B. Tauris, 1997).

33. فيما يتعلق بتفجير الخبر انظر :

"Eleven Killed in Saudi Bombing: Truck Blast Injures 160 Near US Compound at Dhahran Base," *Financial Times*, June 26, 1996.

34. انظر :

"Iran Asserts Claim to 3 Disputed Islands in Gulf," *New York Times*, December 27, 1992.

35. كمثال على هذه التقارير انظر :

"Iran: Radio Comments on Resuming Ties with Egypt," FBIS/NES 1999-0210, February 10, 1999.

36. فيما يتعلق بالتقارب العربي - الإيراني الأخير انظر:

R.K. Ramazani, "The Emerging Arab-Iranian Rapprochement," *Middle East Policy*, vol. VI, no. 1 (June 1998): 45-62.

37. فيما يتعلق بملاحظات إمام الحرم المدني المناهضة للشيعة ورد الفعل الإيراني انظر:

Seyyed Mohammad Safizadeh, "Diplomacy with a Smile," in the Tehran daily, *Abrar*, reproduced in FBIS/NES 98-071, March 13, 1998. Also see: "Iranian Clerics, Sanei, Lankarani Respond to Saudi Sheikh" FBIS/NES 98-071, March 13, 1998.

38. انظر:

"World: Middle East, Khatami Concludes Historic Gulf Tour," BBC News Online, May 20, 1999.

39. أكد الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي هذه النقطة انظر: Ibid.

40. بالنسبة إلى زيارة الأمير سلطان بن عبدالعزيز انظر:

"Saudi Prince Sultan on Constructive Visit to Tehran," FBIS/NES 1999-0505, May 5, 1999, also "Iran's Shamkhani: No Limits to Ties with Saudi Arabia," FBIS/NES-1999-050, May 1, 1999.

41. بالنسبة إلى زيارة ولي العهد الكويتي إلى طهران انظر:

"Kuwaiti Crown Prince Greets Iran, Returns Home," FBIS/NES-1999-0306, March 6, 1999.

42. بالنسبة إلى زيارة وزير الخارجية البحريني انظر:

"Bahraini Foreign Minister on Aims of Visit to Iran," FBIS/NES-1999-0503, May 3, 1999.

43. انظر:

Douglas Jehl, "Overtures from Iran Ignite a Bitter Debate Among Arab States," *New York Times*, June 9, 1999.

ذكرت صحيفة **تايمز** *(Times)* أن وزير الخارجية الإماراتي عبر عن القلق من أن المصالحة الإيرانية - الخليجية ستكون على حساب بلاده، وهذه نظرة رفضها النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء السعودي ووزير الدفاع والطيران الأمير سلطان بن عبدالعزيز آل سعود.

44 . فيما يتعلق بالتوتر الذي حدث بين تركيا وسوريا انظر:

"Turkish Parliament Threatens Syria Anew," *Washington Post*, October 8, 1998.

45 . انظر:

"Iran Assails Arab League Stand on Island Dispute with UAE," FBIS/NES-98-261, September 21, 1998.

46 . كان الاقتتال الداخلي في أذربيجان بين مختلف الأحزاب السياسية، إضافةً إلى العوائق التركية والأمريكية والروسية، وراء فشل إيران. انظر:

Shireen T. Hunter, *The Trans-Caucasus in Transition: Nation Building and Conflict*, (Center for Strategic and International Studies (CSIS) Washington, DC: Westview Press, Boulder, Colorado, 1994): 97-104.

47 . انظر:

Shireen T. Hunter, *Central Asia Since Independence* (CSIS, Washington, DC: Praeger, New York, 1996), 129-135.

48 . فيما يتعلق بالتعاون الثلاثي بين أرمينيا وإيران وروسيا انظر:

"Seminar on Iran-Armenia-Russia," FBIS-SOV-1999-0519, May 19, 1999.

49 . انظر:

Ejaz Haidar, "Pakistan's Afghan Policy and its Fallout," *Central Asia Monitor* no. 5 (1998): 2.

50 . فيما يتعلق بالتوتر الإيراني - الأفغاني انظر تقارير مختلفة من (FBIS) وكبريات الصحف الأمريكية والأوربية؛ ومنها:

Douglas Jehl, "Iran Forces Said to Clash with Afghan Along Borders," *New York Times*, October 9, 1998.

51 . في أعقاب قتل طالبان للدبلوماسيين الإيرانيين، غصت الصحف ووسائل الإعلام الإيرانية بالتعليقات على غدر باكستان بإيران، بينما تحدثت وسائل الإعلام الباكستانية عن الغطرسة الإيرانية، انظر مثلاً:

"Pakistani Daily Condemns Iran for Arrogance," FBIS/NES-98-262, October 5, 1998.

52 . مرت العلاقات الباكستانية - الأمريكية ببرود وفتور في الفترة 1990 - 1993، للاطلاع على التفاصيل انظر:

Maleeha Lodhi, "The Pakistan-US Relationship," *Defense Journal* (April 1998).

53. بدأت هذه العملية في منتصف السبعينيات عندما اتسعت علاقات باكستان بكل من المملكة العربية السعودية والزعماء العرب مثل معمر القذافي، وتسارعت بعد تولي الرئيس ضياء الحق السلطة. كما أسهمت كذلك الثورة الإسلامية في إيران، وتصدع العلاقات السعودية-الإيرانية، وتزايد النفوذ السعودي في باكستان الناشئ جزئياً عن الحرب الأفغانية، في تلاشي المشاعر المؤيدة لإيران في باكستان وفي ترسيخ الجفاء الإيراني-الباكستاني.

54. انظر:

Aurang Zeb, "Muslim Rivalry Continues with Lahore Bombing," *The Independent* (London), January 20, 1997.

55. حول الاتهامات الرسمية الإيرانية انظر:

"Iran: *Iran News* Blames Pakistan for Strained Ties with Iran," FBIS/NES-199-029, January 29, 1999.

56. وردت تقارير عن حدوث مناوشات على الحدود الإيرانية-الأفغانية بين طالبان والقوات الإيرانية، انظر:

Kathy Gannon, "Taliban Accuses Iran of Attacks," Associated Press, May 17, 1999.

57. فيما يتعلق بسياسات تركيا بعد الحرب الباردة انظر:

Shireen T. Hunter, "Bridge or Frontier: Turkey's Post-Cold War Geo-Political Posture," *The International Spectator* vol. XXXIV, no. 1 (January, March 1999): 63-78.

58. فيما يتعلق بتبادل العبارات الغاضبة بين تركيا وإيران انظر:

"Iran Cleric Blasts Secular Turks as Bigots," Reuters, May 14, 1999, and "Ecevit: Iran Aiding PKK, Interfering in Domestic Affairs," FBIS/Western Europe, May 10, 1999. Also see Sami Cohen, "Ties with Iran Bumpy," *Milliyet*, May 12, 1999.

59. فيما يتعلق بأحوال منظمة التعاون الاقتصادي ومواطن ضعفها انظر:

"The Economic Cooperation Organization: Problems and Prospects," *Central Asia Monitor* no. 4 (1993): 28-30; and Mihrdad Haghayeghi, "Economic Cooperation Organization: A Preliminary Assessment," *Central Asia Monitor* no. 1 (1995): 14-19.

60. فيما يتعلق بالاتصالات التركية-الإيرانية بشأن القضايا المرتبطة بالأمن انظر:

"Turkey-Iran to Cooperate Against Terrorism, Dissent," FBIS/NES-1999-0217, February 17, 1999.

61. "Turkish Airstrikes Kill 5, Iran Says," *Washington Post*, July 19, 1999.

62. اعترفت السلطات الإيرانية بأن التوجهات السائدة في استهلاك الطاقة المحلية "سلبية جداً". والذي يظهر أن أحد أسباب هذا التوجه هو تهريب المنتجات المكررة خارج البلاد. انظر:

The interview of Iran's Deputy Oil Minister Mohammad Aqai in "*Iran News* Says Domestic Oil Consumption Too High," FBIS/NES-98-070, March 25, 1998.

63. انظر:

"Iran: Hard-Pressed Government Looks for Relief on Foreign Debt," *Middle East Economic Digest* (MEED) vol. 42, no. 42 (October 16, 1998).

64. انظر:

"Poor Economy Linked to Political Tensions," article by Majid Emami reproduced in FBIS/NES-1999-0221, January 3, 1999.

65. لكن وردت بعض التقارير التي تفيد بأن اليابان تدرس استئناف قروضها لإيران انظر:

"Japan Plans to Resume Loans To Iran," Reuters, June 12, 1999.

66. "Iran: Foreign Investment," United States Information Agency, April 1999, 1-2.

67. "Saga Petroleum," *MEED* vol. 42, no. 48 (November 27, 1998).

68. انظر:

"Foreign Investment Law Pushed Through Majlis," *MEED* vol. 42, no. 46 (November 13, 1998).

69. انظر:

"German Banks Agree Benchmark Deal on Debts," *MEED* vol. 42, no. 50 (December 11, 1998).

المراجـع

Afrasiabi, Kaveh L. "The Economic Cooperation Organization: Problems and Prospects." *Central Asia Monitor* no. 4 (1993): 28-30

Amirahmadi, Hooshang (ed.) *Small Islands: Big Politics* (New York, NY: St. Martin's Press, 1997).

Aras, Bulent. "Israel's Strategy in Azerbaijan and Central Asia." *Middle East Policy*, vol. V, no. 4 (January 1998): 68-79.

Aurang Zeb, "Muslim Rivalry Continues with Lahore Bombing." *The Independent* (London), January 20, 1997.

Bausin, Alexi. "What Eastern Alliance?" *Moscow Times*, April 19, 1997.

BBC News Online. "World: Middle East, "Khatami Concludes Historic Gulf Tour." May 20, 1999.

Cohen, Sami "Ties with Iran Bumpy." *Milliyet*, May 12, 1999.

Cornell, Svante E. "Iran and the Caucasus." *Middle East Policy* vol. V, no. 4 (January 1998): 55.

Dabiri, Mohammad Reza. "Abu-Musa Island: A Binding Understanding or A Misunderstanding?" *The Iranian Journal of International Studies*, vol. V, nos. 3 and 4 (Fall/Winter 1993-94): 738-754.

Foreign Broadcasting Information Service/Near East and South Asia (FBIS/NES) 199-029. "Iran: *Iran News* Blames Pakistan for Strained Ties with Iran." January 29, 1999.

_______ 1999-0210. "Iran: Radio Comments on Resuming Ties with Egypt." February 10, 1999.

_______ 1999-0217, 1999. "Turkey-Iran to Cooperate Against Terrorism, Dissent."

_______ 1999-0306. "Kuwaiti Crown Prince Greets Iran, Returns Home." March 6, 1999.

_______ 1999-0403. "Paper on Postponement of Khatami's France Visit." April 3, 1999.

_______ 1999-050. "Iran's Shamkhani: No Limits to Ties with Saudi Arabia." May 1, 1999.

_______ 1999-0503. "Bahraini Foreign Minister on Aims of Visit to Iran." May 3, 1999.

_______ 1999-0505. "Saudi Prince Sultan on Constructive Visit to Tehran." May 5, 1999.

_______ 98-064. "Iran: Russia's Bulgak says Chernomyrdin to Visit Tehran Soon." March 5, 1998.

_______ 98065. "Iran: Nabavi on US-Iran Relations." March 6, 1998.

_______ 98-071. "Iranian Clerics, Sanei, Lankarani Respond to Saudi Sheikh." March 13, 1998.

_______ 98-070. "*Iran News* Says Domestic Oil Consumption Too High." March 25, 1998.

_______ 98-261. "Iran Assails Arab League Stand on Island Dispute with UAE." September 21, 1998.

_______ 98-262. "Pakistani Daily Condemns Iran for Arrogance." October 5, 1998.

FBIS-SOV-1999-0519. "Seminar on Iran-Armenia-Russia." May 19, 1999.

FBIS/Western Europe. "Ecevit: Iran Aiding PKK, Interfering in Domestic Affairs." May 10, 1999.

Financial Times. "Wooing Delhi." December 23, 1998.

_______ "Eleven Killed in Saudi Bombing: Truck Blast Injures 160 Near US Compound at Dhahran Base." June 26, 1996.

Freedman, Robert O. "Russia's Middle East Ambitions." *Middle East Quarterly* vol. V, no. 3 (September 1998): 35-36.

_______ "Israel and Central Asia: A Preliminary Analysis." *Central Asia Monitor* no. 2 (1993):16-20

Friedman, Thomas L. "This is the Big One." *New York Times*, June 29, 1999.

Gannon, Kathy. "Taliban Accuses Iran of Attacks." Associated Press, May 17, 1999.

Ghorban, Narsi and Mohammad Saria. "Outlook for Future Cooperation Among Persian Gulf States." *The Iranian Journal of International Affairs*, vol. V, nos. 3 and 4, (Fall/Winter 1993-94): 738-754.

Haidar, Ejaz. "Pakistan's Afghan Policy and its Fallout." *Central Asia Monitor* no. 5 (1998): 2.

Han Hua. "Beijing Welcomes Clinton's June Visit to China." Foreign Broadcasting Information Service (FBIS), CHI-98-077, March 18, 1998.

Haghayeghi, Mihrdad. "Economic Cooperation Organization: A Preliminary Assessment." *Central Asia Monitor* no. 1 (1995): 14-19.

Hunter, Shireen T. *Central Asia Since Independence* (CSIS, Washington DC: Praeger, 1996):129-135.

________ *The Trans-Caucasus in Transition: Nation Building and Conflict* (Center for Strategic and International Studies (CSIS) Washington, DC: Westview Press, 1994): 97-104.

________ *Iran and the World, Continuity in a Revolutionary Decade* (Bloomington, IN: Indiana University Press, 1990): 131-138.

________ "Persian Gulf Security: Future Challenges." *Middle East Insight* vol. IX, no.1 (Fall 1992): 22-31.

________ "Bridge or Frontier: Turkey's Post-Cold War Geo-Political Posture." *The International Spectator* vol. XXXIV, no. 1 (January, March 1999): 63-78.

________ "Closer Ties for Russia and Iran." *Transitions* vol. 1, no. 24 (December 29, 1995): 42-45.

________ "Greater Azerbaijan: Myth or Reality." M.R. Djalili (ed.) *Le Caucase Post Sovietique: La Transition Dans Le Conflict* (Bruxelles: Bruylant, Paris: L.G.D.J., 1995), 115-142.

________ "Persian Gulf Security, Lessons of the Past and Need for New Thinking." *SAIS Review* vol. 12, no. 1 (Winter 1992): 155-165.

________ "NATO Mold Won't Fit Fractious Middle East." *Los Angeles Times*, September 7, 1990.

Jehl, Douglas. "Overtures from Iran Ignite a Bitter Debate Among Arab States." *New York Times*, June 9, 1999.

________ "Iran Forces Said to Clash with Afghan Along Borders." *New York Times*, October 9, 1998.

Lodhi, Maleeha. "The Pakistan-US Relationship." *Defense Journal* (April 1998).

Majid Emami. "Poor Economy Linked to Political Tensions." FBIS/NES-1999-0221, January 3, 1999.

Middle East Economic Digest (MEED) vol. 43, no. 26, (July 2, 1999): 21. "Arrest of 13 'Spies' Sparks Row."

_________ vol. 42, no. 42 (October 16, 1998). "Iran: Hard-Pressed Government Looks for Relief on Foreign Debt."

_________ vol. 42, no. 46, (November 13, 1998). "Foreign Investment Law Pushed Through Majlis."

_________ vol. 42, no. 48 (November 27, 1998). "Saga Petroleum."

_________ vol. 42, no. 50 (December 11, 1998). "German Banks Agree Benchmark Deal on Debts."

Mesbahi, Mohaiddin. "Russian Foreign Policy and Security in Central Asia and the Caucasus." *Central Asian Survey* vol. 112, no. 2 (1993): 181.

Murphy, Richard. "Seven Steps to Contain Iraq." *Washington Post*, November 29, 1990.

New York Times, "Iran Talks of Bid for New Alliances." September 26, 1993.

________ "Iran Asserts Claim to 3 Disputed Islands in Gulf." December 27, 1992.

Pipes, Daniel. "A New Axis: The Emerging Turkish-Israeli Entente." *The National Interest* no. 5 (Winter 1997/98): 31-36.

Ramazani, R.K. "The Emerging Arab-Iranian Rapprochement," *Middle East Policy*, vol. VI, no. 1 (June 1998): 45-62.

Reuters. "Japan Plans to Resume Loans to Iran." June 12, 1999.

________ "Iran Cleric Blasts Secular Turks as Bigots." May 14, 1999.

Safizadeh, Seyyed Mohammad. "Diplomacy with a Smile." *Abrar*, reproduced in FBIS/NES 98-071, March 13, 1998.

Schofield, Richard. "Boundaries, Territorial Disputes and the GCC States" in David E. Long and Christian Koch (eds) *Gulf Security in the Twenty-First Century.* Emirates Center for Strategic Studies and Research (London: I.B. Tauris, 1997).

Serfaty, Simon. "Bridging the Gulf Across the Atlantic: Europe and the United States in the Persian Gulf." *Middle East Journal* vol. 52, no. 3 (Summer 1998): 337-351.

Toronto Star, December 22, 1998. "Russia Pushes Regional Alliance."

United States Information Agency, April 1999, 1-2. "Iran: Foreign Investment."

Volski, Dimitri. "A New Look at Cooperation with Iran," *New Times*, no. 15 (June 2, 1993): 27.

Washington Post. "Turkish Airstrikes Kill 5, Iran Says." July 19, 1999.

________ "Turkish Parliament Threatens Syria Anew." October 8, 1998.

قواعد النشر

أولاً: القواعد العامة

1- تقبل للنشر في هذه السلسلة البحوث المترجمة من اللغات الأجنبية المختلفة، وكذلك الدراسات التي يكتبها سياسيون وكتّاب عالميون.

2 - يُشترط أن يكون البحث المترجم أو الدراسة في موضوع يدخل ضمن اهتمامات المركز.

3- يشترط ألا يكون قد سبق نشر الدراسة أو نشر ترجمتها في جهات أخرى.

4- تصبح الدراسات والبحوث المنشورة في هذه السلسلة ملكاً لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ولا يحق للمترجم أو المؤلف إعادة نشرها في مكان آخر.

5- يتولى المركز إجراءات الحصول على موافقة الناشرين الأصليين للبحوث المترجمة.

ثانياً: إجراءات النشر

1- تقدم الدراسة أو الترجمة مطبوعة من نسختين.

2- ترفق مع الترجمة صورة من المقالة باللغة المترجم عنها، وبيانات عن المصدر الذي أخذت منه.

3- يرسل مع البحث أو الترجمة بيان موجز بالسيرة العلمية للمترجم أو للباحث.

4- تقوم هيئة التحرير بتحكيم البحث أو الترجمة للتأكد من مستواهما، من خلال محكمين من ذوي الاختصاص.

5- يخطر الباحث أو المترجم بنتيجة التحكيم خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تسلم البحث. وفي حالة ورود ملاحظات من المحكمين يخطر الباحث أو المترجم لإجراء التعديلات اللازمة، وإعادتها إلى المركز خلال شهر من تاريخ إخطاره.

6- تتولى هيئة التحرير المراجعة اللغوية وتعديل المصطلحات بما لا يخل بمضمون البحث أو الترجمة.

صدر من سلسلة "دراسات عالمية"

1 - نحو شرق أوسط جديد، إعادة النظر في المسألة النووية — أفنر كوهين
2 - السيطرة على الفضاء في حرب الخليج الثانية وما بعدها — ستيفن لمباكيس
3 - النزاع في طاجكستان، التفاعل بين التمزق الداخلي والمؤثرات الخارجية (1991 - 1994) — جوليان ثوني
4 - حرب الخليج الثانية، التكاليف والمساهمات المالية للحلفاء — ستيفن داجت، جاري جي باجليانو
5 - رأس المال الاجتماعي والاقتصاد العالمي — فرانسيس فوكوياما
6 - القدرات العسكرية الإيرانية — أنتوني كوردزمان
7 - برامج الخصخصة في العالم العربي — هارفي فيجنباوم، جفري هينج، بول ستيفنز
8 - الجزائر بين الطريق المسدود والحل الأمثل — هيو روبرتس
9 - المشاكل القومية والعرقية في باكستان — أبها دكسيت
10 - المناخ الأمني في شرق آسيا — سنجانا جوشي
11 - الإصلاح الاقتصادي في الصين ودلالاته السياسية — وي وي زانج
12 - السياسة الدولية في شمال شرق آسيا... المثلث الاستراتيجي: الصين-اليابان-الولايات المتحدة الأمريكية — توماس ويلبورن
13 - رؤية استراتيجية عامة للأوضاع العالمية — إعداد: إيرل تيلفورد
14 - العراق في العقد المقبل: هل سيقوى على البقاء حتى عام 2002؟ — جراهام فولر

صدر من سلسلة "دراسات عالمية"

صدر من سلسلة "دراسات عالمية"

27 -	الجرأة والحذر في سياسة تركيا الخارجية	مالك مفتي
28 -	العولمة الناقصة: التفكك الإقليمي	
	والليبرالية السلطوية في الشرق الأوسط	يزيد صايغ
29 -	العلاقات التركية - الإسرائيلية	
	من منظور الجدل حول الهوية التركية	م. هاكان يافوز
30 -	الثورة في الشؤون الاستراتيجية	لورنس فريدمان
31 -	الهيمنة السريعة: ثورة حقيقية في الشؤون العسكرية	
	التقنيات والأنظمة المستخدمة	هارلان أولمان
	لتحقيق عنصري الصدمة والترويع	وجيمس بي. ويد
32 -	التيارات السياسية في إيران 1981 - 1997	تأليف: سعيد برزين
		ترجمة: علاء الرضائي
33 -	اتفاقيات المياه في أوسلو 2: تفادي كارثة وشيكة	ألوين روير
34 -	السياسة الاقتصادية والمؤسسات	
	والنمو الاقتصادي في عصر العولمة	تيرنس كاسي
35 -	دولة الإمارات العربية المتحدة	
	الوطنية والهوية العربية - الإسلامية	سالي فندلو
36 -	استقرار عالم القطب الواحد	وليم وولفورث
37 -	النظام العسكري والسياسي في باكستان	تأليف: إيزابيل كوردونير
		ترجمة: عبدالله جمعة الحاج
38 -	إيران بين الخليج العربي وحوض بحر قزوين	
	الانعكاسات الاستراتيجية والاقتصادية	شيرين هنتر

إصدارات
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

الكتب

1 - **المتناطحون: المعركة الاقتصادية القادمة بين اليابان وأوربا وأمريكا**
لستر ثرو

2 - **حرب اليمن 1994: الأسباب والنتائج**
إعداد: جمال سند السويدي

3 - **The Yemeni War of 1994: Causes and Consequences**
Jamal S. Al-Suwaidi (Ed.)

4 - **امتطاء النمر: تحدي الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة**
فيبي مار ووليم لويس

5 - **الحرس الثوري الإيراني: نشأته وتكوينه ودوره**
كينيث كاتزمان

6 - **Iran and the Gulf: A Search for Stability**
Jamal S. Al-Suwaidi (Ed.)

7 - **إيران والخليج: البحث عن الاستقرار**
إعداد: جمال سند السويدي

8 - **Gulf Energy and the World: Challenges and Threats**

9 - **المياه في العالم العربي... آفاق واحتمالات المستقبل**
بيتر روجرز وبيتر ليدون

10 - **الطاقة في الخليج... تحديات وتهديدات**

11 - **Gulf Security in the Twenty First Century**
Christian Koch, David Long (Ed.)

12 - **التقييم الاستراتيجي**
تحرير: زلمي خليل زاد

إصدارات

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

الكتب

13- أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين

14 - The Information Revolution and the Arab World: Its Impact on State and Society

15- الثقة: الفضائل الاجتماعية وتحقيق الازدهار

فرانسيس فوكوياما

16- Strategic Positioning in the Oil Industry: Trends and Options

Edited by Paul Stevens

17- قمة أبوظبي: مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين

18- إمبراطوريات الرياح الموسمية

ريتشارد هول

19- Privatization and Deregulation in the Gulf Energy Sector

20- Air/Missile Defense, Counterproliferation and Security Policy Planning

Dr. Jacquelyn K. Davis, Dr. Charles M. Perry and Dr. Jamal S. Al-Suwaidi

إصدارات
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

الكتب

-21 **100 قائد عسكري**
تصنيف لأكثر القادة العسكريين
تأثيراً في العالم عبر التاريخ

مايكل لي لاننج

-22 **مجلس التعاون لدول الخليج العربية**
على مشارف القرن الحادي والعشرين

إعداد : جمال سند السويدي

-23 **قرن التقنية الحيوية**
تسخير الجينات وإعادة تشكيل العالم

جيرمي ريفكن

-24 **Education and the Arab World: Challenges of the Next Millennium**

-25 **خصخصة قطاع الطاقة في دول الخليج العربية**

-26 **نهاية عهد الوظيفة: انحسار قوة العمل العالمية وبزوغ حقبة ما بعد السوق**

جيرمي ريفكن

-27 **The Gulf: Future Security and British Policy**

-28 **The Balance of Power in South Asia**

إصدارات
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

الكتب

Caspian Energy Resources: Implications for the Arab Gulf -29

30- **معجزة شرق آسيا: النمو الاقتصادي والسياسات العامة**
تقرير البنك الدولي لبحوث السياسات العامة

31- **المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978 ـ 2010**
وليد سليم عبدالحي

32- **التعليم والعالم العربي: تحديات الألفية الثالثة**

33- **الخليج العربي: مستقبل الأمن والسياسات البريطانية**

34- **الأوضاع الاقتصادية في إمارات الساحل**
(دولة الإمارات العربية المتحدة حالياً) 1862 ـ 1965
محمد فارس الفارس

35- **الدفاع الجوي والصاروخي ومواجهة انتشار**
أسلحة الدمار الشامل وتخطيط السياسة الأمنية
جاكلين ديفس
شـارلـز بيـري
جمال سند السويدي

36- **هكذا يصنع المستقبل**

إصدارات
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

الكتب

37- مصادر الطاقة في بحر قزوين: الانعكاسات على منطقة الخليج العربي

38- توازن القوى في جنوب آسيا

The Future of Natural Gas in the World Energy Market -39

إصدارات
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

دراسات استراتيجية

	العنوان	المؤلف
1 -	الحروب في العالم، الاتجاهات العالمية ومستقبل الشرق الأوسط	جيمس لي ري
2 -	مستلزمات الردع: مفاتيح التحكم بسلوك الخصم	ديفيد جارنم
3 -	التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي وتأثيرها في الأمن العربي	هيثم الكيلاني
4 -	النفط في مطلع القرن الحادي والعشرين: تفاعل بين قوى السوق والسياسة	هوشانج أمير أحمدي
5 -	مستقبل الدبلوماسية في ظل الواقع الإعلامي والاتصالي الحديث: البعد العربي	حيدر بدوي صادق
6 -	تركيا والعرب: دراسة في العلاقات العربية - التركية	هيثم الكيلاني
7 -	القدس معضلة السلام	سمير الزبن ونبيل السهلي
8 -	أثر السوق الأوربية الموحدة على القطاع المصرفي الأوربي والمصارف العربية	أحمد حسين الرفاعي
9 -	المسلمون والأوربيون نحو أسلوب أفضل للتعايش	سامي الخزندار
10 -	إسرائيل ومشاريع المياه التركية مستقبل الجوار المائي العربي	عوني عبدالرحمن السبعاوي
11 -	تطور الاقتصاد الإسرائيلي 1948 - 1996	نبيل السهلي

إصدارات
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

دراسات استراتيجية

12 -	العرب والجماعة الأوروبية في عالم متغير	عبدالفتاح الرشدان
13 -	المشروع "الشرق أوسطي" أبعاده - مرتكزاته - تناقضاته	ماجد كيّالي
14 -	النفط العربي خلال المستقبل المنظور معالم محورية على الطريق	حسين عبدالله
15 -	بدايات النهضة الثقافية في منطقة الخليج العربي في النصف الأول من القرن العشرين	مفيد الزيدي
16 -	دور الجهاز المصرفي والبنك المركزي في تنمية الأسواق المالية في البلدان العربية	عبدالمنعم السيد علي
17 -	مفهوم «النظام الدولي» بين العلمية والنمطية	ممدوح محمود مصطفى
18 -	الالتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية كشرط لانضمام الدول إلى منظمة التجارة العالمية	محمد مطر
19 -	الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية	أمين محمود عطايا
20 -	الأمن الغذائي العربي، المتضمنات الاقتصادية والتغيرات المحتملة (التركيز على الحبوب)	سالم توفيق النجفي
21 -	مشروعات التعاون الاقتصادي الإقليمية والدولية مجلس التعاون لدول الخليج العربية: خيارات وبدائل	إبراهيم سليمان المهنا
22 -	نحو أمن عربي للبحر الأحمر	عماد قدورة
23 -	العلاقات الاقتصادية العربية - التركية	جلال عبدالله معوض
24 -	البحث العلمي العربي وتحديات القرن القادم برنامج مقترح للاتصال والربط بين الجامعات العربية ومؤسسات التنمية	عادل عوض وسامي عوض

إصدارات
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

دراسات استراتيجية

	العنوان	المؤلف
25 -	استراتيجية التفاوض السورية مع إسرائيل	محمد عبدالقادر محمد
26 -	الرؤية الأمريكية للصراع المصري ـ البريطاني من حريق القاهرة حتى قيام الثورة	ظاهر محمد صكر الحسناوي
27 -	الديمقراطية والحرب في الشرق الأوسط خلال الفترة 1945 ـ 1989	صالح محمود القاسم
28 -	الجيش الإسرائيلي: الخلفية، الواقع، المستقبل	فايز سارة
29 -	دبلوماسية الدول العظمى في ظل النظام الدولي تجاه العالم العربي	عدنان محمد هياجنة
30 -	الصراع الداخلي في إسرائيل (دراسة استكشافية أولية)	جلال الدين عزالدين علي
31 -	الأمن القومي العربي ودول الجوار الأفريقي	سعد ناجي جواد وعبدالسلام إبراهيم بغدادي
32 -	الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية الحجم والاتجاه والمستقبل	هيل عجمي جميل
33 -	نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية	كمال محمد الأسطل
34 -	خصائص ترسانة إسرائيل النووية وبناء «الشرق الأوسط الجديد»	عصام فاهم العامري
35 -	الإعلام العربي أمام التحديات المعاصرة	علي محمود العائدي

إصدارات
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

دراسات استراتيجية

36 -	محددات الطاقة الضريبية في الدول النامية مع دراسة للطاقة الضريبية في اليمن	مصطفى حسين المتوكل
37 -	التسوية السلمية لمنازعات الحدود والمنازعات الإقليمية في العلاقات الدولية المعاصرة	أحمد محمد الرشيدي
38 -	الاستراتيجية الإسرائيلية إزاء شبه الجزيرة العربية	إبراهيم خالد عبدالكريم
39 -	التحول الديمقراطي وحرية الصحافة في الأردن	جمال عبدالكريم الشلبي
40 -	إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وحرب حزيران/ يونيو 1967	أحمد سليم البرصان
41 -	العلاقات العربية ـ التركية بين الحاضر والمستقبل	حسن بكر أحمد
42 -	دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي	عبدالقادر محمد فهمي
43 -	العلاقات الخليجية ـ التركية: معطيات الواقع، وآفاق المستقبل	عوني عبدالرحمن السبعاوي عبدالجبار عبد مصطفى النعيمي
44 -	التحضر وهيمنة المدن الرئيسية في الدول العربية: أبعاد وآثار على التنمية المستدامة	إبراهيم سليمان مهنا
45 -	دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة في الجغرافيا السياسية	محمد صالح العجيلي
46 -	القضية التركية في العراق من الاستنزاف إلى تهديد الجغرافية ـ السياسية	موسى السيد علي
47 -	النظام العربي .. ماضيه، حاضره، مستقبله	سمير أحمد الزبن

إصدارات
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

دراسات استراتيجية

48 -	التنمية وهجرة الأدمغة في العالم العربي	الصوفي ولد الشيباني ولد إبراهيم
49 -	سيادة الدول في ضوء الحماية الدولية لحقوق الإنسان	باسيل يوسف باسيل
50 -	ظاهرة الطلاق في دولة الإمارات العربية المتحدة أسبابه واتجاهاته - مخاطره وحلوله (دراسة ميدانية)	عبدالرزاق فريد المالكي
51 -	الأزمة المالية والنقدية في دول جنوب شرق آسيا	شذا جمال الخطيب
52 -	موقع التعليم لدى طرفي الصراع العربي - الإسرائيلي في مرحلة المواجهة المسلحة والحشد الأيديولوجي	عبداللطيف محمود محمد
53 -	العلاقات الروسية - العربية في القرن العشرين وآفاقها	جورج شكري كتن
54 -	مكانة حق العودة في الفكر السياسي الفلسطيني	علي أحمد فياض
55 -	أمن إسرائيل: الجوهر والأبعاد	مصطفى عبدالواحد الولي
56 -	آسيا مسرح حرب عالمية محتملة	خيرالدين نصر عبدالرحمن
57 -	مؤسسات الاستشراق والسياسة الغربية تجاه العرب والمسلمين	عبدالله يوسف سهر محمد
58 -	واقع التنشئة الاجتماعية واتجاهاتها: دراسة ميدانية عن محافظة القنيطرة السورية	علي أسعد وطفة
59 -	حزب العمل الإسرائيلي 1968 - 1999	هيثم أحمد مزاحم
-60	علاقة الفساد الإداري بالخصائص الفردية والتنظيمية لموظفي الحكومة ومنظماتها (حالة دراسية من دولة عربية)	منقذ محمد داغر

إصدارات

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

THE EMIRATES OCCASIONAL PAPERS

1. *Inter-Arab Relations in the Post-Peace Era* — Ann M. Lesch
2. *Israel at Peace with the Arab World* — Mark Tessler
3. *Deterrence Essentials: Keys to Controlling an Adversary's Behavior* — David Garnham
4. *The Iranian Revolution and Political Change in the Arab World* — Karen A. Feste
5. *Oil at the Turn of the Twenty-First Century: Interplay of Market Forces and Politics* — Hooshang Amirahmadi
6. *Beyond Dual Containment* — Kenneth Katzman
7. *Information Warfare: Concepts, Boundaries and Employment Strategies* — Joseph Moynihan
8. *US Sanctions on Iran* — Patrick Clawson
9. *Resolving the Security Dilemma in the Gulf Region* — Bjørn Møller
10. *Dialectical Integration in the Gulf Co-operation Council* — Fred H. Lawson
11. *The United States and the Gulf: Half a Century and Beyond* — Joseph Wright Twinam

إصدارات

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

THE EMIRATES OCCASIONAL PAPERS

12. *Emerging Powers: The Cases of China, India, Iran, Iraq and Israel*	Amin Saikal
13. *An Institutional Approach to Economic Policy Reform in the Gulf States*	Julia Devlin
14. *Water Scarcity and Security Concerns in the Middle East*	Mary E. Morris
15. *Power, Information and War*	Dan Caldwell
16. *The Changing Balance of Power in Asia*	Anoushiravan Ehteshami
17. *Investment Prospects in a Sample of Arab Stock Exchanges*	Kamal Naser
18. *The Changing Composition and Direction of GCC Trade*	Rodney Wilson
19. *Challenges of Global Capital Markets to Information-Shy Regimes: The Case of Tunisia*	Clement M. Henry
20. *Political Legitimacy of the Minorities: Israeli Arabs and the 1996 Knesset Elections*	Raman Kumaraswamy
21. *International Arms Transfers and the Middle East*	Ian Anthony, Peter Jones
22. *Investment and Finance in the Energy Sectors of Developing Countries*	Hossein Razavi

إصدارات
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

THE EMIRATES OCCASIONAL PAPERS

23. *Competing Trade Agendas in the Arab-Israeli Peace Process*	J. W. Wright, Jr.
24. *The Palestinian Economy and the Oslo Process: Decline and Fragmentation*	Sara Roy
25. *Asian-Pacific Security and the ASEAN Regional Forum: Lessons for the GCC*	K. S. Balakrishnan
26. *The GCC and the Development of ASEAN*	Julius Caesar Parreñas
27. *Enhancing Peace and Cooperation in West Asia: An Indian Perspective*	Jasjit Singh
28. *Asia and the Gulf: Prospects for Cooperation*	Veluthevar Kanaga Rajan
29. *The Role of Space-Based Surveillance in Gulf Security*	Bhupendra Jasani, Andrew Rathmell
30. *Arabizing the Internet*	Jon W. Anderson
31. *International Aid, Regional Politics, and the Kurdish Isuue in Iraq after the Gulf War*	Denise Natali
32. *Integrated Middle East Regional Approaches to Arms Control and Disarmament*	Laura Drake
33. *Network-Building, Ethnicity and Violence in Turkey*	Hamit Bozarslan
34. *The Arab Oil Weapon: A One-Shot Edition?*	Paul Aarts

إصدارات

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

THE EMIRATES OCCASIONAL PAPERS

35. *Outlook for LNG Exports: The Qatari and Egyptian Experiences* — Hussein Abdallah

36. *Iraqi Propaganda and Disinformation During the Gulf War: Lessons for the Future* — Todd Leventhal

37. *Turkey and Caspian Energy* — Gareth M. Winrow

38. *Iran, Between the Gulf and the Caspian Basin: Strategic and Economic Implications* — Shireen T. Hunter

39. *The United Arab Emirates: Nationalism and Arab-Islamic Identity* — Sally Findlow

40. *The Arab Gulf States: Old Approaches and New Realities* — Abdulkhaleq Abdulla

41. *Turkis-Israeli Relations: from the Periphery to the Center* — Philip Robins

42. *Arab Perceptions of the Euro-Mediterranean Partnership* — Mohammad El-Sayed Selim

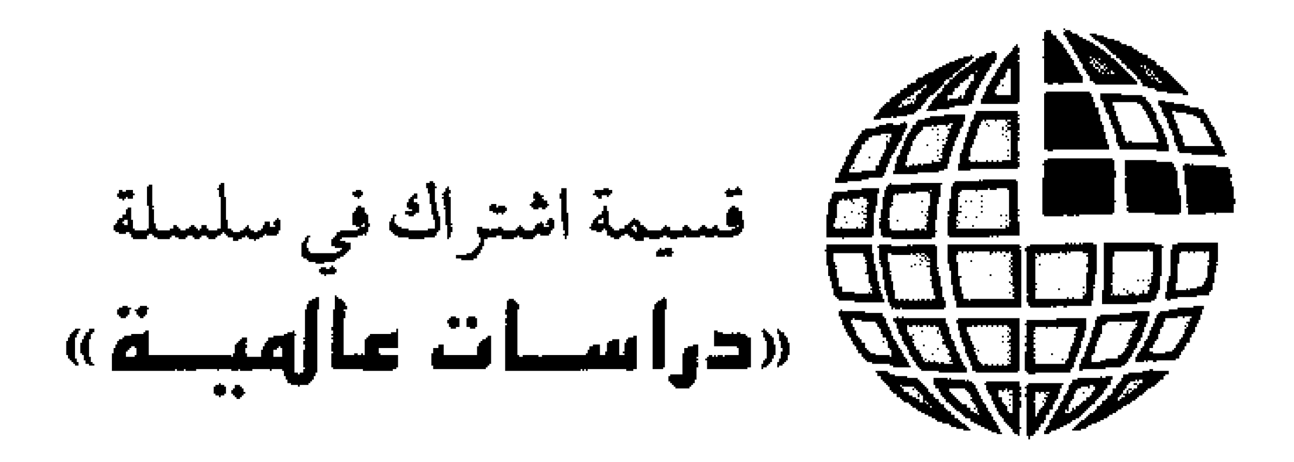
43. *Food Safety and Quality Standards: Private Sector Strategies and Imperatives* — Lokman Zaibet

يصدر قريباً
عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

الكتب

1 - Leadership and Management in the Information Age

2 - القيادة والإدارة في عصر المعلومات



الاســم : ....

المؤسسة : ....

العنـوان : ....

ص . ب : .... المـدينـة : ....

الرمز البريدي : ....

الـدولـة : ....

هـاتـف : .... فـاكـس : ....

البريد الإلكتروني : ....

بدء الاشتراك : (من العدد : .... إلى العدد : ....)

رسـوم الاشتـراك*

للأفـراد :	220 درهماً	60 دولاراً أمريكياً
للمؤسسات :	440 درهماً	120 دولاراً أمريكياً

- ❑ للاشتراك من داخل الدولة يقبل الدفع النقدي، والشيكات، والحوالات النقدية.
- ❑ للاشتراك من خارج الدولة تقبل الحوالات المصرفية شاملة المصاريف فقط.

على أن تسـدد القيـمـة بالدرهم الإمـاراتي أو بالدولار الأمريكي باسم مركـز الإمـارات للدراسـات والبحـوث الاستراتيجية.

حساب رقم 0590712138 - بنك المشرق - فرع شارع خليفة

ص . ب : 858 أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

ترجى موافاتنا بنسخة من إيصال التحويل مرفقاً مع قسيمة الاشتراك إلى العنوان التالي :

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

قسم التوزيع والمعارض

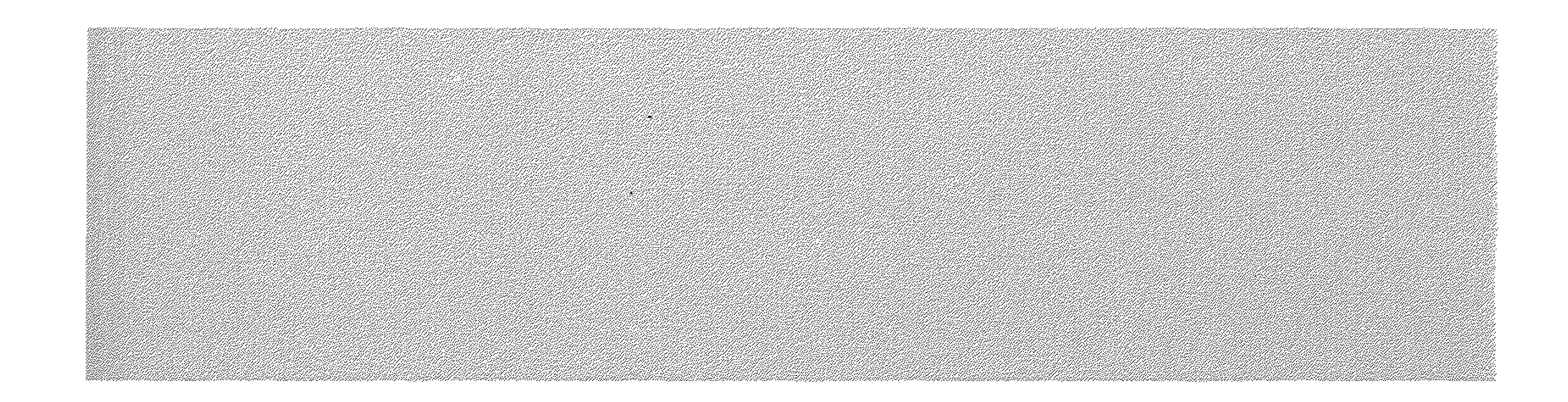
ص . ب : 4567 أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة

هاتف : 6424044 (9712) فاكس : 6426533 (9712)

البريد الإلكتروني : books@ecssr.ac.ae

الموقع على الإنترنت : Website: http://www.ecssr.ac.ae

* تشمل رسوم الاشتراك الرسوم البريدية، وتغطي تكلفة اثني عشر عدداً من تاريخ بدء الاشتراك.



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب: 4567 ـ أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 6423776-2-971 ـ فاكس: 6428844-2-971

e-mail: pubdis@ecssr.ac.ae

http://www.ecssr.ac.ae